الأستاذ الدكتور
عبد الرحمن العدوي
الأستاذ بكلية الدعوة الإسلامية
وعضو مجمع البحوث الإسلامية

حياة عالم وتاريخ أمة

الطبعة الأولى
١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م

دار الطباعة المحمدية
٣ درب الأتراك بالأزهر / القاهرة

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه

وبعد :

فهذا الكتيب يقدم تاريخ أمة في مدى ثمانين عاما بعبارة ليست مثل كتب التاريخ التي تعمد إلى الوقائع مجردة متتابعة ، ولكنه يقدم هذه الفترة من تاريخ مصر في نطاق معايشة صاحب السيرة لأحداثها وأحوالها وأنظمة الحكم فيها التي عاصرها من الملكية إلى الثورة وتتابع المواقف والتحديات التي واجهتها في صمود وإصرار على تحرير هذا الوطن الغالي من كل ألوان السيطرة عليه والعمل على أن تصير مقدراته في يد أبنائه الذين استخلصوا حريتهم بجهاد شاق مرير دخلوا بسببه عدة حروب في نصف قرن وتحملوا تضحيات جسام في الأنفس والأموال من أجل أن تنعم أمتنا بالحرية التي هي أغلى ما يحرص عليه الانسان الابي الكريم .

سيجد القارىء في هذا الكتيب تاريخ ما أهمله التاريخ وسيعرف من مجريات الأحداث طبائع الناس وعلاقاتهم في تطورها عبر هذا الزمن الذي يحكى فيه حياة عالم له جهاده وعطاؤه في خدمة وطن أحبه وعاش في خيراته وبره لعلك أيها القارئ أن تجد متعة في متابعة هذه الايام بما فيها وما لها وما عليها والله وحده بيده الأمر كله ؟ .

أ.د/ عبد الرحمن العدوى

بسم الله الرحمن الرحيم

تاريخ حياة

الأستاذ الدكتور عبد الرحمن العدوى

الإسم : عبد الرحمن عبد النبي على أحمد العدوى

تاريخ الميلاد : أول مايو ١٩٢٣ م فى مدينة طنطا قسم أول بمحافظة الغربية .

أسرته : أسرة متوسطة . فقد كان والده مقاول عمارات وللأسرة بيت تسكن فى شقة منه وتؤجر باقيه . وكانت والدته سيدة فاضلة هى ابنة الشيخ محمد الحضيرى شيخ السادة الشاذلية فى طنطا ولهذه الطريقة سبع زوايا يؤدون فيها أذكارهم ودروسهم بعد صلاة الفجر والعشاء فى كل يوم وتؤدى فيها صلاة الجمعة وفى كل زاوية منبر ولها خطيب متطوع غالباً .

وكان والد عبد الرحمن أحد المريدين فى هذه الطريقة وصلته قوية بشيخها وتزوج ابنـــة الشيخ بعد وفاته كما تزوج أخوه عبد العزيز أختها وبذلك صار أولادهما ذوى عصبة ورحم فقرابتهم من جهتين فهم أولاد عم وأولاد خالة معاً .

الإخوة : أربعة ذكور وثلاث إناث وجميعهم أشقاء وأخ لأب .

ترتيبه بين إخوته : الأخ لأب هو الأكبر وقد توفيت والدته قبل زواج الأب بابنة الشيخ محمد الخضيري بعدة سنوات بقي فيها الأب أعزب حتى كبرت ابنة الشيخ التي تركها صغيرة .

وترتيب المؤرخ له هو الثاني بين الأشقاء وله أخت تكبره بسنتين .

إقامة الأسرة : أقامت الأسرة في طنطا إلى عام ١٩٤٢ م الذي حصل فيه ابنها عبد الرحمن على الشهادة الثانوية الأزهرية من معهد طنطا الأحمدي وانتقل إلى القاهرة للالتحاق بكلية الشريعة بالأزهر فانتقلت الأسرة كلها معه إلى القاهرة وتوفي الوالد بعد سنتين من الانتقال إلى القاهرة فصار الابن عبد الرحمن مسئولا عن أمه وأخوته وهو لا يزال طالباً في السنة الثالثة بكلية الشريعة الإسلامية .

وضع الأسرة بعد وفاة الأب : الأخ لأب وهو الكبير كان متزوجا وله أولاد ويقيم في طنطا . والأم والأشقاء جميعاً في القاهرة وقد تزوجت الأخت الكبرى من ابن خالتها قبل وفاة أبيها . وباقي الأولاد تتراوح أعمارهم ما بين الرابعة والسابعة عشرة وقد ألقي هذا العبء على كاهل أكبر الاخوة الأشقاء « عبدالرحمن » وقد أعانه الله عليه وقام به خير قيام حتى تأهل الجميع في حياتهم وتزوجوا وصارت لهم أسر مستقرة هانئة .

أسماء الأخوة : عبد السلام الأخ لأب . أما الأشقاء فهم : فتحية ومصطفى وعلي وسميرة ومحمود وتوحيدة ومحمد ثم مذكورون بالترتيب الأكبر فالأصغر .

دراسته : التحق في طفولته بكتاب الشيخ « مسلم جاد » في طنطا وقد حفظ فيه القرآن الكريم في سن العاشرة ، وأتقن مواد الحساب والاملاء والخط والقراءة العربية التي كان يعنى بها هذا الكتاب الشهير في طنطا والذي يبلغ عدد تلاميذه أكثر من مائة تلميذ وكان عدد منهم يأتي من القرى المجاورة لطنطا لشهرة هذا الكتاب الذي يقدم في كل سنة ما بين خمسة وعشرة من حفظة القرآن الكريم .

في عام ١٩٣٣م تقدم عبد الرحمن للالتحاق بالمعهد الأحمدي بطنطا وسنه عشر سنين وهو أقل من السن المقرر قبوله بعامين . وكانت المصادفة الطيبة هي السبب في قبول أوراقه ، فقد كان شيخ المعهد جالساً في حجرة الموظف الذي يتلقى أوراق القبول ، وجاء عبد الرحمن يقدم أوراقه بنفسه « الاستمارة وشهادة الميلاد » ورد الموظف الأوراق لأن السن صغير ، وسأل شيخ المعهد عبد الرحمن : هل تحفظ القرآن كله . قال عبد الرحمن : نعم أحفظه حفظاً جيداً . فأجرى له شيخ المعهد اختباراً في الحفظ ينتقل به من سورة إلى أخرى من أولها ووسطها وهكذا حتى إذا اطمأن إلى جودة حفظه أمر الموظف أن يقبل الأوراق قائلا عندما يتم نجاح عبد الرحمن في اختبار القبول يطلب المعهد من المجلس الأعلى للأزهر استثناءه من شرط السن . ودرجاته في حفظ القرآن وفي مواد الامتحان تشفع له . وقد تم ذلك ويسر الله قبول عبد الرحمن في القسم الابتدائي بالمعهد الأحمدي في طنطا وسنه عشر سنين .

سنوات الدراسة فى المعهد : القسم الابتدائى ومدته أربع سنين يلتحق به الطالب بعد النجاح فى الامتحان فى مواد الحساب والاملاء والخط وحفظ القرآن الكريم كله وهو الأساس فى القبول .
وكان طلاب هذا القسم فى طنطا يدرسون فى مسجد سيدى أحمد البدوى فى فصول عبارة عن حلقات حول أعمدة المسجد وللشيخ كرسى يجلس عليه، والسبورة مستندة إلى العمود والطلاب جالسون على حصير المسجد ومن كان منهم ذا يسار يأتى بفروة خروف أو حشية قطن ، وأحذيتهم بجوارهم وكتبهم أمامهم أو على حجورهم وهم يستمعون فى انتباه وإنصات تام لشيخهم الذى يلقى عليهم المواد المقررة . فى التجويد والفقه والنحو والصرف وحفظ ألفية ابن مالك والمحفوظات والمطالعة والحساب والتاريخ والجغرافيا .

وكانت صلة الاحترام والمحبة قوية بين الشيخ وطلابه لدرجة أنهم كانوا يتسابقون لحل حذاء الشيخ عندما يرونه قادما من باب المسجد . وكان الشيخ يتعهد طلابه بالسؤال عنهم ومعرفة أحوالهم لدرجة أن أحد الشيوخ طلب من « عبد الرحمن » أن يقابل والده ، ولما تمت المقـــابلة أوصى الشيخ الوالد بابنه خيراً وأن يحرص على استمراره فى دراسة العلم الدينى ، وكان مما قاله الشيخ إنه على استعداد لمساعدة الوالد إذا احتاج إلى ذلك ، وشكره الأب وأخبر ابنه بمـا تم فى هذه المقابلة .

سبب اختيار المعهد الدينى : كان الطفل « عبد الرحمن » فى بداية العام العاشر من عمره وقامت مظاهرة شعبية فى طنطا

ضد حكومة « صدقى باشا » وقد أقام الوفديون هذه المظاهرة التى تجاوزت حدود التعبير عن الرأى إلى تكسير أعمدة النور وبعض المحلات وقبضت الشرطة على عدد من المتظاهرين وقدموا للمحاكمة ، وجاء موعد المحاكمة .

وحضر إلى طنطا « مكرم عبيد باشا » نائب رئيس حزب الوفد حينذاك ، للدفاع عن هؤلاء المتهمين ، وذهب عدد من أهالى طنطا لحضور المحاكمة ، وذهب الطفل « عبد الرحمن » ليشاهد ماذا يحدث ، وجلس الحضور على المقاعد ، وعندما بدأت الجلسة قال الساعى بصوت قوى « محكمة » ، ووقف الناس ودخل القاضى إلى المنصة يزينه شريط أخضر يأتى من كتفه إلى صدره إلى ماتحت إبطه وجلس القاضى وجلس الوقوف ، وسأل « عبد الرحمن » من فى جواره قائلا : من هذا الذى وقفنا له جميعاً ؟ فقال : هذا القاضى الذى سيحكم فى القضية .

وفى صباح اليوم التالى كان عبد الرحمن يسأل مدرسه الشيخ محمد سعد ويقول له : إذا أراد الإنسان أن يكون قاضياً فماذا يفعل ؟ قال الشيخ : أنت قد حفظت القرآن الكريم فيمكنك أن تلتحق بالمعهد الأحمدى وتختار المذهب الحنفى فى دراستك فإن هذا المذهب هو الذى يكون القضاة من أتباعه . قال الطفل : وكيف ألتحق بالمعهد ياشيخى ؟ قال : تحضر استمارة قبول وتملأ بياناتها وتضم إليها شهادة الميلاد وتقدم ذلك إلى إدارة المعهد ، وأحضر الطفل الاستمارة ، وساعده الشيخ محمد سعد فى ملء بياناتها

وأحضر الطفل شهادة الميلاد ، وتم القبول والالتحاق بالمعهد الأحمدى ودراسة المذهب الحنفى فى الفقه ، وقد لازمته رغبته فى أن يكون قاضياً فى جميع سنوات الدراسة فكان « عبد الرحمن » يعنى عناية خاصة بدراسة الفقه حتى إنه كان يعرف من مراجع الفقه الحنفى كتاب فتح القدير وكتاب ابن عابدين وهو مايزال فى القسم الابتدائى وكان له زميل صديق يحبه و يجتمع معه على قراءة ماتيسر من هذه المراجع فى مكتبة البلدية العامة فى طنطا ولا يكاد الاثنان يفهمان منها إلا قليلا ولكنها محاولة ، وهذا الصديق هو الشيخ محمود خايد الذى صار فيما بعد رئيساً للجمعية الشرعية وكان له مواقف وطنيه جعلته رجل دولة له شهرته وإن لقى بسبب مواقفه عنتاً كبيراً .

وأنهى الطالب عبد الرحمن دراسته الابتدائية وحصل على الشهادة الابتدائية فى عام ١٩٣٧م وكان نجاحه فى الدور الأول فى جميع سنوات دراسته فلم يدخل الدور الثانى أبداً ، وكان النظام فى المعاهد الدينية فى تلك الأيام أن الطالب الذى يرسب فى الدور الأول فى أى مادة ولوكانت مادة الرسم أو الخط أو الاملاء — يعيد الامتحان فى الدور الثانى فى جميع المواد الدينية والعربية مع نجاحه فيها — وكان نظاما قاسيا .

وفرح عبد الرحمن بانتقاله إلى القسم الثانوى لأنه سيكون فى المعهد الكبير المجاور لمحطة طنطا وسيجلس على مقاعد فى فصول منظمة ويستريح من الجلوس متربعاً على حصير المسجد لساعات طويلة تتألم فيها مفاصل ركبتيه وقدميه وفقرات ظهره .

وأتم الطالب دراسته الثانوية خمس سنوات . وفي السنة الخامسة كان سنه قد بلغ التاسعة عشرة من عمره وهو السن التي يطلب فيها الإنسان للجهـادية « أي للفرق الأول » للالتحاق بالجندية : وكان طلاب العلم الديني يجرى لهم اختبار في العلوم الدينية أو في حفظ القرآن الكريم حسب اختيار الطالب ، فمن ينجح منهم في العلوم الدينية يحصل على اعفاء مؤقت طالما استمر طالباً ومن ينجح منهم في حفظ القرآن الكريم يحصل على إعفاء نهائي من الالتحاق بالجندية ، وقد اختار الطالب عبد الرحمن أن يكون امتحانه في حفظ القرآن الكريم ونجح في هذا الامتحان وحصل على شهادة الإعفاء .

وحصل الطالب على شهادة الثانوية الأزهرية من المعهـد الأحمدى بطنطا فى عام ١٩٤٢ م ، وسافر إلى القاهرة للالتحاق بإحدى كليات الأزهر أو كلية دار العلوم .

ولكن الرغبة الملازمة له في أن يكون قاضياً جعلته يتقدم بأوراقه إلى كلية الشريعة . وتعجب الذى يتلقى الأوراق وقال ناصحاً يابنى تقدم بهذه الأوراق إلى كلية دار العلوم أو كلية اللغة العربية فإن مجموعك متقدم ويسمح لك بالالتحاق بأيهما بسهولة أما كلية الشريعة فيأتي إليها من لا يستطيع الالتحاق بهاتين الكليتين .

وقال الطالب : ولكنى لا أرغب إلا فى كلية الشريعة . وأتم الالتحاق بها فى المذهب الحنفى الذى تفوق فيه باستمرار وكان يحصل على المكافأة الخاصة بالمتفوقين من وقف يسمى « وقف المنشاوى »

وهو طالب فى طنطا ووقف يسمى « وقف مصر » وهو طالب فى الكلية .

وحدث أن توفى الوالد فى اليوم الثانى فى امتحان النقل من السنة الثانية إلى الثالثة وكانت وفاته مفاجئة بغير مرض شديد ، وكاد أن يضيع ذلك فرصة نجاح الابن فى الامتحان ولكن عون الله كان معه لجمع بين الامتحان ومتاعبه و بين فقد الوالد وأحزانه ومن أسبوع فى غاية القسوة وقد قال له أحد المعزين للأسرة وهو الشيخ طه الساكت : أبشر بالنجاح ياعبد الرحمن ،إنه الله لا يجمع على عبد مصيبتين . وكان لهذا القول أثره القوى فى الصمود والمقاومة . وانتقلت قيادة الأسرة إلى عبد الرحمن كما ذكرنا .

وأتم الطالب دراسته العالية فى كلية الشريعة وحصل على الشهادة العالية عام ١٩٤٦ م ، وكان ترتيبه الخامس ، وإعرابا عن الرغبة التى لازمته منذ طفولته طبع بطاقة « كارت » باسمه وتحت الاسم عبارة « تخصص القضاء الشرعى » فقد كان يوجد فى الأزهر فى ذلك الوقت ثلاثة أقسام للتخصص ، تخصص القضاء الشرعى ، وتخصص التدريس ، وتخصص الوعظ والارشاد ، ومدة الدراسة سنتان فى كل تخصص .

وكان تفوق الطالب فى الشهادة العالية يؤهله لدخول تخصص القضاء الشرعى دون أية عقبات ، وكان من بين الحاصلين على الشهادة العالية من كلية الشريعة هذا العام — الطالب زكريا البرى الذى صار فيما بعد وزيراً للأوقاف المصرية واستاذاً بجامعة الملك

فؤاد الأول « الجامعة المصرية » . وقد اختار تخصص القضاء الشرعى والتحق به . وهو زميل الفصل فى كلية الشريعة .

أما الطالب عبد الرحمن العدوى فقد عارضت والدته — لأول مرة — أن يدخل تخصص القضاء الشرعى بحجة أنها لا تريد أن يغرق ابنها فى مشاكل النساء ، وقالت : إنى أختار لك تخصص التدريس ، ومن عجب أنها لم تكن تسأله قبل ذلك عن دراسته وهو ولى أمر الأسرة ، ولم يظهر السبب الحقيقى لهذه المعارضة ، ولعله كان إلهاماً من الله لهذه الأم الصالحة ابنة السيد / محمد الخضيرى شيخ السادة الشاذلية فى طنطا ، وكان عبد الرحمن يحب أمه ويحرص على برها ورضاها ، فخضع لرغبتها — فى الظاهر — وتقدم إلى تخصص التدريس وكان القبول فيه بمسابقة تحريرية وشفوية .

وكان فى تقديم أوراقه يبيت نيته فى أن يعمل على الرسوب فى هذه المسابقة فيتحول تلقائياً إلى أحد التخصصين الباقيين فيختار تخصص القضاء الشرعى ، وبذلك يكون قد أرضى أمه وحقق فى النهاية رغبته التى لازمته طول حياته الدراسية ، ودخل الطالب امتحان تخصص التدريس ووجد الأسئلة سهلة جداً ووجد من العار عليه أن يرسب لأول مرة فى حياته فى مثل هذه الأسئلة التى هى فى مجموعها معلومات عامة وأجاب عن أسئلة التحريرى تاركا الرسوب المرغوب للامتحان الشفوى ، ودخل الامتحان الشفوى ونجح فيه على غير رغبته ودخل تخصص التدريس الذى لا يريده وحصل على شهادة إجازة التدريس عام ١٩٤٨ م .

لقد كانت الأم صالحة ومن أسرة صالحة كذلك ولا أزكى على الله أحداً ، فقد مرت الأيام وقامت الثورة المصرية في ٢٣ يوليه عام ١٩٥٢م ، ووصل جمال عبد الناصر إلى رئاسة الجمهورية المصرية بعد إلغاء الملكية ورحيل الملك فاروق وخلع ابنه الطفل أحمد فؤاد الثاني وإقالة الرئيس محمد نجيب أول رئيس للجمهورية والقائد المعلن للثورة :

وقام جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية بإلغاء المحاكم الشرعية وجعل قضايا الأسرة في دائرة للأحوال الشخصية بالمحاكم الوطنية التي يتولى القضاء فيها خريجو كلية الحقوق من الجامعات المصرية ، وبذلك أغلق الوصول إلى القضاء الشرعي أمام خريجي تخصص القضاء الشرعي من الأزهر ، وكان إلغاء المحاكم الشرعية في عام ١٩٥٤ م ولم يكن الذين تخرجوا في تخصص القضاء الشرعي عام ١٩٤٨ م قد وصلوا بعد إلى منصة القضاء .

وكان منهم الشيخ « زكريا البري » الذي تخصص في القضاء الشرعي والذي ذكرنا زمالته للطالب عبد الرحمن العدوي ، وبذلك أغلق الطريق أمام هؤلاء فتقدموا إلى تخصص التدريس للالتحاق بها في عام ١٩٥٤م سعياً إلى تغيير مسار حياتهم ، والتحق زكريا البري بتخصص التدريس في عام ١٩٥٤م بينما كان الشيخ عبد الرحمن العدوي مدرساً بالمعاهد الدينية منذ عام ١٩٤٨ م « سابقاً زميله بست سنوات في التدريس ، ولله في خلقه شئون !!

لقد كانت معارضة الأم خيراً وبركة — ولعله إلهام من الله

لها — لاكرام ولدها الذى أخلص فى رعاية الأسرة وفى دراسته، فقد أظهرت الأيام أن تخصص القضاء الشرعى طريقه مسدود .

كان من عادة الملك فاروق الأول أن يكرم أوائل الخريجين فى كل عام فى يوم يسمى « عيد العلم » فكان يدعو الخمسة الأوائل فى الشهادات النهائية من كل الجامعات للسفر إلى الإسكندرية والبقاء فى ضيافته بقصر رأس التين أسبوعاً كاملا ينتهى بحفل كبير يلقى فيه الملك كلمة تحية وتشجيع وتكريم لهؤلاء المتفوقين ومعهم المسافرون فى بعثات خارجية للدراسة .

وكان لى شرف هذا التكريم فى عام ١٩٤٦م بعد حصولى على الشهادة العالية من كلية الشريعة وكان بين المتفوقين المكرمين من هذه الكلية الشيخ زكريا البرى والشيخ محمد فتح الله نافع ، والشيخ هرون عبد المجيد نصر ، وكان شيخ كلية الشريعة الشيخ عيسى منون وكان معنا فى الاسكندرية .

وفى عام التخرج من تخصص التدريس ١٩٤٨ م أجرى شيخ الأزهر الشيخ مأمون الشناوى مسابقة مفتوحة لاختيار مدرسين للمعاهد الدينية فى المواد الدينية والعربية ، ويسمح فى دخول هذه المسابقة لكل الحاصلين على إجازة التدريس فى أى عام ، وقسمت المسابقة إلى شعب يختار المتقدم فيها الشعبة التى توافق تخصصه : وهذه الشعب هى :

١ — شعبة الفقه والأصول . ٢ — شعبة التفسير والحديث .
٣ — شعبة العقيدة والفلسفة . ٤ — شعبة البلاغة والأدب .

٥ — شعبة النحو والصرف .

وأجريت المسابقة فى أغسطس ١٩٤٨ م ودخل عبد الرحمن العدوى هذه المسابقة وظهرت نتائجها فى أوائل أكتوبر ١٩٤٨ م ونجح الشيخ عبد الرحمن فى شعبة الفقه والأصول وكان الأول بين الناجحين فى هذه الشعبة . وعين مدرسا للفقه بالمعهد الثانوى فى قنا « معهد فاروق الأول الثانوى بقنا » وتسلم عمله فى ٢١ من أكتوبر ١٩٤٨ م أى أنه لم يمض على تخرجه سوى إجازة صيف شغلها بالاستعداد للمسابقة والدخول فيها والنجاح والتعيين . وكان الخريجون فى هذه الأيام لايجدون عملا لمدة تصل إلى بضع سنوات .

وكانت مفاجأة غير سارة له أن يكون تعيينه فى قنا وهو أول شعبة الفقه والأصول . وكانت غير سارة كذلك للأسرة التى سيسافر ولى أمرها إلى قنا ويتركها فى القاهرة ، وبكت الأم لهذا الفراق وقالت : إنها شعرت فى هذا اليوم بفقد زوجها — ولم تكن تشعر به لوجود ولدها عبد الرحمن معها، وسافر الشيخ عبد الرحمن إلى قنا وتسلم عمله مدرسا للفقه الحنفى فى السنة الثانية الثانوية ، ومضى شهران ثم رأت مشيخة المعهد نقله ليدرس الفقه للسنة الخامسة الثانويه « لطلبة الشهادة الثانوية » فى أول عام له فى التدريس .

وهدأت لوعة الاغتراب والفرقة والاحساس بالظلم عندما تعرف على إخواته المعينين حديثا معه فوجدهم أوائل الشعب فى المسابقة . فأول التفسير والحديث الشيخ موسى شاهين لاشين ،

وأول البلاغة والأدب الشيخ عز الدين على السيد ، وأول النحو والصرف الشيخ محمد السعيد عجلان . . . وهكذا — واتفق الأوائل على أن يقابلوا شيخ الأزهر الشيخ مأمون الشناوى ليحدثوه فى هذا الأمر لعلهم يجدون عنده من المبررات ما يهدئ نفوسهم الغاضبة .
وتم اللقاء مع شيخ الأزهر . وقال : إن طلاب الشهادتين الابتدائية والثانوية فى معهد قنا هددوا لجنة الامتحان التى أرسلت إليهم من القاهرة وغشوا فى امتحانهم ، وقد عاقبتهم معاقبة جماعية فألغيت امتحان الشهادتين الابتدائية والثانوية فى الدورين الأول والثانى بمعهد قنا الدينى ، وقد أدبتهم بهذه العقوبة ، ولكنى أعلم أن هذا المعهد يذهب إليه الكارهون ممن وقعت عليهم عقوبات النقل إلى أقاصى الصعيد ، وهم لايدرسون ويتحايلون للحصول على إجازات مرضية وغير مرضية ، وبالتالى فإن الطلاب لم يتذوقوا شيئا من العلم . فأردت إنصافهم . فنقلت كل مدرسى هذا المعهد وعينت لهم الأوائل من العلماء رغبة فى إصلاح حالهم بعد معاقبتهم ، ثم أردف قائلا : فهل تساعدوننى على ذلك ؟

وأجبنا : نعم نساعدك بكل ارتياح وإخلاص . قال : وأنا أعدكم ألا يبقى واحد منكم فى هذا المعهد أكثر من عامين ثم يكون له الحق فى الانتقال إلى المعهد الذى يريده .

ووفى شيخ الأزهر بوعده ، وانتقل الشيخ عبد الرحمن العدوى فى منتصف عام ١٩٥٠م إلى معهد منوف الدينى الذى أنشىء حديثاً قبل ذلك بعام واحد .

الحالة الاجتماعية :

تزوج الشيخ عبد الرحمن العدوى من ابنة خالته فى أول عام ١٩٥٠م وبنى بها فى نهاية هذا العام وسكنت الأسرة فى منوف حيث العمل الجديد بعد الانتقال من قنا ، وكان أكثر مدرسى المعهد من الشباب ذوى الحيوية والرغبة الصادقة فى خدمة دينهم زيادة على عملهم الرسمى فى التدريس ، فأسسوا جماعة « الثقافة الإسلامية » بمنوف وكان من نشاطها إلقاء خطب الجمعة فى مساجد منوف الخالية من الخطباء وإحياء المواسم الإسلامية فى عدد من المساجد وإلقاء محاضرة عامة كل خمسة عشر يوماً فى فناء المعهد الفسيح يدعى إليها جميع المثقفين فى منوف ، وإحياء ليالى شهر رمضان بقراءة القرآن وتفسير ربع مقرىء وإجراء مناقشة عامة فى سهرة رمضانية ممتعة فى كل ليلة ، وكان الشيخ محمود أبو هاشم يلقى فى بداية كل محاضرة قصيدة من الشعر الموزون المطعم بالكلمات العامية والفكاهة ووصف أهل منوف وأحوالهم وطباعهم وكان ذلك محبوباً لديهم لدرجة أنهم كانوا يطلبون إعادة أبياتها حتى ولو كانت فى غير صالحهم مثل :

الجسم منهم نحيـــل ذا لبخلهم
أما الطخين فهذا الطخن من ورم
إن جاء رمضان صاموا جميعهم
وإن رأوا أكلة بلاشا فإن الجنع لم يصم

وكان من نشاط هذه الجماعة مراقبة السلوك العام لطلاب المدارس الثانوية والصناعية فإذا وصل إلى علمها أو رأى أحد أفرادها انحرفاً فى تصرف شباب المدارس كتبت الجماعة إلى ناظر المدرسه ليقوم بدوره التربوى فى علاج هذا الانحراف قبل أن يصير ظاهرة وقد كتبت للنظار فى ظاهرة شرب الدخان ومص القصب فى الطريق العام والتجمهر الشبابى أمام تياترو «عايدة صابر» وهو تياترو يأتى إلى منوف فى المواسم وفيه الرقص والخلاعة والأغانى الهابطة والنكات المكشوفة وقد قام أحد المدرسين بالمدرسة الثانوية بتوزيع تذاكره المخفضة على التلاميذ فتدخلت جماعة الثقافة الاسلاميه فى ذلك وعوقب المدرس وأعلنت عقوبته وخطب العلماء ضد هذا التياترو ومفاسده حتى رحل بعد ما انصرف الناس عنه .

وكان لهذه الجماعة أثر كبير فى احترام علماء المعهد الدينى بمنوف وكان يظهر هذا الاحترام فى المعاملات وإنجاز المكاتبات البريدية والحوالات حيث يقوم رئيس مكتب البريد بتحية العالم وإجلاسه معه فى مكتبه وإنجاز كل ما يريد دون أن يقف فى الصف كغيره من الناس .

وعندما قامت الثورة وبدأت مقاومة القوات البريطانية فى القناة ودعت الشباب إلى التطوع لمواجهة هذه القوات أوفدت الجماعة الشيخ عبد الرحمن العدوى إلى جمعية الشبان المسلمين بالقاهرة

وقام بمقابلة اللواء صالح حرب رئيس الجمعية واتفق معه على إيفاد أحد الضباط المتطوعين لتدريب مجموعة من شباب المعهد على أن تتكفل الجمعية بإعاشته إعاشة كاملة مدة قيامه بالتدريب، وقد تم ذلك وسافرت مجموعة من شباب معهد شبين الكوم ومعهد منوف معاً إلى القنال وخرج العلماء وبعض الأهالي لتوديعهم في محطة السكة الحديد وكان مشهدا وطنيا رائعاً .

وجاء إلى المعهد ضابطان وطلبا من شيخ المعهد أن يرشح لهما أحد العلماء للطواف في قرى المنوفية لتعريف الناس بالثورة وأهدافها وجمع القلوب حول هذه الأهداف العظيمة، فرشح شيخ المعهد لهما من يطوف معهما وهو الشيخ عبد الرحمن العدوى وكان عمره وقتئذ لا يبلغ الثلاثين ولكنه كان يتحلى بملابس علماء الأزهر في أناقة ووجاهة ظاهرة وكان خطيباً مؤثراً وقد عرف شيخ المعهد كما عرف أهل منوف عنه ذلك لخطابته في المساجد ومحاضراته في شهر رمضان وفي المواسم الإسلامية . وكان يركب سيارة « جيب » مزودة بالميكروفون ويعلن على الناس موعد المحاضرة ومكانها ويدعوهم إليها بنفسه ، فكان أهل منوف يرون أن إنشاء هذا المعهد في بلدهم كان خيراً وبركة .

ومن أجل استكمال كل مظاهر الاحترام فرض المعهد على طلابه أن يلبسوا الكاكولة والعمامة وكتب بذلك إلى أولياء أمورهم ليكون هؤلاء الطلاب مميزين من تلاميذ المدارس الثانوية

وليكونوا قدوة فى سلوكهم ومعاملاتهم مع الناس ، وقد نجح المعهد فى ذلك حتى لم يبق فيه طالب واحد لايلبس الزى الأزهرى .

وجاء وكيل الأزهر الشيخ محمد نور الحسن ليزور معهد منوف ضمن زياته لمعاهد الوجه البحرى وكان سروره عظيما بمظهر الطلاب فى زيهم الأزهرى ولما عاد إلى مكتبه فى القاهرة أرسل خطاباً إلى شيخ المعهد الشيخ عبد الرحمن الغايش يشكره فيه ويثنى على نظام المعهد ويمتدح أساتذته وكان معظمهم من الشباب .

وظهرت الصحف ذات يوم وفيها نبأ بمجموعة من العلماء اجتمعت بالرواق العباسى وقررت المطالبة باسم علماء الأزهر بإقالة شيخ الأزهر الشيخ عبد المجيد سليم لأسباب ذكرتها فى الصحف كذباً وافتراء عليه ، ولما كان الشيخ عبد المجيد سليم له محبة قوية فى النفوس لسيرته الطيبة فى الإفتاء ثم فى مشيخة الأزهر فقد أزعج هذا النبأ أساتذة معهد منوف وقرروا فوراً إرسال وفد منهم إلى القاهرة ليكون قريباً من الأحداث ومؤثراً فيها ، وتم اختيار الوفد من ثلاثه من علماء المعهد وهم : الشيخ نور الدين الأشهب ، الشيخ عبدربه مسعود ، الشيخ عبد الرحمن العدوى ، وذهب الوفد إلى إدارة الأزهر يسأل عن حقيقة الأمر وعرف أن هذه المجموعة المنشقة قد أخذت موعداً لمقابلة السيد / فتحى رضوان وزير الدولة لمحادثته فى هذا الموضوع ، وتوجه الوفد فوراً إلى رئاسة مجلس الوزراء حيث يوجد مكتب الوزير وكان مجلس الوزراء عليه

حراسة شديدة ولا يسمح بالدخول إلى مقره إلا بإجراءات مشددة ولكن الوفد بزيه الأزهرى عندما رآه ضباط الحرس قال أحدهم هل أنتم على موعد مع الوزير ؟ قلنا نعم ، قالوا : تفضلوا ، ودخلنا فوجدنا المجموعه التى تطالب بأقالة شيخ الأزهر وكانت تضم الشيخ عبد الله المشد مدير الوعظ فى ذلك الوقت والشيخ عبد الآخر أبوزيد شيخ معهد شبين الكوم الذى يتبعه معهد منوف ويعتبر فرعا له وكان الذى يقوم بأعمـــال شيخ المعهد فى منوف الشيخ عبد الرحمن الغايش وظيفته الرسمية أنه وكيل معهد شبين الكوم وقائم بعمل شيخ المعهد فى منوف .

وكان الشيخ عبد الآخر يأتى إلى معهد منوف للاطمئنان على سير الدراسة فيه وسؤال وكيله عن الأحوال الدراسية ويلتقى ببعض علماء المعهد ، ولذلك كان يعرفنا بأشخاصنا ، ولما سلمنا على المجموعة المنشقة توجسوا منا خيفة وتشككوا فى نوايانا ولسنا من بيتوا أمرهم معهم فقال الشيخ عبد الآخر هؤلاء أبنائى وأعرفهم وأضمنهم ، وقال : لم جئتم ؟ وأجبنا : أرسلنا الشيخ الغايش لنكون بجانبك فأنت شيخ معهدنا ، وسرته الاجابة وقال : بارك الله فيكم .

ودخلنا جميعاً لمقابلة الوزير ، وعند بدء الحديث قال واحد من المجموعة مشيراً إلينا : هؤلاء ليسوا من بين الذين تحدد لهم موعد المقابلة ، فإما أن يخرجوا وأما أن يجلسوا مستمعين لا يشاركون

فى الحديث . وقال الوزير : ما رأيكم ؟ قلنا : نجلس مستمعين ، وبدأ الشيخ عبد الآخر أبو زيد الحديث ولم يتكلم كثيراً وأنابه الشيخ عبد الله المشد فى الكلام باسم الجموعة وقال الشيخ كلاما مثيراً مفترى فلم يطق عبد الرحمن العدوى صبراً واندفع معارضاً ثائراً قائلا : اتق الله ياشيخ فسوف تلقاه ويحاسبك على ذلك . وانكشف موقفنا من القضية وكنا قد أعددنا ورقة مكتوبة وقع عليها عدد كبير من علماء منوف تعارض مايسمى إليه علماء الجموعة المنشقه فقدمناها إلى الوزير واعترض الشيخ عبد الآخر وأراد أن يأخذ الورقة من يد الوزير فقال له : هذا حقهم وهم يستطيعون إرسالها بالبريد .

وخرجنا وكادوا يضربوننا فانسحبنا مسرعين واتجهنا إلى منزل شيخ الأزهر فى منشية البكرى وقابلناه وأخبرناه بكل ماقيل وطلبنا منه أن ييسر لنا نشر مقال فى جريدة الأهرام يفيد معارضة علماء الأزهر لمسعى هذه الجماعة التى تعد على أصابع اليد الواحدة ووجهنا فضيلته للقاء الشيخ محمود شلتوت وكلمه فى منزله والتقينا بفضيلته فاتصل بالأستاذ عبد السلام العسكرى المشرف على الصفحة الدينية فى الأهرام وذهبنا إلى مكتبه فأعطانا أوراقا وقال اكتبوا ماتريدون وسأنشره كاملا . وكتبنا رأينا ورددنا على الاكاذيب التى أثارتنا فى لقاء وزير الدولة السيد/فتحى رضوان ونشرنا ما ذكره لنا فضيلة شيخ الازهر ردا على الافتراءات .

وظهر ما كتبناه فى صباح اليوم التالى مباشرة ونجحت مهمة

الوفد فى إحباط ماسمت إليه هذه المجموعة المشفقة وقد أحدث هذا الموقف دويا شديدا أغاظ المخالفين ومنهم الكبار ذوو القدرة على إيذائنا ونحن مدرسون صغار فى معهد تابـــع لمعهد شبين الكوم ، وطلب الشيخ محمد عبد اللطيف دراز المدير العام للمعاهد من شيخ معهدنا أن يكتب له كتابا يقول فيه إنه لايستطيع التعاون مع هؤلاء الثلاثة حتى يتخذه ذريعة لعقابنا ، وطلبنا شيخ المعهد وأخبرنا بما طلب منه وقال إنه حائر بين أمرين أحلاهما مر ، فإن هو استجاب فقد ظلم ثلاثة من خيرة علماء المعهد ، وإن لم يستجب فسيكون ذلك عقبة فى طريق تعيينه شيخا للمعهد . فقلنا له : نحن نحب لك الخير فاكتب مايريدون وأقصى مايستطيعون عمله هو أن ينقلونا إلى الصعيد .

ثم قال عبد الرحمن العدوى لاخوانه : إنى قادم من معهد قنا والمعيشة هناك ميسرة وهادئة ، فلا داعى إلى الانزعاج إذا نقلنا إلى هذا المعهد وهو أبعد معهد فى الوجه القبلى . وتأثر شيخ المعهد وأقسم ألا يستجيب لما يطلبون ، وفعلا خرج هذا الشيخ إلى المعاش وهو وكيل لمعهد شبين الكوم ولم يتقلد وظيفة مشيخة معهد منوف .

وجاء عام ١٩٥٣ الدراسى وأعير عبد الرحمن العدوى إلى المملكة العربية السعودية دون طلب منه ، فلم تكن البعثات مغرية لأحد ، وكان النظام أن يطلع المسئولون فى الأزهر على تقريرات

التفتيش ثم يختارون على أساسها ولا يسافر أحد فى بعثة إلا إذا وافق على السفر .

وسافر الشيخ عبد الرحمن العدوى وأسرته المكونة من من زوجته وابنتيه الطفلتين إلى السعودية وقابل المدير العام للتعليم الشيخ محمد المانع ليعرف المعهد الذى سيوجهه إليه ، وعرف أنه سيسافر إلى مدرسة عنيزة الثانوية فى منطقة القصيم بنجد وأنه قد أعد له سيارة نقل تحمل أغراضه التى جاء بها من مصر و تنقله وأسرته إلى عنيزة فى طريق صحراوى غير ممهد يستغرق السفر فيه ثلاثة أيام بلياليها وقد يضل السائق وقد ينفد الماء وقد تتعطل السيارة ، وهى مخاطرة ليس هناك مايدعو إليها ، فاعترض الشيخ عبد الرحمن على هذا الأسلوب فى سفره وطلب أن يسافر بالطائرة إلى الرياض ثم يسافر بسيارة ركوب إلى عنيزة وتحمل سيارة النقل أغراضه وأمتعته التى أحضرها معه من القاهرة — تحملها من مكة إلى عنيزة

ورأى المدير أن ذلك يكلف الدولة كثيراً وأنه غير ممكن ، وقال الشيخ عبد الرحمن : لقد جئنا إلى هذه البلاد لتعليم أبنائها وواجب عليكم أن تعملوا على راحتنا ، ولست مستعداً لسفر يعرضنى ويعرض أسرتى للخطر ، فإما أن تنفذ ما أطلبه وأما أن تعد تذاكر العودة إلى مصر ، وسوف لا أعود إليك إلا بعد أن تختار أحد الأمرين .

وكان رئيس البعثة الشيخ محمد الديب يرى أن هذا موقف

بسبب مشاكل كثيرة وينصح بالموافقة على السفر كما سافر بعض المدرسين من قبل ويهدد بإلغاء البعثة ، ولم يتراجع الشيخ عبدالرحمن عن موقفه وبقى فى مكة خمسة عشر يوما يستمتع بالصلاة فى المسجد الحرام والطواف حول البيت فى انتظار أن يستقر رأى مدير المعارف السعودية ، وأخيراً طلبه المدير ووافق على سفره بالطريقة التى طلبها قائلا : إنه لم يصادفنى شخص عنيد مثلك ، وقلت ليس هذا من العناد ولكنه من الاستمساك بالحق .

وسافر الشيخ عبد الرحمن وأسرته ومعه الشيخ محمد الجبة وأسرته ووصل الجميع إلى عنيزة وبدأت الدراسة فى المدرسة الثانوية بعنيزة وبعد شهرين من بدء الدراسة جاء أمر ملكى بإنشاء المعهد الدينى بعنيزة تابعاً لرئاسة المعاهد الدينية ونقل عبد الرحمن العدوى ومحمد الجبة إلى هذا المعهد للعمل على إنشائه وبدء الدراسة فيه ، وجاء إلى عنيزة الشيخ عبد الرزاق عفيفى من علماء مصر الكبار . وقد استقر به المقام فى السعودية وله الفضل فى إنشاء المعاهد الدينية التابعة لآل الشيخ وإعداد مناهجها ونظامها والإشراف على كل معهد ينشأ حتى تستقر الدراسة فيه ، وقد خدم هذا الشيخ الجليل التعليم فى السعودية أعظم الخدمات ، وكان « آل الشيخ » يرونه قيادة إسلامية ناجحة وكانوا يستجيبون لآرائه الصائبة وتوجيهاته السديدة .

واستأجر آل الشيخ بيتا من طابقين بالطوب اللبن فى عنيزة —

وتلك سمة المبانى فى البلدة كلها — وأعلن المنادى فى السوق افتتاح المعهد وتقدم الطلاب للالتحاق به وبعضهم من المدارس الإعدادية والثانوية لأن طالب المعهد الدينى كان يحصل على راتب شهرى لايوجد مثله فى المدارس . وأجرى الاختبار للمتقدمين وبدأت الدراسة بالفرقتين الأولى الإعدادية والثانية الاعدادية وقام بتدريس فى المواد الدينية والعربية المبعوثان المصريان من علماء الأزهر الشيخ عبد الرحمن العدوى والشيخ محمد الجبة .

أما تدريس مادة « العقيدة » فكان يقوم به مدرس نجدى ليس له شهادة دراسية ولكنه تتلمذ فى المسجد على يد الشيخ عبد الرحمن السعدى أكبر علماء نجد وأجازه الشيخ لتدريس العقيدة فى المعهد الناشىء .

لم يكن فى بلاد نجد فى عام ١٩٥٣ وما بعده عدد من المتعلمين الذين يصلحون للتدريس ولم يكن أكثر الناس يرون التعلم مفيداً لمستقبل أولادهم ويرون أن الأفضل أن يشتغل الولد بالزراعة أو التجارة أو أى عمل يربح منه مالا . ولذلك كان لابد من إغراء الناس لإرسال أولادهم إلى المدارس بتقرير مكافآت شهرية سخية لطلاب المدارس الاعدادية والثانوية وكان التلميذ فى المعهد الثانوى يتقاضى ٣٢٠ ثلاثمائة وعشرين ريالا بينما كان راتب الشيخ عبد الرحمن وأمثاله من مبعوثى الأزهر ووزارة المعارف فى مصر لايتجاوز ٧٠٠ سبعمائة ريال على الأكثر لأنه

عبارة عن ثلاثة أمثال الراتب المصرى الذى يبلغ فى متوسطه عشرين جنيها فى الشهر فيصير الراتب فى السعودية مايعادل ستين جنيها مصرياً وكل جنيه قيمته عشرة ريالات فيكون الراتب ٦٠٠ ستمائة ريال فى المتوسط ويزيد حسب زيادة الراتب فى مصر ، وكانت مصر تشجع مدرسيها على قبول البعثات بأن تدفع لهم بعض مرتباتهم فى مصر يصرفها من يوكلونه لصرفها شهريا ، وكانت مصر تدفع كل رواتب المبعوثين المصريين وترسلهم هدية إلى كل من سوريا ولبنـــان وليبيا والكويت وغزة والسودان وتصرف لمبعوثى السعودية نصف راتبهم فى مصر تشجيعاً لهم على قبول العمل فى البلاد العربية .

واستمرت البعثة فى عنيزة إحدى مدن منطقة القصيم فى نجد بالمملكة العربية السعودية من عام ١٩٥٣ م — ١٩٥٨ م — وبعد العودة رشحنى أحد أصدقائى للعمل مع الدكتور محمد البهى المدير العام للثقافة الاسلامية بالأزهر ، وتمت المقابلة وعينت رئيساً لقسم بعوث العلماء فى أفريقيا .

ولما كنت لاأعلم شيئاً عن هـــذه البعوث وعن الخطوات التنفيذية التى يجب اتخاذها لسفر المبعوث وعن البلاد التى لنا فيها بعثات ، فقد قمت بدراسة جميع ملفات المبعوثين وسجلت بياناتهم فى مفكرة أعددتها لذلك وجعلت فيها صفحة لكل مبعوث وفهرستها حسب الحروف الأبجدية واستغرق ذلك قرابة ثلاثة شهور .

وذات يوم طلبني الدكتور محمد البهي فأخذت المفكرة معي فلعل الأمر يحتاج بعض البيانات . وفعلا وجدته يتحدث مع جهة رسمية تطلب منه بيانات أحد المبعوثين في أفريقيا ، ففتحت المفكرة وصرت أذكر البيانات والدكتور يمليها على الجهة الطالبة حتى انتهت المكالمة ، ونظر الدكتور البهي إلى المفكرة التي في يدي وتناولها مني وقلب صفحاتها وقال : أنت من الآن مدير مكتبي .

وقد كان . وبدأت مرحلة العمل مديراً لمكتب المدير العام للثقافة الاسلامية ، وقد تعلمت كثيراً من شئون الادارة والاتصالات وحفظ الوثائق والمستندات واستمر هـــذا العمل معه من عام ١٩٥٨ إلى ١٩٦٣ م حوالى خمس سنين صدر في أثنائها القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بتنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها وشكلت اللجنة العليا لإعـــداد لائحة هذا القانون واختارني الدكتور البهي سكرتيرا لهذه اللجنة التي كانت تعقد جلساتها مساء كل يوم وأقوم بتسجيل مناقشاتها وقراراتها ومعي الأستاذ فتحي عثمان الذي حصل فيما بعد على الدكتوراه في التاريخ وسافر إلى أمريكا لتدريس التاريخ الاسلامي ، وبذلنا جهداً كبيراً في إعداد مضابط جلسات هذه اللجنة وطبعها يومياً لتكون بين يدي الأعضاء في اليوم التالي حتى إن الأعضاء سجلوا شكراً خاصاً لسكرتيرية اللجنة وما تقوم به من جهود مشكورة .

وكانت اللجنة العليا تضم بين أفرادها الدكتور محمد البهي

والدكتور محمد عبد الله ماضى والشيخ محمد المدنى من الأزهر والسيد حسين الشافعى عضو مجلس الثورة والأستاذ محمد سعيد العريان والدكتور محمد نجيب حشاد وآخرين من أساتذة وعمداء كليات الجامعات المصرية .

وكان من محاسن هذا القانون أن أنشئت كليات جديدة فى الأزهر هى : كلية المعاملات والإدارة التى تغير اسمها فيما بعد إلى كلية التجارة ، وكلية الدراسات الإسلامية والعربيـــة ، وكلية الدراسات الاسلامية للبنات ، وتقرر إنشاء فرع جامعة الأزهر للبنات الذى يضم كلية الدراسات الإنسانية وكلية الترجمة النبوية ، وكلية الطب ، وكلية الصيدلة وقد افتتحت هذه الكليات تباعا فى سنوات قليلة وكانت عميدة فرع البنات بالأزهر الأستاذ الدكتورة زينب عصمت راشد التى بذلت جهداً كبيراً فى تنظيم وإعداد وترتيب أوضاع هذه الكليات .

وعين الدكتور محمد البهى نائباً لمدير جامعة الأزهر أولا ثم عين مديرا لجامعة الأزهر وهو يحتفظ بى مديرا لمكتبه ، ثم عين فى نوفمبر عام ١٩٦٢ م ، وزيرا للأوقاف وشئون الأزهر ، وظننت أنى سأتخفف من عملى الذى كان يستمر مع سيادته أحياناً إلى الساعة الحادية عشرة مساء بعد راحة من الساعة الثانية إلى الخامسة ثم يعود العمل الإضافى من الخامسة إلى الحادية عشرة فى أكثر أيام الأسبوع دون أى أجر إضافى أو حافز مادي بالرغم من أنى

مديرى المكاتب جميعاً كانوا يتقاضون ٣٠ ٪ من الراتب أجراً إضافياً ، لكنى لم أطلب ذلك وكنت راضياً لأنى أعمل مع قمة إسلامية وأنا تلميذه الذى درس الفلسفة على يديه فى تخصص التدريس ، وكنت أقوم بمراجعة كل مايكتبه من المقالات وأصول كتبه ومؤلفاته وأراجع البروفات وأتابع المطبعة حتى يتم طبع الكتاب وينشر خاليا من الأخطاء ، كما كنت أجلس معه فى أكثر الليالى فى فندق سميراميس فى ركن هادىء ليملى على مقالاته التى ينشرها فى مجلة الأزهر التى أسند رئاستها إلى الأستاذ الأديب أحمد حسن الزيات صاحب مجلتى الرسالة والرواية اللتين توقفنا عن الصدور ولذلك كان يعلن عن مجلة الأزهر إعلانا فيه أن الرسالة تعود فى ثوب مجلة الأزهر ، وكان الأستاذ عباس العقاد يكتب فى هذه المجلة حتى شهدت عصرا ذهبيا فى أيام الدكتور محمد البهى . وعين سيادته وزيرا للاوقاف وشئون الأزهر فى ٢ / ٩ / ١٩٦٢ .

وحدث أن الدكتور محمد البهى صار وزيرا للاوقاف وبقيت أنا فى الجامعة ، ولكنه أرسل إلى بعد خمسة عشر يوما يطلب لقاءه فى الوزارة مساء ، وذهبت إليه وسألنى : لماذا لم أرك هذه المدة ؟ قلت : لست فى حاجة إلى تهنئة فأنت أكبر من الوزارة ولكنك فى حاجة إلى التفرغ لتعرف أحوال هذه الوزارة وتدرس أمورها وهذا ماقصدت أن أوفر وقتك له ولا أشغلك عنه ، وقبل الوزير هذا التبرير ظاهرا وقال : ألا تريد أن تعبر عن إيمانك وأن تعمل عملا يخدم هذا الايمان ؟ قلت : حبا وكرامة . . .

فقال سأندبك للعمل فى الوزارة مفتشا عاما لمساجد الجمهورية وتكون مسئوليتك إصلاح العمل فى المساجد من أسوان إلى الإسكندرية فهل تقبل ؟ قلت : ومن يستطيع أن يرفض الخدمة فى بيوت الله ؟ فدق الجرس واستدعى المستشار أحمد العتيق مدير المكتب وطلب منه إعداد قرار وزارى فى سبتمبر ١٩٦٢ بندبى من الجامعة للعمل مفتشا عاما لمساجد الجمهورية ، وأعد القرار وطبع وتسلمته فى ذات الوقت وانتقلت إلى وزارة الأوقاف فى اليوم التالى . وعملت فى الوزارة مفتشا عاما للمساجد تحت رئاستى أربعة من المفتشين الأوائل يتبع كلا منهم عدد من مفتشى المناطق ما بين عشرة إلى خمسة عشر مفتشا ويشرف كل مفتش على عدد من المساجد يتراوح ما بين خمسين إلى مائة مسجد ، والجمهورية مقسمة إلى مناطق لكل منطقة مفتش مسئول عن حسن سير العمل فى المساجد التى تحت أشرافه .

وقد جمعت هؤلاء المفتشين فى لقاء عام للتعرف على أحوالهم وإيجابيات عملهم وسلبياته وما لديهم من أفكار وانتهى اللقاء باصدار بعض التعليمات التى يحتاج إليها تنظيم العمل .

ولم يكن لدى إدارة المساجد بيان بعدد المساجد فى كل منطقة وعدد الأئمة وعدد العاملين فى هذه المساجد وأوصافها ومساحاتها وعدد المصلين فى الأوقات وفى صلاة الجمعة ولو تقريبا ومرتبة كل مسجد بالنسبة لمساجد المنطقة ، وكان لابد من وجود

هذه البيانات لتقوم تنقلات الأئمة والعمال وأولويات الصيانة والتجديد للمساجد على أساس سليم .

وأعددت بطاقة بيانات عامة فيها خمسة وثلاثون سؤالا وطبعت هذه البطاقة ووزعت على مفتشى المناطق لملء بياناتها تحت إشرافهم وتوقيعهم على صحتها ، وكانت هذه الاسئلة تغطى كل مايحتاجه الإنسان من معلومات عن المسجد (مبانيه وارضه وسقفه وانارته ومساحته الكلية ومساحة الصلاة فيه وعدد المصلين فى الأوقات وصلاة الجمعة ومكتبة المسجد ودورات المياه وعددها وصنابير الماء ومصدر الماء للمسجد ، وعدد العمال ووظائفهم واقدمياتهم ورواتبهم ، وإمام المســجد ومؤهله ودرجته المالية وراتبه واقدمية تخرجه ومدة عمله فى المسجد ، والمسافة بين المسجد واقرب مسجد منه ، ومدى الحاجة إليه وترتيبه بين مساجد البلدة أو القرية ... وفى النهاية بيانات أخرى قد يرى الإمام أو المفتش إضافتها . ثم أرسلت هذه البيانات بعد تجميعها إلى قسم الاحصاء بالوزارة لتفريغها وتصنيفها ، وأصدر قسم الاحصاء كتاباً بعدد المساجد فى كل منطقة وعدد الأئمة ومؤهلاتهم وكل ماسبق ذكره من بيانات .

وبناء على هذه البيانات شكلت لجنة لترتيب أوضاع المساجد تعمل كل يوم من الساعة الخامسة مساء إلى الثانية عشرة تحت رئاستى وكنت قد ندبت مديراً عاماً للمساجد ، وقامت اللجنة بتقسيم

المساجد إلى درجة أولى وثانية وثالثة وزوايا بناء على مالديها من بيانات واحصاءات، وقسمت الأئمة إلى ممتازين لمساجد الدرجة الأولى وجيدين لمساجد الدرجة الثانية ومتوسطين لمساجد الدرجة الثالثة ومؤهلات متوسطة للزوايا التى لاتقام فيها الجمعة ولا تلقى فيها دروس وأطلقنا على هؤلاء اسم « مقيمى الشعائر » .

وأجريت حركة التنقلات لاسكان كل إمام فى المسجد الذى يناسب درجته وشملت الحركة أربعمائة وعشرين إماماً لم يطلب واحد منهم نقله ولكنها مصلحة العمل وقد اجتهدت اللجنة فى أن يكون نقل الامام إلى المسجد الذى يناسبه فى بلده أوقريباً منه بحيث لاتشق عليه ولا تؤثر فى مصالحه ومصالح أسرته ، وكانت توجــــد مفارقات صارخة فمثلا تجد إماماً مؤهله إجازة الوعظ والارشاد ودرجته المالية الثانية وراتبه ٧٢ جنيها فى الشهر فى عام ١٩٦٣م ، وتقريراته السنوية ممتازة ويعمل فى زاوية مساحتها ٧٥ متراً مربعاً لأنها فى بلدته .

وقد نقل هذا الامام إلى المركز « شربين » فى مسجد من مساجد الدرجه الثانيه على سبيل التدرج معه لعله يكون بعد ذلك فى مسجد من الدرجة الأولى . وبالطبع تأثرت حياة هذا الامام فهو فى حاجة إلى ملابس جديدة تناسب وضعه الجديد الذى يتيح له لقاء كثير من المثقفين كما هو فى حاجه أشد إلى تجديد معلوماته لتناسب المستوى

الثقافى الذى انتقل إليه ، أضف إلى ذلك أنه خرج من بيته ومن قريته وابتعد عن مصالحة الزراعيه واستثماراته فى القرية وكل ذلك من الخسائر الفادحة فى نظره ، وكان لابد أن يقاوم من كان سبباً فى ذلك ويفترى عليه الأكاذيب .

فقام بإرسال برقيات إلى رئاسة الجمهورية وجميع الوزراء ورؤساء الصحف يشكو مدير المساجد ، عدو الاشتراكية ، الذى أدخل الحزن على بيوت العلماء فى شهر يولية المجيد — وكانت حركة التنقلات قد أجرت فى هذا الشهر مصادفة — وفعل غيره مثل ذلك وجاء سيل البرقيات إلى إدارة المساجد وكل جهـــة تطلب الرد والافادة ، ولو أن إدارة المساجد بمديرها ومفتشيها وموظفيها تفرغت للرد والافادة لتعطلت جميع الأعمال والمصالح .

ولذلك رأيت أن أعد كتيباً يبين الأساس الذى بنيت عليه حركة التنقلات وتقسيم المساجد بأوصافها ودرجاتها على مستوى الجمهورية وتقسيم الأئمة بمؤهلاتهم وأقدمياتهم وتقرير كفايتهم على مستوى الجمهورية ثم إسكان الامام الممتاز فى مسجد الدرجة الأولى والجيد فى مسجد الدرجة الثانيه والمتوسط فى مسجد الدرجة الثالثة ومقيم الشعائر فى الزوايا التى لاتقام فيها صلاة الجمعة ولا الخطبة .

هذا فى المقدمة . ويلى ذلك جدول بالتنقلات التى تمت وفيه البيانات التى تؤكد صحه التطبيق اسم الامام ، مؤهله ، أقدميته ،

درجة كفايته ، راتبه ، المسجد المنقول منه ودرجته ، المسجد المنقول إليه ودرجته وطبع هذا الكتيب وتم توزيعه على جميع الجهات التى طلبت الإفادة وغيرها ليكون دليلا للعمل الجاد فى الإصلاح وإعطاء كل ذى حق حقه ، وليكون واضحاً الالتزام التام بتطبيق النظام القائم على الإحصاءات الرسميـــة الموثقة بتوقيع الائمة والمفتشين .

ثم رأيت خطوط سير المفتشين خالية من التفتيش على المساجد فى صلاة الفجر مما جعل الأئمة لايذهبون إلى مساجدهم فى هذه الصلاة وأدى وذلك إلى أن يقوم بإمامة المصلين فيها من لايصلح للإمامة وقد تؤدى إمامته إلى فساد الصلاة .

فجمعت المفتشين وطلبت منهم العناية بصلاة الفجر فإنها صلاة مشهودة وكان الاعتراض : أن الإمام قد يكون سكنه بعيداً عن مسجده فكيف يصل إليه فى صلاة الفجر ، وكان الرد : إنه يكفى أن يصلى الأئمة هذه الصلاة فى المساجد التى لايشق عليهم الوصول إليها ، وعلى المفتشين أن يسجلوا فى الصفحة الأولى من دفاتر أحوال المساجد عبارة مؤداها أن الامام المكلف بصلاة الفجر فى هذا المسجد هو الشيخ فلان إمام مسجد كذا ، وستكون المحاسبة على أساس هذا التنظيم الذى يجب أن يلتزم به الإمام والمفتشون على سواء .

فمثلا فكان إمام مسجد كوبرى الجامعة يصلى الفجر فى

مسجد سيدى سعيد بالسبتية وهكذا ووزع هذا النظام على جميع المفتشين للالتزام به فى كل مساجد الجمهورية . ورأى الناس الأئمة العلماء فى صلاة الفجر فى المساجد .

ومن أجل الالتزام بهذا النظام فقد رتبت زيارتى للمساجد فى صلاة الفجر ثلاث مرات فى كل أسبوع وأرصد المخالفات فى كل مرة وأحيل المخالفين إلى التحقيق الذى يتم فى صباح اليوم التالى وترسل العقوبات إلى شئون العاملين ليكون الجزاء رادعاً وسريعاً حتى لايفقد أثره بالبطء والتراخى الذى يحدث فى كثير من التحقيقات .

ولم تكن زياراتى فى الفجر قاصرة على القاهرة فقد تجاوزتها إلى طنطا ودسوق وقنا والأقصــــر وسجلت زيارتى فى دفاتر الأحوال دون أن يرانى أحـــد من الأئمة ، حتى إذا رأوا هذه التأشيرات وسألوا عن مدير المساجد وجدوه قدسافر فى أول قطار مع ضوء النهار . وقد أحدث هذا العمل انتظاماً رائعاً فى العمل ونشاطاً لدى المفتشين وحرصاً من كل فرد ألا يكون فى موضع المحاسبة ، وهدأت التحقيقات وقلت المخالفات واستقرت الأمور بعد ثمانية أشهر من إدارتى للمساجد والحمد لله .

وفى أبريل عام ١٩٦٤م تغيرت الوزارة وخرج الدكتور محمد البهى من وزارة الأوقاف وعين المهندس أحمد عبده الشرباصى

الذى أصدر أول قراراته بإعادة جميع المنتدبين إلى أماكنهم التى ندبوا منها .

وعدت إلى الجامعة بعد أن سلمت السجلات والبيانات إلى المهندس يوسف القرمانى وكيل الوزارة لشئون المساجد قائلا له : إن هذه السجلات قد أنفقت أنا وغيرى ساعات طوالا وجهداً مضنياً فى إعدادها وأنا أسلمها لك أمانة تتابع تسجيل التغيرات التى تحدث فيها أولا فأولا . حرصاً منى على أن يستفيد بها من يأتى بعدى ، فإن من يفكر لحظة أن تضطرب الأمور بعده فى بيوت الله يكون قد ارتكب إثماً عظيما .

وعدت إلى الجامعة فى ابريل ١٩٦٤م وفى ذات الوقت صدر القرار الجمهورى بتعيين الدكتور محمد البهى مديراً لجامعة الأزهر فطلب منى أن أكون مديراً لمكتبه ومعى بعض الموظفين وكانت إدارة الجامعة فوق قاعة الإمام محمد عبده للمحاضرات بالدراسة ، وباشرت عملى مديراً لمكتب مدير الجامعة .

ولكن الدكتور محمد البهى أرسل إلى رئاسة الجمهورية رغبته فى الإعفاء من هذا التعيين ، وكان ذلك بعد صدور القرار الجمهورى بتعيينه بأيام وقمت بنفسى بتسليم طلب الاعفاء للسيد / سامى شرف فى مقر مكتبه بمنشيه البكرى . وطلبت الدولة من الدكتور البهى أن يظل مستريحاً فى بيته وأن تظل معه سيارة الجامعة المخصصة له وظل مكتبه بالجامعة يتلقى المكاتبات التى تصل باسم مدير الجامعة

ويصرف الأمور فيهامدير المكتب إن كانت عادية ويستشيره فيما يحتاج إلى مشورته .

وكان الوضع غير طبيعى فدير الجامعة لايحضر إليها ووكيل الجامعة الأستاذ الدكتور محمد سليمان يرى أنه أحق بأن يكون مديراً لها لأنه قد باشر أمورها منذ تولى الدكتور البهى وزارة الأوقاف إلى الآن .

وبدأ الشد والجذب بين الوكيل القائم بالعمل ومعه الأمين العام السيد / على عبد الرازق ، وبين مدير الجامعة الذى لايحضر إليها ومعه مدير مكتبه وموظف والمكتب وتسبب ذلك فى متاعب كثيرة لاقيتها فى الجامعة وقد عدت إليها بعد الفترة التى قضيتها فى وزارة الأوقاف أى بعد عام وأربعـــة شهور تقريباً . وزادت المشاكل وحاول الوكيل أن يسحب السيارة من المدير وتدخلت الدولة . . .

ثم انتهى الأمر بقبول استقالة الدكتور محمد البهى وتعيين فضيلة الشيخ أحمد حسن الباقورى مديراً للجامعة .

وفى عهد الشيخ الباقورى عينت مراقبا عاما لكلية المعاملات والإدارة التى صارت فيما بعد «كلية التجارة» ، وبقيت فيها خمس سنين ، وجدت خلالها أننى قد ظلمت نفسى باغراقها فى الأعمال الإدارية وأنا الأول فى مسابقة عامة فى الفقه والأصول فقررت

أن مسيرة اتجاه حياتى فتقدمت للالتحاق بالسنة الأولى بالدراسات العليا بكلية الشريعة وقبلت فى هذه الدراسة فأنا من أوائل الحاصلين على الشهادة العالية فى عام ١٩٤٦ ومن أوائل إجازة التدريس عام ١٩٤٨ م والأول فى مسابقة اختيار علماء المعاهد الدينية ، ولى خبرة فى التدريس مدة عشر سنوات من عام ١٩٤٨ م إلى عام ١٩٥٨ م وخبرة إدارية مدة عشر سنوات من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٨ م وتم التحاق بالدراسات العليا عام ١٩٦٨ م وحصلت على درجة التخصص « الماجستير » وكنت أول الناجحين ، وسجلت الدكتوراه فى أكتوبر ١٩٧٠ م فى موضوع « العلاقة السببية فى المسئولية الجنائية » .

وفى عام ١٩٧٢ عينت فى عملى الإدارى مراقبا عاما لشئون الطلاب بالجامعة ، ورئيس الجامعة الأستاذ / الدكتور بدوى عبد اللطيف ، وحدث بينى وبينه خلاف حول نتيجة طالب من كلية أصول الدين دخل امتحان التصفية فى شهر نوفبر فى ثلاث مواد ونجح فى هذا الامتحان . وقد أشرت بحكم وظيفتى بما يفيد بطلان نتيجته لأن دخوله الامتحان باطل .

وقد رأى مدير الجامعة أننى أغلقت عليه باب التصرف بهذه التأشيرة فى كشوف النتيجة ، وقلت: أنت مدير الجامعة فاكتب أسفل تأشيرتى: يعتمد نجاح الطالب وتوقع بصفتك مديرا للجامعة ، قال : لا أستطيع . قلت فأنت إذا لست على حق ، وأنا لا أتنازل

من الحق الذى كافئى الله برعايته فى وظيفتى ، وساءت العلاقة بينى وبينه لدرجة أنه حجب عنى الترقية إلى وظيفة الأمين العام المساعد للجامعة أربعة عشر شهراً وأنا أحق الموجودين للترقية مؤهلا فأنا حاصل على الماجستير من كلية الشريعة وأقـــدمية التخرج فأنا تخرجت فى كلية الشريعة عام ١٩٤٦ م بينما الأمين العام يوسف إبراهيم حاصل على ليسانس الآداب عام ١٩٦٤ م بعدى بثمانية عشر عاما ، واحتج المدير أحيانا بأن سنى صغيرة والأمل ممدود أمامى وهو يرشح من قارب سن المعاش ، ولم يكن ذلك هو السبب الحقيقى فقد كان الأمين العام من مواليد ١٩٣٠ م وأنا من مواليد ١٩٢٣ فأنا أكبر منه بسبع سنين فكيف أكون صغيراً على وظيفة الأمانة المساعدة ولا يكون يوسف إبراهيم صغيراً على الأمانة العامة ، ولكن الهوى يعمى ويصم ، وتوسط الإمام الأكبر فضيلة الأستاذ الدكتور / عبد الحليم محمود — متفضلا دون طلب منى — وقال للمدير : لماذا لا تعطى عبد الرحمن حقه فى وظيفة الأمين المساعد فكانت الإجابة — أنا لا أستطيع التعاون معه ، وصـــدق فإن التعاون على الباطل لا يجد من يرضاه من المؤمنين بالله .

ومرت الأيام وعين الشيخ عبد العزيز عيسى وزيرا الأوقاف وشئون الأزهر فى عام ١٩٧٤ م ، وطلب من مدير الجامعة أن يرشحنى للأمانة المساعدة التى لا تزال خالية ، وتباطأ المدير فطلب منه الوزير أن يوافيه بأسماء ومؤهلات وأقدميات ووظائف من

فى الدرجة الأولى ليكون اختيار الوزير من بينهم من يصلح لهذه الوظيفة ، وتم ذلك واختار الوزير كلا من الشيخ عبد الرحمن العدوى والشيخ فوزى بركات العدل لشغل الدرجتين الخاليتين للأمانة المساعدة وأصدر قراراً وزاريا بندبهما للعمل إلى أن يصدر القرار الجمهورى بتعيينهما .

وقد تم ذلك والحمــــد لله وانتهت مدة الدكتور بدوى عبد اللطيف فى وظيفته وعين الأستاذ الدكتور / محمد حسن فايد مديرا للجامعة فى عام ١٩٧٢م ولم يكن لى شرف التعاون مع المدير السابق وحقق الله له ما أراد فلم أتعـاون معه .

لم أعاتب مدير الجامعة السابق على موقفه ، فأنا أعرف سببه ، ولم أقدم فيه شكوى ، ولم أرفع عليه قضية لترشيحه من هو أقل منى فى كل شىء ، وكنت أقول لمن يحرضنى على ذلك : إن هذه أرزاق ورزق الله يأتى متى أراد ، ولن يملك أحد من دون الله شيئا — وراب المدير هذا الصمت التام فاستدعانى ذات يوم وسألنى : يا عبد الرحمن لماذا لاتوسط أحداً لترقيتك ؟ فقلت : لم أفعل ذلك وأنا قادر عليه لأمرين :

الأول : حديث رسول الله ﷺ : « إن روح القدس نفث فى روعى أنه لن تموت نفس حتى تستوفى رزقها وأجلها » فلماذا ألجــأ إلى العباد وقد تـكفل الله بذلك ؟

الثانى : أننى حين أظـــلم فى بيتى لا أفضحه بالشكوى لمن هو

خارج البيت ولا أستعديه عليه ، والجامعة بيتى الذى أحبه والذى تربيت فى أحضانه وله كل الفضل على قال : إيه الدروشة دى ؟ قلت : ليست دروشة ولكنها مبادىء نعلمها للناس أفلا نكون أول العاملين بها ؟ وانتهت المقابلة ولم يتغير شىء .

وفى عام ١٩٧٠ م توفى الرئيس جمال عبد الناصر وانتخب الرئيس محمد أنور السادات رئيسا للجمهورية وجرت انتخابات الاتحاد الاشتراكى وطلب عدد كبير من موظفى الجامعة أن أرشح نفسى أمينا عاماً للاتحاد الاشتراكى على مستوى الجـــامعة ولما كنت غير راغب فى التصعيد إلى هذا المستوى فقد أخذت إجازة وسافرت إلى الاسكندرية حيث توجد الأسرة فى المصيف ، وبعد أيام جاءتنى برقية من المحبين المؤيدين يخبرون فيها أنهم قدموا اسمى للترشيح لأمانة الجامعة للاتحاد الاشتراكى وأن موعد الانتخاب قد تحدد له يوم كذا وما عليك إلا أن تحضر فى هذا اليوم فقط .

ولم أشأ أن أخذل قوماً يحبوننى إلى هذا الحد ، وحضرت يوم الانتخاب وحصلت على أكثر الأصوات وانتخبت أمينا عاماً للاتحاد الاشتراكى بالجامعة ، ثم جاءت جولة التصعيد إلى أعلى لمن يتقدم بالترشيح من بين أمناء الاتحاد الإشتراكى فى مناطق القاهرة لعضوية لجنة العشرين على مستوى القاهرة ، ورشح عدد كبير من أمناء

المناطق والجامعات أنفسهم للوصول إلى هذا المستوى ورشحت نفسي كذلك وتم الانتخاب ونجحت فيه وصرت عضوا فى لجنة العشرين على مستوى القاهرة ثم انتخبت فى عام ١٩٧٥ عضوا فى أول مجلس محلى لمدينة القاهرة وكان رئيسه الأستاذ الدكتور جلال بكير ، ثم اختارتنى الجامعة لعضوية مجلس محافظة القاهرة ، وصارت أعبائى الوظيفية والاجتماعية والسياسية ورئاسة لجان كليات الجامعة ورئاسة اللجنة الدينية على مستوى القاهرة لا تترك لى وقتا أشتغل فيه بإعداد رسالة الدكتوراه وتعطل هذا الجانب تماماً .

ولما جاءت حرب اكتوبر ١٩٧٣ م كان من بين واجباتى أن أشرف على حجرات للعمليات فى كليات الجامعة كى تستمر مفتوحة وجاهزة للاتصالات بقوات الطوارىء والاسعاف والمطافى مدة الأربع والعشرين ساعة ، وأصبحت مسئولا عن انتظام العمل فى هذه الحجرات وأعطانى الاتحاد الاشتراكى سيارة « جيب » بسائقها لأطوف ليلا على جميع كليات الجامعة المتفرقة فى الدراسة ومدينة نصر للاطمئنان والتوجيه وتلقى الاقتراحات والأخذ بما يناسب الموقف .

ومرت الحرب بسلام وانتصرت مصر وبدأ تنظيم القوافل الطلابية لزيارة سيناء ومشاهدة الاستعدادات والاستحكامات التى كان قد أعدها العدو منذ نكسة عام ١٩٦٧ م ، كما بدأ نشاط المحاضرات والعروض السينمائية التى تعرف الجماهير مدى الاعداد

والجهد والتضحيه التى بذلها جنود مصر وشعبها فى هذه الحرب المظفرة التى أعادت للأمة العربية كرامتها وعزتها وقهرت أكذوبة « جيش إسرائيل الذى لا يقهر » وعطل ذلك كله الإعداد للدكتوراه وانتهت الخمس السنوات المقررة فى ١٩٧٥ م وتفضل المشرف على الرسالة وطلب مدة ثلاث سنوات أخرى لاستكمال الرسالة .

ويعلم الله أنى لم أبدأ فيها بعد ، وكلما عاتبنى فى هذا قلت : معترف أنى مذنب فى حق نفسى ، وعسى الله أن يعفو عنى ويعوضنى خيراً .

وجاء عام ١٩٧٧ م وعرضت علىّ لجنة التعاقد السعودية أن أعمل مستشاراً للجامعه الإسلاميه بالمدينه المنورة ، وعرضت ذلك على أسرتى التى فرحت بالمدينة المنوره التى فيها مقام رسول الله ﷺ ، وقالت الأسرة : ومن يستطيع أن يرفض الذهاب إلى المدينه المنورة ، ووافقت على السفر .

ولما أخبرت مدير الجامعة الأستاذ الدكتور محمد حسن فايد بموضوع سفرى انزعج لهذا الخبر وقال : إنى لا أستغنى عنك أبداً ، وكانت الصلة قد توطدت بيننا وأنا الأمين العام المساعد للجامعة الذى ظهر نشاطه على مستوى الجامعة كلها . ورجوته أن يوافق على إعارتى .

فقد تمت خطبة اثنتين من بناتي وأنا مقدم على مصاريف الزواج التي لا أملك منها شيئاً فقد قضيت في خدمة وطني بعد البعثة الأولى عشرين سنة متصلة ، والآن حكمت الضرورة بقبول هذه البعثة ، وسألني كم تحتاج الآن من أجل بناتك ؟

قلت : خمسة آلاف جنيه . وكان الجنيه المصري ذا قيمة شرائية محترمة .

فنظر إلى الدكتور أحمد مختار عميد الهندسة ورئيس المكتب الهندسي لمباني الجامعة ، وقال أعط عبد الرحمن خمسة آلاف جنيه ليبقى معنا ، وقال الدكتور مختار : أمرك يا فضيلة الشيخ ولكن كيف يكون السداد ؟

قلت للشيخ : أسمعت أن المبلغ قرض وأنا لا أستطيع السداد ووافق الشيخ على سفري بتأشيرة تعتبر مفخرة لكل عامل مخلص في عمله . فقد كتب : إن الجامعة لا تستغني عن الجهود الطيبة والأعمال الجيدة التي يؤديها الأستاذ عبد الرحمن العدوي الأمين العام المساعد للجامعة غير أن لديه من الظروف المادية ما يجعلني مضطراً إلى الموافقة على سفره تقديراً لهذه الظروف .

وسافرت إلى المدينة المنورة ومعي أسرتي في عام ١٩٧٧ م وفي أول زيارة لمقام رسول الله ﷺ دعوت الله مستشفعاً برسوله أن يوفقني لإنجاز رسالة الدكتوراه في هذه السنة التي هي آخر المدة

الممنوحة لى لإنجاز هذه الرسالة ، وباشرت عملى فى الجامعة الذى يبدأ فى كل يوم قبل طلوع الشمس وينتهى عند صلاة الظهر فقد كانت أوقات الدراسة كذلك ، وجمعت المراجع وبدأت العمل فى الرسالة ورتبت لها خمس ساعات كل يوم ، وفى يوم الخميس والجمعة عشر ساعات فى كل منهما لأنهما أجازة من العمل ، وقوى الله عزمى ويسر أمرى ، وفى خلال ستة أشهر كنت قد أنجزت القدر الأكبر من الرسالة ، فطبعته وأرسلته إلى المشرف فضيلة الأستاذ الشيخ سليمان رمضان أستاذ الفقه المقارن بكلية الشريعة وقد سرته هذه المفاجأة وتقدم إلى الكلية وتم تشكيل لجنة المناقشة وتسلم الأعضاء المقدار المطبوع من الرسالة على وعد بموافاتهم بما بقى .

واكتملت الرسالة قبل سفرى للاجازة الصيفية وقضيت الاجازة مع المشرف فى استكمال طبع الرسالة ومراجعة البروفات وكان العمل جادا فى شهر رمضان المبارك وتحدد موعد المناقشة فى الثامن من شهر شوال عام ١٣٩٨ هـ الموافق سبتمبر ١٩٧٨ م وحصلت على درجة العالمية الدكتوراه فى الفقه المقارن مع مرتبه الشرف الأولى قبل سفرى إلى السعودية للعام الثانى بأيام .

وسافرت ومعى لقب الدكتور ولم يؤثر هذا اللقب فى راتبى لأن رئيس الجامعة الشيخ عبدالمحسن العبادى يرى أنه قد تم الاتفاق معى على راتب معين وهو لا يريد تغييره ، ولم أكن حريصاً كثيراً على زيادة الراتب ، ولكن الله عوضنى فقد رشحنى

أحد الاخوة الأفاضل لإلقاء حديث ديني بإذاعة المملكة العربية السعودية ، وطلبت الاذاعه تقديم حديث مكتوب اعتمدت على إثره أن يكون لى حديث أسبوعى فى صباح الأحد من كل أسبوع وتم الاتفاق وأصبح لى أربعة أحاديث فى كل شهر تبلغ مكافأتها ١٦٠٠ ألف وستمائة ريال سعودى ثم طلبت منى الإذاعة أن أشارك فى برنامج حديث المدينة ، وروضة العلماء مرتين فى كل شهر واستمر هذا النشاط الإذاعى ست سنوات حتى صار لى مئات الأحاديث الإذاعيه التى استمرت السعودية على إذاعتها حتى بعد سفرى بسنوات .

وكان قد حدث فى عام ١٩٧٧ م أول عام لى فى البعثة أن توفى الأستاذ يوسف إبراهيم الأمين العام لجامعة الأزهر فأرسل إلى كل من فضيله الأستاذ الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الأزهر والأستاذ الدكتور محمد حسن فايد رئيس الجامعة والأستاذ الشيخ محمد متولى الشعراوى وزير الأوقاف وشئون الأزهر يطلب كل منهم فى خطاب خاص أن أبلغهم أنى على استعداد لتولى منصب الأمين العام للجامعة فإن ذلك حقى ولا بد من أخذ رأيى على إنهاء بعثتى بعد هذا العام وتولى أعباء هــــذا المنصب .

وكتبت إلى كل من الثلاثة كتاباً أقول فيه : شكر الله لكم هذه الثقة الغالية فى شخصى الضعيف ، وإنى استخرت الله تعالى

فشرح صدرى للبقاء فى الحرمين الشريفين ، ولكم أن تعينوا فى هذا المنصب من تشاءون .

وأرسل إلى شيخ الأزهر ـ رداً على كتابى ـ كتاباً بتوقيعه يقول فيه : إن منصب الأمين العام لجامعة الأزهر منصب دينى تؤثرون به فى التوجيه الإسلامى العام فى مصر وقد فرض الله عليك هـذا المنصب ، ويغضب عليك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كنت بجواره إذا لم تقبل .

أرجو أن تفهم كلامى هذا جيداً ويشرح الله صدرك للاستجابة .

توقيع الامام الأكبر عبد الحليم محمود

وكان اختباراً قاسياً يصعب فيه الاختيار بين العمل فى السعودية لمواجهة الأعباء المادية المطلوبة والعودة بعد عام واحد أنفقت كل راتبه فى تجهيز الشقة ولوازم الإقامة .

وسألت زوجتى عن رأيها فقالت : استخر الله تعالى وما تستريح إليه نفسك فلا تردد واستعن بالله .

وكتبت إلى شيخ الأزهر كتاباً أقول فيه بعد التحية والسلام لو أن غير شيخ الأزهر قال هذا الكلام لكان لى معه رأى ، ولكن لارأى لى مع فضيلتكم فما أنا إلا جندى صغير من جنود الإسلام تضعه القيادة الإسلامية حيث تشاء . أما الأمانى المادية

التى من أجلها جئت إلى السعودية فأسأل الله وحده أن يفرجها والسلام .

وأرسلت صورة من هذا الكتاب إلى كل من رئيس جامعة الأزهر ووزير الأوقاف وشئون الأزهر ، وتصادف عند وصول خطابى أن شيخ الأزهر كان مريضا معتكفا فى بيته وتأخر وصول الخطاب إليه أسبوعاً كاملا قام فيه وزير الأوقاف وشئون الأزهر بتعيين الأستاذ / عبد العزيز قريش فى وظيفة الأمين العام وهو الذى يلينى فى الترتيب .

وقرأت فى الصحف خبر تعيينه فقلت الحمد لله ، فقد نجحت فى الاختبار واختار الله لى ما أراد .

وجاءنى بعدها كتاب شيخ الأزهر يقول فيه بعد التحية : قد عرف الله صدق نيتك فاختار لك الحرمين الشريفين ، فهنيئا ما اختاره الله لك ، وأسأل الله أن ينفع بك حيث كنت والسلام ، هذا ما كان فى السنة الأولى من البعثة وقد حصلت فى إجازتها على درجة الدكتوراه مع مرتبة الشرف الأولى فضلا من الله ونعمة .

وحدث فى العام الثانى للبعثة عام ١٩٧٨ م أن أقامت الجامعة الإسلامية فى المدينه المنورة مؤتمرا للتضامن الاسلامى ، وكنت واحداً من اللجنة التى أعدت له ، وقد ألقيت فيه كلمة اعتبرها الحاضرون نقدا للملكة العربية السعودية فى تسمية غير السعوديين

بالأجانب ناسية الأخوة الاسلاميه وقلت إنها تضيق عليهم فلا يجوز لأحد منهم التملك ولا العمل ولا الإقامة إلا بالقدر الذى تسمح به الدولة ، وكأنها أرض ليس للمسلمين فيها حق وليس عليهم نحوها واجب الدفاع والحماية ثم بعد ذلك تقول الدولة : إنها تطبق شرع الله ، وكانت كلمة ضافية فى هذا الاتجاه مع ضرب الأمثلة بدول أوربا التى رفعت الحدود فيما بينها مع أن الدول العربية الإسلامية ماتزال تعمق حدودها بما تتخذه من قرارات الجنسية والاقامة .

وكان يمثل جامعة الأزهر فى هذا المؤتمر فضيلة الأستاذ الدكتور محمد السعدى فرهود وكيل الأزهر آنذاك والدكتور حامد جامع الأمين العام للمجلس الأعلى للأزهر وقال لى كل منهما جهز حقائبك وأمتعتك للعودة إلى مصر بعد هذا الكلام. وقلت: حباً وكرامة ، فقد قلت كلمة الحق التى يسألنا الله عنها . ولكن شيئاً لم يحدث مما كانوا يتوقعون .

وفى آخر هذا العام ١٩٧٨ م أعددت — بصفتى مستشاراً للجامعة — نظاماً لترتيب أوضاع الكليات والأقسام فيها ووضعت نظاماً لقبول الطلاب ومعادلة شهاداتهم التى يأتون بها من كل بلاد المسلمين ، فهذه الجامعة أنشئت لهؤلاء ولا يسمح نظامها بدخول السعوديين فيها إلا بنسبة ١٥ ٪ ولم يستوف السعوديون هذه النسبة فى أى عام

وتقدمت بالنظام الذى أعددته إلى الشيخ عبد المحسن العبادى

رئيس الجامعة لدراسته معى ثم اتخــذ إجراءات التطبيق . وقال الشيخ : اتركه لى أياماً لأطلع عليه . وتركته أسبوعاً ثم عدت إليه وقلت : ما رأيك فى النظام الذى اقترحته ؟ قال : لاداعى له ونحن على حالنا هذا زين !! قلت هذا نظام الجامعات ويحتاج الأمر إلى أن أشرحه لفضيلتك . قال : أنا رئيس الجامعة . وقلت : وأنا مستشار الجامعة ومسئول عن معالجـــة النقص ، ولست مستعد الآن أتعامل على أساس : أنك رئيس الجامعة وأمرك نافذ بغير مراجعة ، وسترى ماذا أفعل ؟

ودخلت مكتب الشيخ محمد نجيب وهو مصرى من خريجى الأزهر ويعمل مديراً لمكتب رئيس الجامعة وقلت : ياشيخ محمد هات ورقة بيضاء وبغير سؤال أعطانى الورقة ، وكتبت فيها : أرجو عدم تجديد عقدى بعد هذا العام ، وأحمد الله أنى عملت معكم سنتين كاملتين بغير مشاكل .

وقدمت هذا الطلب إلى رئيس الجامعة . ولما قرأه قال لى لا يادكتور عبد الرحمن أنت غاضب . أنت غاضب . قلت نعم . أنا غاضب ولكنى أعرف ماذا أفعل ، وأعاد إلى الورقة قائلا : والله إنا نحبك . قلت : أى حب هذا الذى تقول معه : أنا رئيس الجامعة وتأبى أن تسمع لى . . وأخذت الورقة وذهبت إلى الأمين العام للجامعة الشيخ عمر فلاته وهو أفريقى طيب المعاملة يحب المصريين . وقلت : ياشيخ عمر . أنا تقدمت بهذا الطلب للشيخ عبد المحسن وإنى أتركه عندك للموافقة عليه فى أى وقت تريدون .

ولما قرأه قال : يادكتور عبد الرحمن . المدينة خير لهم لوكانوا يعلمون . قلت نعم والله خير وقد فرحنا بقدومنا إلى المدينة المنورة ولكن معاملتكم تزهد الناس فى الخير !! قال : لاحول ولا قوة إلا بالله ، وانصرفت عازماً على أن أرتب نفسى للسفر وعدم العودة . .

كان هذا الموقف حفاظاً على الكرامة التى منحها الله للإنسان والعزة التى يجب على المسلم أن يحرص عليها . ولم أفكر وأنا أتخذ هذا الموقف بتلقائية سريعة أن وظيفتى فى مصر قد شغلت وأنه لايوجد غيرها وهى الأمانه العامة للجامعة ، وأنى إذا عدت لا أقبل أن أكون أميناً مساعداً لمن كنت أسبقه فى أقدمية الوظيفة بست سنين ، ولكن الموقف كان يقتضى الرد الذى قمت به . وقد فعلت .

وكان قد بقى على نهاية العام أقل من شهر ، ولم أتقابل مع رئيس الجامعة بعدها ولم أذهب إليه لأى شأن . وعندما اقترب سفرى للإجازة ولم يبق إلا أيام أرسل إلى رئيس الجامعة يطلب مقابلتى ، وذهبت إليه ، فخاطبنى فى مودة ظاهرة ، وقال متى السفر يادكتور عبد الرحمن قلت : يوم الأربعاء إن شاء الله . وكنا فى يوم السبت . قال : خذ هذه الخطابات وسلمها للجنة التعاقد فى القاهرة .

واذهب إلى شئون العاملين فإن لك موضوعاً هناك . قلت :

ماهو ؟ قال تعرف حين تذهب . . . وذهبت إلى شئون العاملين وانتابتنى الهواجس فى الطريق ، هل وافق على عدم تجديد عقدى ؟ ولماذا يفاجئنى بذلك قبل السفر بأيام ؟ هل يقصد إيذائى بألا أستطيع التصرف فى أثاث المنزل وهو كثير ؟ واستمرهكذا حالى حتى وصلت إلى شئون العاملين . وألقيت السلام على « حامد » رئيس الادارة وقال : وعليكم السلام : يادكتور . إيه الحب ده كله ؟ ويا نعم هنيئاً لك الرضا عنك . قلت : تكلم ياحامد وبلاش أغانى .

قال : إن رئيس الجامعة قرر لك خمس علاوات استثنائيه تبدأ مع العام الجديد . ثم أردف : والله مافعلها مع أحد ولن يفعلها ثانية ، فليس هذا أسلوب الشيخ عبد المحسن . قلت : والله مابنا حرص على ريالاتكم ولكن نريد أن تكون أخلاقكم تحبب الناس فيكم . وانصرفت ورأيتها ترضية مناسبة تجعلنى أفكر فى العودة ، ولم أذهب إلى رئيس الجامعة لاشاكراً ولا معاتباً حتى سافرت دون أن أراه .

إن على المسلم أن يؤمن إيماناً لاشك فيه أن الأرزاق بيد الله وأنه لن تموت نفس حتى تستوفى رزقها وأجلها ، وأن ماشاء الله كان ومالم يشأ لم يكن .

وبقيت بعد ذلك فى الجامعة الإسلامية أباشر عملى «مستشاراً» الجامعة ، ست سنين وأنا أحظى بكل احترام ومعاملة طيبة .

واحتفل الأزهر وعلماؤه ومصر ـ حكومة وشعبا ـ والأمة العربية والاسلامية بالعيد الألفي للأزهر في عام ١٩٨٣ م .

وظهرت صحيفة المدينة المنورة وفيها مقال للشيخ محمد المجذوب وهو لبناني الأصل ويجهر دائماً بنقد مصر والمصريين والتهجم عليهم أحياناً فقد بلغني أنه قال يوماً في مجلس — لم أشهده — إن أنور السادات أجرأ الخائنين في الأمة العربية .

وكان هذا القول بمناسبة مفاوضات مصر مع إسرائيل في كامب ديفد — التي رآها العرب خيانة للقضية الفلسطينية وقتها وقد عاشوا ليروا أنهم أخطأوا خطأ فادحا بمهاجمة مصر ومقاطعتها لهذا السبب، فقد أظهرت الأيام أنه كان من الواجب عليهم أن يطرقوا الحديد ساخناً بعد انتصار مصر في حرب أكتوبر ١٩٧٣ م ، ليأخذوا من حقوقهم مايستطيعون .

كتب الشيخ محمد المجذوب مقالا في صحيفة المدينة المنورة عنوانه : متى يسترد هـذا الصرح قيادته العالمية ، ويدور المقال حول تراجع الأزهر عن مكانته الأولى وضياع هيبته بتصرفات علمائه وانصرافهم عن واجباتهم الاسلاميه ، وعاب سلوك كثير منهم في الحياة الاجتماعيه قال : فنجد العالم يسير في الطريق مع زوجته ووجهها مكشوف — وهذه كبيرة في السعودية — وعلماء الأزهر يطلقون لحاهم إذا عملوا في السعودية حتى إذا انتهى عملهم فيها حلقوا هذه اللحى — وحلق اللحية خطيئة كذلك عند وهابية

الجامعة التي تمثل تشدد أهل نجد — واستشهد على صدق قوله بكلام رئيس جمهورية مصر السابق « جمال عبد الناصر » الذي قال عنهم : إنهم يأكلون الأكلة ويفتون الفتوى !!

وكان المقال كله ينضح حقداً وكراهية للأزهر وعلمائه ، وتنطق كلماته بمنافقته السعودية وعلمائها ومحاولة التمكين لنفسه في الجامعة الإسلامية .

ولما قرأت هذا المقال تملكني حزن عميق وغضب عارم أن يكتب مسلم — يقول إنه من العلماء — مثل هذا الكلام في العيد الألفي لهذه الجامعة العتيقة التي حفظت على المسلمين لغتهم العربية ودينهم في كل أقطار الأرض على مدى ألف عام وكانت منارة مضيئة هادية يوم أن كان ظلام الجهل والخرافة يملأ العالم كله .

وفي اليوم التالي لهذا المقال : كان موعد اجتماع لجنة « القبول والتسجيل » بالجامعة وأنا رئيسها ومعي في اللجنة ستة سعوديين من حملة الدكتوراه للتدريب على أعمال اللجنة ومعنا هذا الشيخ صاحب المقال المشئوم . وبينما نحن جلوس دخل علينا « المجذوب » قائلا : السلام عليكم . وبادرته قائلا : لاسلمك الله ياشيخ . أفي عيد المسلمين في كل بقاع الأرض واحتفالهم بالأزهر الذي أمضى ألف عام يعلم جميع المسلمين ويحفظ عليهم دينهم ولغتهم . في يوم الفرح

العام تكتب هذا الكلام الذى يدخل الحزن إلى قلوب المسلمين . إنك تنطق بلسان أعداء الإسلام .

وكانت الكلمات سريعة متتابعة بصوت عال جدا كأنها السيل الهادر . وفوجىء مفاجأة ما كان يتوقعها ، فقال : اكتب الرد على . قلت وهل أنزل إلى هذا المستوى من الاسفاف إنك لاتستحق الرد ولا الحديث معك . قال : ألم أذكر حقائق تصرفات العلماء . قلت : تقصد إطلاق اللحى ثم حلقها مثلا . نعم هـــذا يحدث من بعض العلماء ولكن ياشيخ مجذوب ما كل مايعلم يقال : أنا مثلا أعرف أنك تتاجر فى الأراضى هنا مخالفا تعاليم المملكة التى تعيش فيها فهل أنا ذكرت ذلك لأحد . وكانت هذه الكلمات هى الضربة القاضية فإن السعودية لاتتسامح أبدا فى أن يعمل فيها الأجنبي أو يملك أو يفتح متجرا أو يشارك أحدا من أبنائها فى تجارة أو مقاولة إلا بإذن وفى عمل محدود ، وتقسيم الأراضى وبيعها بغير علم الدولة جريمة لاتغتفر وقد سمعها السعوديون فى اللجنة وأبلغوها فورا فألغى ندب الشيخ المجذوب للعمل فى الجامعة مع الأمر بترحيله فى وقت قريب . وكانت القاصمة .

وفرح الأساتذة المصريون بإخراج هذا الشيخ من الجامعة فقد كان بذىء اللسان كثير الاساءة إلى مصر والمصريين وينغص عليهم حياتهم كلما جلس معهم فى حجرة الاساتذة ، ولا أحد يرد عليه لكبر سنه فقد كان يقارب السبعين سنة ولعلاقته الوطيدة

برئاسة الجامعة وحظوته لديها بسبب مقالاته وكلامه فى كل المجالس حتى إن رئيس الجامعة كان يناديه قائلا: والدنا الشيخ محمد المجذوب. وعلى الباغى تدور الدوائر .

كانت زوجتى لاتكف عن مطالبتى بالعودة إلى مصر لنجمع شمل الأسرة ونضم الينا أولادنا الذين تركناهم فى القاهرة - مع أنهم كبار ومنهم متزوجون — وقلت لها : أعدك أنه عندما تأخذ ابنتنا « سحر » شهادة الثانوية العامة من السعودية أتقدم بطلب عـــدم تجديد عقدى ونعود إلى مصر إن شاء الله .

وفى اكتمال ثمانى سنين فى العمل بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة أدت ابنتى امتحان الثانوية العامة وقالت إنها مطمئنة إلى النجاح بتفوق ، وقبل ظهور النتيجة قدمت طلبى راجيا عدم تجديد العقد معى فقد قررت العودة إلى مصر . وأعطيت توكيلا لصديق لى ليسحب أوراق ابنتى بعد ظهور النتيجة ، وسافرنا نحمد الله على السلامة .

وكان قد حدث أننى استقلت من الأزهر منذ سنتين أى فى عام ١٩٨٣م والسبب فى ذلك: أن رئيس الجامعة الشيخ محمد الطيب النجار لقينى فى المدنية المنورة ومعه الدكتور محمد السعيد عبد ربه عميد كلية الشريعة ، وقال الشيخ الطيب : ياعبد الرحمن ألا تريد العودة إلى القاهرة لتتولى أمانة الجامعة فقد قرب موعد إحالة الأمين العام عبد العزيز قريش إلى التقاعد . وقلت : أنا على استعداد تام

لذلك ، وعلى فضيلتك أن ترسل إلى الجامعة الإسلامية تطلبني للوظيفة ولو في منتصف العام لأحصل على مكافآتي وأعود . فلست من هواة العمل لدى الغير مهما كانت المغريات المادية .

وجامعتي أحق بخدمتي . قال : هذا كلام صحيح ؟ قلت نعم ويشهد على ذلك فضيلة عميد الشريعة قال : وتقرأ الفاتحة على ذلك قلت : نعم . وقرأنا الفاتحة نحن الثلاثة نوثق بها إتفاقنا على العودة حين أطلب لتولى منصب الأمانة العامة لجامعة الأزهر الذى سبق أن تنازلت عنه أول عام قدمت فيه إلى السعودية . وعدت إلى القاهرة في الأجازة الصيفية وقابلت رئيس الجامعة ومعى صديقى وأخى الشيخ محمد السيد صادق وكان يعمل مدرسا في المعهد الثانوى التابع للجامعة الإسلامية في المدينة المنورة — وأعاد الشيخ الكلام عن وظيفة الأمانة العامة وهل مازلت عند رأيى مستعدا للعودة ولو في منتصف العـــام ، وأكدت له موافقتى السابقة وشهد هذا الموقف الشيخ محمد السيد صادق الذى كان قبل سفره إلى السعودية مديرا لمكتب وزير الأوقاف وشئون الأزهر الشيخ عبد العزيز عيسى ثم مراقبا عاما لكلية الطب بجامعة الأزهر قبل سفره مباشرة .

وسافرت إلى السعودية بعد انتهاء الإجازة ، وفوجئت في منتصف العام بما نشرته الصحف أن الأستاذ « أحمد شفيق » قد عين أميناً عاماً لجامعة الأزهر » وقلت : ما شاء الله كان .

وقد تم ذلك فى السنة السادسة من بعثتى عام ١٩٨٣ م ، ولما عدت فى الاجازة وكانت الجامعة الإسلامية قد جددت عقدى طلبت من الشيخ الطيب النجار رئيس الجامعة أن يوافق على التجديد فأبى قائلا : إنه قد أصدر قراراً بألا تزيد البعثة على ست سنوات ، وعلى هذا فقد اكتملت بعثتك وعليك أن تعود إلى الجامعة وتتسلم عملك فيها .

وقلت : أى عمل أتسلمه ؟ . قال : وظيفة الأمين العــــام المساعد .

قلت : هل تتصور أن يكون عبد الرحمن العدوى أميناً مساعداً لأحمد شفيق الذى لم يكن يستطيع أن يدخل مكتبى إلا بإذن . قال : هكذا الدنيا . قلت يقبل تقلباتها المضطر وأنا لست مضطراً لقبول هذا الوضع ، وأين الاتفاق وقراءة الفاتحة ؟ قال : راجعت نفسى ووجدت أنه ليس من العدل أن تأخذ أنت كل شيء وأترك من يعمل هنا . قلت : أنت الآن تضطرنى إلى الاستقالة من الجامعة . قال : كما تريد . وأخذت ورقة كتبت فيها موجها الحديث إلى رئيس الجامعة :

أبيتم أن تجددوا عقدى للعمل فى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بعد ما شغلتم وظيفة الأمين العام بمن هو بعدى بمراحل عديدة ، وإزاء هذا الوضع أجدنى مضطراً وآسفاً وحزيناً أن أطلب إنهاء عملى فى جامعة الأزهر ، ووافق الشيخ على ذلك وقامت

إدارة شئون العاملين فى الجامعة بإعداد مذكرة للحصول على موافقة مجلس الوزراء حيث إن تعيينى كان بقرار جمهورى وقد فوض رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء فى ذلك ، وتمت الإجراءات وصدور قرار الموافقه على استقالتى فى عام ١٩٨٣ م وسافرت حرا من قيود الوظيفة إلى السعودية للعام السابع ثم للعام الثامن الذى قدمت فى نهايته طلبا بعدم تجديد العقد .

العودة إلى القاهرة :

وبعد ثمانى سنوات فى السعودية عدت إلى القاهرة وليس لى عمل رسمى فيها ولم أبلغ سن المعاش بعد فقد كانت عودتى فى عام ١٩٨٥ م أى قبل سن المعاش بثلاث سنين .

وحدث أنه بعد وصولى للقاهرة بأسبوع واحد أن زارنى فى منزلى فضيلة الشيخ رؤوف شلبى عميد كلية الدعوة الإسلامية بالأزهر وقال لى : إن جدول تدريس مادة الفقه لجميع طلاب الكلية ينتظرك ، وشكرت له موافقاً على تدريس مادة الفقه لكل فرق الكلية . لكل فرقة ساعتين فى الأسبوع .

وكان من الواجب أن أستعد لذلك بالاطلاع واستذكار كل أبواب الفقه والكتابة فيها لتكون مؤلفاتى فى الفقه بين يدى الطلاب ، وبذلت جهـــداً كبيراً فى التدريس والتأليف والطبع

ومراجعة البروفات ، وما أن انتهى العام الدراسى إلا وكان لى أربع كتب فى الفقه لكل فرقة كتاب حسب المنهج المقرر وسميته « المفيد فى الفقه الإسلامى » وأصدرت الجامعة قرارا بتعيينى أستاذا غير متفرغ بكلية الدعوة الاسلامية لمدة عامين ، وكانت المكافأة الشهرية وقتها ٥٠ ج خمسين جنيها مصريا لم تكن تكفى مواصلاتى من مدينة نصر إلى مقر الكلية بالدراسة ، ولكنى كنت سعيدا جدا بالاشتغال بالعلم والتدريس والتأليف ونفع عباد الله ، حتى ولو كلفنى ذلك بعض المال ، وكان رئيس الجامعة الذى أصدر قرار تعيينى أستاذا غير متفرغ هو الدكتور محمد السعدى فرهود ، وكان منصفا فى هذا القرار فقد كنت عملت أستاذ فى الدراسات العليا فى السنوات الأربع الأخيرة بالاضافة إلى عملى مستشارا للجامعة الاسلامية وأشرفت على عدد من رسائل الماجستير والدكتوراه واشتركت فى مناقشة عدد آخر منها واشتهرت مناقشاتى فى الجامعة بالدقة والعمق والجدية وقد حدث أن بعض الطلاب تقدم للجامعة راجيا تغييرى من لجنة مناقشة رسالة الدكتوراه التى كنت أحد أفرادها ، ولم أكن شديدا ولا متحاملا ، ولكنى لم أكن مجاملا متهاونا فى المناقشة .

وكان الأستاذ الدكتور عوض الله حجازى الرئيس السابق لجامعة الأزهر قد تعاقد للعمل أستاذا فى الدراسات العليا بالجامعة

الاسلامية وقد حضر عددا من مناقشاتي لرسائل الدكتوراه ونبهني ذات مرة إلى أن الساعة قد بلغت الثانية عشرة مساء وكانت المناقشة قد بدأت بعد صلاة العشاء مباشرة .

وانقضى عامان في التدريس بكلية الدعوة الاسلامية بالأزهر وانتهت مدة الدكتور محمد السعدي فرهود في رئاسة الجامعة وجاء الدكتور عبد الفتاح الشيخ رئيسا للجامعة ، ولما عرض عليه تجديد القرار بتعييني أستاذا غير متفرغ لتدريس الفقه امتنع بحجة أن كلية الدعوة ليس بها قسم للفقه وأن الأمر يحتاج إلى أن يرشحني قسم الفقه بكلية الشريعة ويوافق مجلس الكلية على ذلك ثم يوافق مجلس الجامعة ويصدر القرار .

ولما كان قسم الفقه بكلية الشريعة به عدد من أساتذة الفقه الذين يرون أحقيتهم في التدريس في كلية الدعوة وتوزيع كتبهم فيها — فمن غير المعقول أن تتقدم الكلية — والحالة هـــذه — بطلب تعييني أستاذا غير متفرغ في قسم الفقه بكلية الشريعة والنتيجة معروفة ، وقال لي عميد كلية الدعوة الجديد وهو الدكتور محمد إبراهيم الجيوشي : إنني لو أسندت تدريس الفقه ندبا إلى أحد أساتذة الفقه في كلية الشريعة فإنه لن يحضر للتدريس إلا بالقدر الذي يوزع فيه كتبه ثم ينقطع بعد ذلك وفي هذا ضياع مصلحة الطلاب في هذه المادة ، وقلت : إنني مستعد للتدريس بغير

صدور قرار التجديد وبغير المكافأة الشهرية احتساباً لوجه الله تعالى وخدمة لابناء المسلمين وأتحمل نفقات مواصلاتى التى تبلغ شهرياً قرابة ١٢٠ مائة وعشرين جنيها فقد كنت أحضر إلى الكلية من مدينة نصر إلى الأزهر بالدراسة ثلاث مرات فى الأسبوع وأدفع أجرة التاكسى فى كل مرة ١٠ عشرة جنيهات ذهاباً وإياباً فيكون المجموع ٣٠ ثلاثين جنيها فى كل أسبوع و١٢٠ مائة وعشرين جنيها فى الشهر. وبقيت سنة دراسية كاملة أقوم بالتدريس بغير مقابل وأدفع من جيبى الخاص نفقات مواصلاتى ، ولم أتخلف محاضرة واحدة طول العام والحمد لله على كل حال.

وفى أول العام التالى ذكر عميد الكلية هذا الوضع لفضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر فاستدعانى على الفور وطلب مجموعة من كتابى « المفيد فى الفقه الاسلامى » ولما قابلته قال لماذا لم تعرض على أمرك. فقلت إننى سعيد بالتدريس احتساباً لوجه الله تعالى ، فإن رأيتم ألا أقوم بالتدريس إلا بعد صدور القرار ، فإنى قادر على أن أتخذ مسجداً كبيراً من مساجد القاهرة أدرس فيه الفقه للمسلمين ويكون ذلك أفضل عندى من الدراسة بإحدى كليات الأزهر.

وقال الشيخ فى تعاطف كريم : ولماذا مسجد كبير وأنت عالم فاضل من حقك أن تتخذ لك مجلس علم فى الجامع الأزهر ، وشكرت له ذلك. ثم طلب منى أن أتقدم بطلب تعيينى أستاذاً غير

متفرغ لتدريس الفقه فى كلية البنات الاسلامية ثم يتم ندبى بعد ذلك إلى كلية الدعوة الاسلامية ، وقال إنه اتفق مع عميد كلية البنات الأستاذ الدكتور رشدى محمد اسماعيل على ذلك ، ورحب بى عميد كلية البنات ووافق قسم الفقه ومجلس الكلية وأرسلت الأوراق إلى الجامعة ، وردها رئيس الجامعه يسأل هل هو — يعنى شخصى — معين قبل هذا فى كلية أخرى — وأعيدت إليه الأوراق بالمعلومات وردها يسأل هل مايزال يعمل أم انتهى القرار ! وأعيدت إليه الأوراق وفيها انى سأندب إلى كلية الدعوة ، وردها يقول : هذه موافقة مشروطة بندبه والمطلوب إعادة العرض على مجلس قسم الفقه ومجلس الكلية للحصول على موافقه غير مشروطة !!

وكان ظاهراً أنه يعطل إصدار القرار باستفسارات كان يمكن أن تكون بالتليفون ، ولكن إضاعة الوقت كانت أمراً مقصودا ، لديه ، ولاأدرى سبب موقفه هذا منى ، وهو يعتبر من أولادنا ، فقد كان يناقش فى رسالة الدكتوراه فى الوقت الذى كنت أنا فيه أميناً مساعداً لجامعة الأزهر ، ووالده هو الذى ناقشنى فى الدكتوراه وهو الشيخ الحسينى محمد الشيخ وكان ضمن اللجنة التى منحتنى الدرجة مع مرتبة الشرف الأولى فى عام ١٩٧٨ م .

وضاع العام الثانى بين الرد والإجابة وإعادة العرض وأ اقائم بالتدريس للعام الثانى مجاناً مع تحملى نفقات المواصلات وأخيراً صدر القرار بتعيينى أستاذاً غير متفرغ بكلية البنات الاسلامية

ثم طلبت كلية الدعوة ندبي للعمل بها وقد تم ذلك والحمد لله وغفر الله له .

لم أتقدم فى حياتى كلها بشكوى ضد أحد ظلمنى ، فلم أشك مدير الجامعة الذى حجب عنى وظيفه الأمين المساعد أربعة عشر شهراً بغير حق ، ولم أشك رئيس الجامعة الذى أخلف وعده معى بالتعيين فى وظيفته الأمين العام للجامعة ثم أبى — متعنتا — أن يوافق على تجديد بمثى واضطرنى إلى الاستقالة — مبكراً — من جامعة الأزهر — ولم أشك رئيس الجامعة الذى عطل تجديد قرار تعيينى أستاذاً غير متفرغ عامين كاملين . فقد كنت أترك الأمر لله يدبره بمشيئته وما كانت هذه الأحداث تؤثر فى نفسى أوتهز شعرة من رأسى والحمد لله الذى بيده الأمر كله .

وفى عام ١٩٩٢ م اقترح على فضيلة الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية آنذاك وفضيلة الأستاذ الدكتور محمود حمدى زقزوق عميد كلية أصول الدين آنذاك أن أكتب طلباً بترشيحى لعضوية مجمع البحوث الاسلامية ويقومان بتزكية هذا الطلب حسب النظام المتبع فى الترشيح للمجمع ، وكتبت الطلب وقاما بتزكيته وكانت توجد خمسه أماكن خالية فى المجمع منها مكان الشيخ محمد الطيب النجار الذى كان سبباً فى استقالتى من الجامعة وقد خلا بوفاته رحمة الله عليه .

وأجرى الانتخاب السرى وفاز ثلاثة بالحصول على أغلب

أصوات الحاضرين وهم الدكتور عبد الرحمن العدوى ، والدكتور إبراهيم بدران وزير الصحة الأسبق ، والدكتور محمـــد شوقى الفنجرى المستشار السابق وأستاذ الاقتصاد الإسلامى .

وما كنت أعلم موعد الانتخاب فإنه يحدده شيخ الأزهر مفاجأة فى أى جلسة وما علمت بما حدث إلا عن طريق اتصال تلفونى من الأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم رئيس الجامعة يخبرنى فيه أنه قد تم اختيارى عضوا بمجمع البحوث الاسلامية وهنأنى بذلك فشكرت له هذا الاهتمام الأخوى المعبر عن محبة صادقة فى الله ولله .

وصـــدر القرار الجمهورى بتعيينى عضواً فى مجمع البحوث الاسلامية فى عام ١٩٩٢ م ، وأخبرنى فضيلة الامام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق أننى شغلت مكان الشيخ محمد الطيب النجار عليه رحمة الله . وأن من تقاليد المجمع أن يلقى العضو الجديد كلمة فى مآثر سلفه ، وكان علىّ أن أجمع معلومات عن فضيلة الشيخ الطيب النجار وجمعتها من أسرته وتحدثت عن رئاسته للجامعة ، وعن مواقف كانت بينى وبينه — لم أفصح عنها — واكتفيت بقولى : إننى عاتبته فيها فقال : عتابك على العين والرأس .

وقد حدث ذلك فعلا عندما التقيت بالشيخ فى مجلس وعاتبته فيما فعله معى من خلف الوعد وعدم تجديد العقد بما دعانى إلى

الاستقالة وقلت : إنى لا أجد مبرراً لذلك أبداً . فقال : عتابك على العين والرأس ، وقد أكرمك الله بأكثر مما كنت تحب .

وبقيت عضواً فى مجمع البحوث الإسلامية ولى فيه مواقف مشهودة أذكر منها :

(أ) موقفى عندما رشحنى المجمع مع الدكتور محمد السعدى فرهود والدكتور أحمد عمر هاشم لتمثيل المجمع فى وزارة التربية والتعليم للاشراف على مناهج التربية الدينية . وقد ظهر لى بعد اجتماعين فى الوزارة أن المناهج قد تم وضعها واعتمادها من مجلس التعليم دون الجامعى وأن تمثيل الأزهر مسألة شكلية لأخذ الرأى فى مواصفات الكتاب — وليس فيما يحويه من معلومات ، وتقدمت بطلب إعفائى من هذه اللجنة مع ذكر الأسباب ووافق عليه شيخ الأزهر ، وأعلنت ذلك فى الجلسة التالية للمجمع وكتب ذلك فى المحضر .

(ب) كان فضيلة الامام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق له رأى فى فوائد البنوك وأنها حرام ، وكان لمفتى الجمهورية الدكتور محمد سيد طنطاوى رأى آخر وأنها حلال لأن شهادات الاستثمار من قبيل المضاربة أو الوكالة .

وفى اجتماع مجمع البحوث الاسلامية قال الدكتور حسن الساعاتى إلى متى نسكت على هذا المفتى الذى صرح فى الاسكندرية

بأن شيخ الأزهر ليس له الحق فى الفتوى وأردفه قائلا لابد من إجراء يوقفه عند حده !! . وقلت كيف يتخذ المجمع إجراء لمجرد كلام منشور في الصحف لاندرى صحته ، فقال الشيخ سيد سعودى وكيل الأزهر وعضو المجمع : أنت صديق المفتى وعليك أن تتأكد لنا من صحة هذا الكلام . قلت : وانا مستعد إذا طلب منى المجمع ذلك . وفوضنى المجمع بالاتصال بفضيلة المفتى الذى كتب بخط يده : أن الصحفى لم يفهم كلامه جيداً وأن مانشر جاء محرفا ، وانتهى الموقف .

(جـ) ثارت قضية نقل الأعضاء وكتبت فيها المقالات وتعددت الاجتهادات ، وكان لى رأى خلاصته أنه لايجوز أخذ عضو من إنسان حى ولوكان متبرعا ، لأن الانسان لايملك أعضاءه وبالتالى لايملك التصرف فيها ، ولو كان يملكها ماعاقبه الله على قطع أصبعه مثلا بدون ضرورة . ولايجوز أخذ العضو من الميت لأنه لايصلح ولايفيد ، فقد قرر الأطباء أنه بعد الموت التام بيضع دقائق تتحلل جميع الأعضاء وتفقد صلاحيتها .

وكان رأى شيخ الأزهر الدكتور محمد سيد طنطاوى أن هذا الموضوع نتركه للأطباء يحددون حقيقة الموت ويقررون صلاحية الأعضاء أوعدم صلاحيتها ، وكان اعتراضى : أن الأطباء حريصون على إجراء هذه العمليات لما تدره عليهم من أموال ومكاسب هائلة ، ولذلك اخترعوا مقولة « موت المخ » ويقولون إن الإنسان

يكون قد مات بموت مخه ولو كان قلبه لايزال نابضا ونفسه يتردد ودماؤه ساخنة ، ويريدون بذلك أن يأخذوا أعضاءه وهو فى هذه الحال ، ورأيى أنهم يتعجلون موته ويهون حياته وبذلك يكونون قتلة عن عمد ويقتص منهم ... وكتبت فى مجلة منبر الإسلام عدة مقالات فى هذا جمعتها مع مقالات أخرى فى كتاب أسميته « رياض المعرفة » .

واستدعى المجمع الأستاذ الدكتور / اسماعيل سلام وزير الصحة والأستاذ الدكتور / إبراهيم بدران وزير الصحة السابق وعضو المجمع والدكتور عبد المنعم حسب الله والجميع يؤيد نقل الأعضاء ، ورئيس المجمع شيخ الأزهر يميل إلى ترك الأمر لهم ، ولكنى قاومت مقاومة عنيفة مخالفاً رأى الإمام الأكبر ورأى الأطبـــاء وكان أن تعطل حصولهم على قرار من المجمع باعتبار « موت المخ » موتاً وتوقف سعيهم للحصول على قانون يبيح لهم نقل الأعضاء من الأحياء ومن موتى المخ .

وقد ألقيت فى هذا عدة محاضرات فى نقابة الأطباء وجميع الحضور من الأطباء وسألتهم : إذا كان الإنسان لايزال قلبه ينبض ونفسه يتردد ودماؤه ساخنة ولم يبرد بعد ، هل تخرجون شهادة بوفاته ؟ قالوا جميعاً : لا . قلت قد أجبتم بأنه لم يمت بعد ، وجمعنى الأطباء فى لقاء مع فضيلة الإمام الأكبر فى فندق هيلتون النيل لمناقشة هذا الموضوع فى ندوة علمية وجهرت برأيى فى مواجهة

الجميع وقام أحد الأطباء الشبان وعارض أساتذته — ولامانع من ذلك طلبا للحق — وعرض شريطاً مصوراً لعملية نقل الأعضاء عن مات عنه وقد تحرك حركة عنيفة وضرب بيديه الأطباء الذين أعملوا المشرط فى جسده، وكانت ندوة علمية ناجحة .

(د) نشرت جريدة الشعب أن وزارة الثقافة المصرية طبعت ووزعت رواية « أعشاب البحر » لكاتب لبنانى وهذه الرواية فيها هجوم على الإسلام ورسوله والقرآن وإهانة لكل القيم الدينية وثار طلاب جامعة الأزهر ذكوراً وإناثاً ضد وزارة الثقافة وخرجوا إلى الشارع وتعرض لهم البوليس وضربهم ضرباً شديداً ورد الطلاب بقذف الحجارة وألقى البوليس قنابل تسييل الدموع وكانت فاجعة .

وأحال مجمع البحوث الإسلامية هذه الرواية إلى الدكتور / عبد الرحمن العدوى لكتابة تقرير عنها وقرأتها بعناية كبيرة وكتبت تقريراً يبين ما فى هذه الرواية من المآخذ التى تتصل بإهانة الرسول والقرآن ودين الإسلام ، وتحقير ملوك العرب وأمرائها وسبهم بأقذع السباب ، والدعوة الصريحة إلى الثورة على هذه الأنظمة وتمجيد الشيوعية ، وغير ذلك من مصائب الرواية ، وعجبت من وزارة الثقافة المصرية والمجلس الأدبى فيها كيف يسمحان بنشر هذه الرواية الهابطة السيئة .

وأقر المجمع هذا التقرير وأرسله إلى مجلس الشعب حيث كانت

قد طلب رئيسه موافاة المجلس به وكانت إدانة وزارة الثقافة واضحة وصريحة وعادلة فى هذا الموضوع .

وكان مجمع البحوث الاسلامية قد رشحنى قبل التقرير مباشرة لنيل جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية والذى يقرر هذه الجائزة هو المجلس الأعلى للآداب والفنون بوزارة الثقافة ، ولم يكن معقولا أن تمنح هذه الوزارة جائزة لمن أدانها إدانة كاملة فى نشر رواية « أعشاب البحر » فاستشكل المجلس الأعلى للآداب بأن خطاب ترشيحى للجائزة الذى أرسله المجمع لم يذكر فيه رقم الجلسة التى تم فيها الترشيح ولذلك استبعد هذا الترشيح ونشرت الصحف هذا الاستشكال تحت عنوان : لماذا استبعد الدكتور عبدالرحمن العدوى من جائزة الدولة التقديرية . وحمدت الله أنه لم يكتب لى أن آخذ شيئاً عن طريق هذه الوزارة التى لم ترع للإسلام حرمة بنشر مايسىء إليه .

(هـ) فى عام ١٩٩٤ انعقد مؤتمر التنمية والسكان فى القاهرة وهو مؤتمر عالمى هللت وسائل الإعلام لانعقاده فى مصر ولمجىء الوفود العالمية إلى القاهرة ... ألخ . وطلب شيخ الأزهر الشيخ جاد الحق على جاد الحق من وزارة الخـــارجية موافاة الأزهر ببروتوكول المؤتمر ، ولما جاء البروتوكول وهو يقع فى ١٢٠ مائة وعشرين صفحة شكل شيخ الأزهر لجنة لدراسته وكتابة تقرير عنه من السادة الأستاذ الدكتور محمد السعدى فرهود ، والأستاذ

الدكتور أحمد عمر هاشم ، والأستاذ الدكتور عبد الرحمن العدوى والأستاذ الدكتور محمد رشدى إسماعيل ، وأعطيت اللجنة مهلة يومين حيث إن المؤتمر قد بدأ انعقاده ولابد من إدراك توصيل كلمة الأزهر إلى أعضائه أثناء الانعقاد .

ولما كنت أعرف جيداً مدى انشغال العضوين الأولين ، وأن العضو الرابع لاتسمح صحته بجهد كبير ، فقد اعتبرت أنى المكلف الوحيد بدراسة هذا البروتوكول وكتابة التقرير عنه ، وعكفت عليه طوال النهار والليل فى هذين اليومين وكتبت تقريراً وافياً عنه فى اثنتى عشرة صفحة ، واجتمعت اللجنة بعد اليومين وقرأته عليها وأقرت جميع مافيه ورفعته إلى شيخ الأزهر مع قولها بأن هذا التقرير أعده الدكتور عبد الرحمن العدوى وحده . وبسرعة فائقة ترجم هـــذا التقرير إلى الإنجليزية والفرنسية ووزع على أعضاء المؤتمر الذين لم يكونوا قد قرأوا البروتوكول بعد .

وكانت المفاجأة لهم أن الأزهر كشف للجميع أن الأفكار التى يريد المؤتمر إقرارها وإلزام الحكومات بها دوليا لا تتفق مع تعاليم الاسلام ومبادئه ، وتمثل النمـــط الغربى فى السلوك والأخلاق والاجتماعيات وبخاصة فيما يتعلق بالأسرة وأنه يمكن أن تتكون من رجل ورجل ، ومن امرأة وامرأة كما تتكون من رجل وامرأة مما يعتبر إقراراً للشذوذ الجنسى ، وغير ذلك مثل حمل المراهقات ،

وعدم التعويض لمن من الأسرة باللوم أو الاهانة ووجوب حمايتهن ومثل وجوب تأخير سن الزواج وانتاج المواق الذكرى ليكون الاتصال — بغير زواج — بين الرجل والمرأة ميسوراً وسهلا ومأمونا !!! إلى آخر ما في هذا البروتوكول من المفاسد التى يريد الغرب زرعها في البلاد الإسلامية التى لايزال بنيانها الاجتماعى قويا نظيفا شريفا وانكشف المستور ونشرت الصحف وبادر رئيس الدولة الرئيس محمد حسنى مبارك إلى إعلان أن مصر لا توافق على شىء يخالف دينها وقواعده وفشل المؤتمر وكان للأزهر الفضل كل الفضل فى حماية الأمة الاسلامية من هذه الهجمة الإباحية الخبيثة .

وجاءت السيدة « بنازير بوتو » رئيسة وزراء باكستان إلى مقابلة شيخ الأزهر لتهنئته على موقف الأزهر وتعلن أن هذا الموقف شد أزر ممثلى الدول العربية والاسلامية لاعلاء كلمة الاسلام فى صياغة المجتمعات .

(و) قمت بمراجعة عشرات الكتب التى أحالها المجمع إلى وكتبت تقريرات عنها بمنع النشر أو إباحته ووافقنى المجمع فى كل ماذهبت إليه ، ولى كثير من المواقف التى دونتها محاضر الجلسات وبخاصة فى لجنة البحوث الفقهية التى رشحت لرئاستها واعتذرت لكثرة مشاغلى بعد أن صرت عضواً فى مجلس الشعب بالتعيين من رئاسة الجمهورية .

(ذ) فى عام ١٩٩٩ م قامت وزارة العدل المصرية بعرض قانون بتعديل بعض إجراءات الأحوال الشخصية على مجمع البحوث الإسلامية وأرسلت اثنين من كبار مستشاريها لحضور اجتماعات المجمع فى مناقشة هذا القانون وهما الدكتور المستشار محمد نجيب الذى صار فيما بعد رئيساً للمحكمة الدستورية والمستشار الدكتور محمود مراد ، وعقد المجمع عدة جلسات تم فيها إجراء بعض التعديلات فى مواد القانون وبخاصة المواد التى تتصل بطلب الزوجة « الخلع » من زوجها وقضاء القاضى بذلك .

وأقر المجمع هذه التعديلات وعقدت لجنة استماع فى اللجنة الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب دعى إليها فضيلة الامام الأكبر وحضرت معه هذا الاجتماع وقد شرح فضيلة الامام الأكبر التعديلات التى أدخلها المجمع على مواد القانون ، ولما جاء الحديث عن موضوع « الخلع » طلب منى أن أصعد إلى المنصة لشرح هذا الموضوع وأدلته من الكتاب الكريم والسنة النبوية الشريفة وصعدت إلى المنصة وكان أول كلام قلته للجالسين وهم جميعاً من كبار المحامين والمستشارين قلت : نحن الآن فى مجلس علم ولا يصح فيه مقاطعة المتحدث أثناء حديثه فمن كان له استفسار فليكتبه ويرسله للإجابة عليه بعد تمام توضيح الأدلة الشرعية التى إستندت إليها مواد « الخلع » فى هذا القانون وسكت الجميع وبدأت الشرح فى هدوء مع ذكر الأدلة والإعتراضات التى ذكرها بعض

أعضاء المجمع أثناء المناقشة والرد عليها وتصفيتها ، وذكر ماقد يجول في الخاطر من اعتراض ولرد عليه .. وهكذا في أكثر من ساعة من الحديث حتى أرسل بعض المستشارين ورقة كتب فيها : إنك تتحدث حديثاً من نور وإن بعض الجالسين لايفهمونه ، وأخذت الورقة ووضعتها في جيبي مع إشارة خفيفة بالتحيه لصاحبها ، وجاء دور الأسئلة ولم تكن كثيرة وخرج الجميع وقد بدا عليهم الارتياح لما سمعوه :

ثم جاء دور عرض القانون على مجلس الشورى ثم على مجلس الشعب ، ورشحني المجمع لحضور هذا العرض في المجلسين والرد على مايثيره الأعضاء من الأسئلة وحضرت في المجلسين عدة جلسات ، ووافق مجلس الشورى على القانون دون تعديل .

وفي مجلس الشعب كانت مناقشات كثيرة سببها أن أكثر الأعضاء لم يكونوا قد سمعوا بمسائل « الخلع » ولم يعلموا أنه باب من أبواب الفقه الإسلامي الذي يدرسه الأزهر لطلابه عدة مرات في الإعدادي ثم الثانوي ثم في الكليات ، لدرجة أن بعض المناقشين كان يقول « الخلع » بفتح الخاء ويحتاج إلى أن نصحح له نطق الكلمة ، وكان بعض الاعتراضات تافها كقول أحد الأعضاء : إن الأسد إذا بدأ الأكل فإن الأنثى لا تقترب حتى يشبع ثم تبدأ هي في تناول الطعام وهذه طبيعة أن يكون للذكر المقام

الأول في كل شيء فكيف نسمح المرأة أن تطلب مفارقة زوجها متى أرادت؟

وكان الرد: أن هذا تصرف الحيوان ونحن نتحدث عما شرعه الله للإنسان: وقال بعضهم: إن الديك يحكم على عشر دجاجات أو أكثر ولا تستطيع واحدة أن تخالف أمره، وهذا نظام يجب أن يسود بين الرجل والمرأة. وكان الرد: اجلس يابتاع الفراخ!! ضحك. وقال أحد الجادين: إن هـذا الخلع لم يقل به إلا مذهب واحد من مذاهب الفقه، فلماذا نأخذ به؟ وكانت الإجابة أن هذا الخلع جاء بلفظ الافتداء في القرآن الكريم في قوله تعالى: «فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به» وحكم به رسول الله ﷺ في شكوى امرأة ثابت بن قيس التي قالت عن زوجها إنها لا تعتب عليه في خلق ولا دين، فهو رجل صالح كريم الخلق والمعاملة لا عيب فيه ومع ذلك تكره أن تعيش معه خشية أن يؤدي هذا الكره إلى هضم حقوقه فيعاقبها الله على ذلك. ثم إن الخلع ورد في جميع المذاهب وليس في مذهب واحد، ووعدت بإحضار النصوص من كتب الفقه في كل المذاهب.

وفي الغد قرأت على أعضاء المجلس النصوص الواردة في كتب الفقه مشيراً إلى المذهب واسم الكتاب والجزء والصفحة. وكان العبء الأكبر على عاتقي في المناقشة وبيان الحقائق وتنشر الصحافة هذه المناقشات، وسمى القانون قانون «الخلع» مع أنه

أوسع من ذلك بكثير ، وكنت قد نشرت مقالا فى مجلة منبر الاسلام التى يصدرها المجلس الأعلى للشئون الاسلامية بعنوان «هذا شرع الله ، الطلاق بيد الرجل والخلع بيد المرأة » .

وكان من العبارات الواردة فى هـــذا المقال : أن هذا هو التوازن فى العلاقة الزوجية التى يتم عقدها بالتراضى ، ولم يجعل الله هذه العلاقة بالنسبة للمرأة سجناً لا فكاك منه ولا عبودية لاحرية بعدها ، واقتبس وزير العدل المستشار فاروق سيف النصر هذه العبارة أثناء دفاعه عن القانون فى مجلس الشعب ، وكان الدكتور محمود حمدى زقزوق وزير الأوقاف يحضر هذه الجلسات وله بعض المداخلات .

وأخيراً وافق المجلس على القانون بعد إدخال تعديل يسير لا يمس جوهره وهو استحداث مرحلة الحكمين بعد طلب المرأة الخلع لمعرفة أسباب الشقاق بينهما فقد يكون السبب ميل المرأة إلى رجل آخر يغريها ويمنيها ، وقد وافقت على ذلك وإن كان لم يحدث فى حكم رسول الله ﷺ لأن المرأة كانت صادقة فيما تقول ، ولكن لا مانع من الاحتياط ومحاولة الصلح فإن الناس غير الناس والزمان غير الزمان .

واشتهر اسمى مقترناً بقانون الخلع ودعيت إلى محاضرات كثيرة فى جمعية هدى شعراوى وفى قاعة إحسان عبد القدوس بجريدة روزا اليوسف وفى جمعيات أخرى ، وكتبت الصحف

العربية عن وعن دفاعى لاقرار العمل بتشريع إلهى بين مواد القانون الوضعى ، وهذا أول كسب للشريعة الإسلامية فى البلاد التى استوردت قوانينها من غيرها ونامت علـى ذلك ، ولعلها تستيقظ ذات يوم إلى مصدر عزتها وسيادتها وتنفض عنها هذ الهوان التشريعى .

وانتهت دورة مجلس الشعب وأجريت الانتخابات لدورة أخرى وبعد إعلان النتائج صدر القرار الجمهورى باختيار عشرة أعضاء وتعيينهم فى مجلس الشعب وكنت من بينهم وقد حظى الأزهر بتقدير رئاسة الجمهورية وتعيين اثنين من علمائه فى مجلس الشعب لأول مرة وهما الدكتور عبد الرحمن العدوى والدكتور عبد المعطى بيومى عميد كلية أصول الدين ، وبدأ عملنا فى مجلس الشعب أعضاء معينين فى شهر نوفمبر عام ٢٠٠٠ م .

وفى مجلس الشعب كان لى مواقف قصدت بها وجه الله تعالى وقول الحق الذى يسألنا الله عنه ولو كان ذلك مخالفاً لما تقصده حكومة الحزب الوطنى — حزب الأغلبية .

١ — ففى مناقشة قانون الارهاب قلت فى المجلس : إن هذا القانون لايتحدث عن إرهاب الدولة لأفرادها عندما تضيق بمن يخالفها فى الرأى فترهبه بما لديها من القوة التنفيذية مع أن الشعب الذى لايملك حريته فى التعبير عن رأيه لايكون صالحا للتصدى لأزمات الوطن واعتداء المعتدين عليه وضربت الأمثلة بمواقف

الخليفه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عندما قال له الأعرابى : اتق الله ياعمر . قال : لاخير فيكم إذا لم تقولوها ولاخير فينا إذا لم نسمعها .

وعندما قالت له امرأة : أتنهى عن المغالاة فى المهور وقد قال الله تعالى : « وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخـــذوا منه شيئاً » أيعطينا الله وتمنعنا يا عمر . فقـال : : أصابت امرأة وأخطأ عمر ، ولم يضق صدره بهذه المعارضة مع أن مصر كانت إحدى ولاياته ... الخ .

٧ — وفى مناقشة التبرع بقرنية العين — تقدم الدكتور حمدى السيد نقيب الأطباء بمشروع قانون يقضى بأن يسمح للأطباء بنزع قرنية كل من يتوفى فى مستشفيات الحكومة من غير حاجة إلى إذن أو وصية . وعارضت هذا المشروع بالرغم من أن المتحدثين قبلى قد أيدوه ودعوا إليه فى حماسة ظاهرة ، وهم الدكتور إسماعيل سلام وزير الصحة ، والدكتور حمدى السيد نقيب الأطباء صاحب المشروع . والوزير كمال الشاذلى وزير مجلسى الشعب والشورى ، وأيدهم رئيس المجلس الدكتور أحمد فتحى سرور .

وقمت معارضاً كل ماقيل وأعلنت أنه اعتداء على الميت ويتنافى مع تكريم الله له ، والذين يموتون فى المستشفيات الحكومية هم الفقراء ، والقانون المقترح يأخذ قرنيات الفقراء لصالح الأغنياء على عكس ماأمر الله به : أن يؤخذ من أغنيائهم ويرد على فقرائهم ،

وإذا كان لا يحل أخذ مال امرىء مسلم إلا بطيب نفس منه ، فهل تأخذون ما هو أغلى من المال « قرنية العين » بغير إذن منه ولا وصية أو إذن من ورثته وكأن عيونه كلأ مباح لمجرد أنه دخل المستشفى الحكومى .

ولماذا المستشفى الحكومى وحده فلم لا يكون المستشفيات الخاصة كذلك أم أن المقصود حماية الأغنياء من هذا القانون وهذا مخالف للدستور ولكل الشرائع والأعراف ، وتطبيق القوانين على الفقراء دون الأغنياء من مهلكات الأمم كما جاء فى الحديث الشريف : « إنما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد . الحديث » .

وتكلم عدد من الأعضاء فى هذا الاتجاه ولم يحظ المشروع بالموافقة وأجل إلى جلسة قادمة ، وعندما بدأت الجلسة القادمة أعلن رئيس المجلس أنه قد صدر توجيه من رئاسة الجمهورية بعرض مشروع القانون على مجلس الشورى أولا . وفى مجلس الشورى قال الدكتور مفيد شهاب وزير البحث العلمى : إن أطباء مصر يتاجرون فى قرنيات عيون المصريين وأن حقيبة فيها عشرون قرنية تسافر كل أسبوع إلى الخارج بأسعار باهظة تدخل جيوب القائمين بهذه التجارة المذمومة عند الله والناس . وتعثر المشروع ولم يعرض على مجلس الشعب .

٣ — وفى مناقشة قانون التمويل العقارى طلبت تغيير مواده

بحيث يتفق مع الشريعة الإسلامية وقد دعيت إلى وزارة العدل للمشاركة فى الصياغة مع مجموعة من المستشارين ، وكان مشروع القانون يرمى إلى أن يقرض البنك العقارى من يرغب فى شراء شقة فيعطيه البنك ثمنها ويسدده المقترض على عشرين سنة بفائدة سنوية مقدارها كذا (حسب الاتفاق) .

وهذه الصورة من الربا الجلى وهو أن يسدد القرض بفائدة تزيد على أصله . .

وقد طلبت تغيير المواد بحيث يشترى البنك العقارى نقداً العمارات التى يعرضها المقاولون للبيع ويدفع ثمنها لهم ثم يبيع الشقق بربح معقول لطالبى الشراء ويقسط الثمن وربحه على أقساط حسب الاتفاق ، وهذه صورة بيع المرابحة وهو أن يشترى الإنسان بثمن ويبيع بربح معلوم فوق ثمن الشراء وهو بيع حلال وعليه تقوم التجارات والمعاملات .

وقال المستشارون : إن هذا التعديل نقض لفكرة القانون من أساسها ، وقلت وما المانع من أن نصوغ قوانيننا حسب شرعنا وحسب مصلحتنا التى يضمنها هذا الشرع بدلا من استيراد نظم لا تتلاءم معنا ، وتم تعديل النصوص ، ثم رأت وزارة العدل أن تعرض مشروع القانون على مجمع البحوث الإسلامية لاقرار الصياغه التى تتفق مع الشريعة الإسلامية .

وعرض مشروع القانون على المجمع وناقشه فى جلستين وأقر الصياغه التى تجعله يبيع مرابحة ثم عرض على مجلس الشعب ودارت مناقشات حول نسبة الربح التى يضعها البنك لتكون أقل مايمكن حتى ينتفع بالقانون محدودو الدخل من أفراد المجتمع ، وحضر رئيس الوزراء عند مناقشة المشـــروع فقال : إن هذا المشروع وضع لمصلحة محدودى الدخل الذين لايجدون مسكناً .

وطلبت التعقيب وقلت : كيف يخدم هذا المشروع محدودى الدخل وأقل قسط شهرى لاصغر شقه مساحتها ٦٤ م٢ سيكون حوالى ٢٧٠ مائتين وسبعين جنيها فى كل شهر ، وإذا كان السكن يمثل ٢٥ ٪ من دخل الفرد فهل تعريف محدودى الدخل عندكم الذين يكون دخلهم الشهرى ١٠٠٠ ألف جنيه فأكثر .

وهنا نسأل : كم يأخذ خريجو الجامعات فى أول تعيينهم وهم الذين يحتاجون إلى المسكن وتكوين الأسرة ؟ « يأيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين » قولوا إن المشروع لتحريك سوق العقارات الراكدة ، ولتمكين المقاولين من سداد مديونياتهم ولاستكمال العمارات التى توقف العمل فيها ، وكلها أغراض مقبولة ، ولكن لاتقولوا إنكم تعملون على خدمة محدودى الدخل فإنهم لايستطيعون الحصول على شقة فى ظل هذا القانون .

٤ — ووقف وزير التربية والتعليم أمام المجلس يتحدث عن إنجازات وزارته وكان مما قاله : إن المدرس يتم تعيينه براتب

شهرى مقدار مائتان وخمسون جنيها فى الشهر ، وأن الدروس الخصوصية سبة يجب التخلص منها وقد اتخذت الوزارة كل الوسائل للقضاء عليها . وطلبت الكلمة وكان مما قلته : إن تعيين المدرس براتب ٢٥٠ جنيه فى الشهر غير صحيح فإن أولادى مدرسون ولم يصلوا إلى هذا الراتب بالرغم من مرور ١٣ ثلاثة عشر عاماً على تعيينهم .

أما الدروس الخصوصية فلا يمكن القضاء عليها بقــرار وزارى ولا بجرة قلم ، ولكن يجب إصلاح حال المدرسين وإعادة حبهم لوظائفهم وألا نتركهم نهباً لضغوط المعيشة التى تضطرهم إلى مزاولة مهن تقلل من قيمتهم فى المجتمع . فأنا أعرف مدرساً فى المدارس الثانوية يعمل بعد الظهر فى مقهى ويقدم الشاى والقهوة للزبائن وقد يطلب منه عامل من العمال أن يزيد له السكر وينادیه . ياواد ياقهوجى هات سكر هنا . أفبعد أن نهزم المدرس نفسياً واقتصادياً واجتماعياً نطلب منه أن يخلص فى أداء عمله فى التدريس للطلاب ... وأن نطلب منه ألا يزيد دخله بالدروس الخصوصية .

هذا طلب لا تمكن الاستجابة له . وصدرت صحف الصباح تحمل عنواناً كبيراً « الدكتور المدوى يكذب وزير التعليم » . ويعلم الله إننى لا أريد إهانة أحد وإنما أذكر الحقائق مجردة .

٤ — وفى مناقشة بيان الحكومة : تحدثت عن البطالة وقلت

إنها قنبلة متفجرة ، وليست قنبلة موقـــوتة كما يقول البعض . وقدمت اقتراحا لعلاجها مؤداه :

(أ) تقول الحكومة إن فرصة العمل الواحدة يتكلف إيجادها ٥٠ خمسين ألف جنيه وأنا أقترح على الحكومة أن تعطى الخريج الذى يريد أن يقيم مشروعا مبلغ ٢٥ خمسة وعشرين ألف جنيه منحة لاترد مع إعفائه من الضرائب خمسة أعوام على أن يتعهد بألا يطالب الدولة بأية وظيفة من وظائفها مدى الحياة .

وهذا الحل يوجد رجال أعمال صغار يكبرون مع الزمن ويلحقون غيرهم للعمل فى مشروعاتهم . أما الصندوق الاجتماعى فهو طريق الشباب إلى السجن لأن شروطه وفوائد قروضه تعجزهم عن السداد فيساقون إلى السجون . فهل هذا هو حل مشكلة البطالة ؟

(ب) الاقتراح الثانى : أن تنشر الدولة وتذيع فى كل وسائل النشر والإذاعه أن كل سيدة تريد التفرغ للمنزل ورعاية الأولاد برغبتها الحرة واختيارها تأخذ نصف الراتب الذى تتقاضاه وقت تفرغها لبيتها ، وستجدون كثيرا من السيدات اللاتى تقدم بهن العمر وكبر أولادهن يرغبن فى ذلك ويرضين به مسرورات ونصف الراتب الذى يتوفر تعين الدولة به اثنين من الشباب . . . بذلك نصلح أحوال الاسر والبيوت ، ونوفر زحام المواصلات وكثرة حركة الموظفات ، وتوفر المتفرغة مصاريف ملابسها التى

تناسب ظروفها فى المجتمع ومصاريف مواصلاتها ومصاريف حكتبها ومظهرها مما يجعل نصف الراتب أفضل لها حال تفرغها .

وفى ذات الوقت يمكن للدولة أن تعين عددا كبيرا من الشباب دون أن تتحمل الميزانية أعباء جديدة ، والشباب أنفع فى أداء الأعمال . ونكون قد فتحنا الباب لانشاء أسر جديدة من شاب وفتاة يعملان . بالاضافة إلى التخلص من البطالة ومآسيها الاجتماعية .

ونشرت الصحف هذين الاقتراحين مع الثناء عليهما ، ولكن الحكومة لم تأخذ بواحد منهما رغم وضوح الفائدة . ولا أدرى لماذا ؟ .

٥ – وقلت فى مناقشة بيان الحكومة : أتصدقون أيها السادة أن كلية من كليات جامعات مصر تخرج فيهـــا أكثر من عشرين دفعة وفيها دراسات عليا منحت عددا من الدارسين درجة الماجستير والدكتوراه ، ليس لها مقر دراسى وتتنقل بين الأماكن المؤقتة بغير استقرار وقد مضى على انشائها خمسة وعشرون عاما . إنها كلية الدعوة الاسلامية بجامعة الأزهر . وقد تعجب عدد كبير من النواب حين سمعوا ذلك لأول مرة .

٦ – وقلت : إن مستشفى جامعة الأزهر قد انفق على إنشائه مبالغ كبيرة ولكنه توقف ولم يكتمل منذ خمس سنين

وهذا إهدار للمال العام فالمباني موجودة والأساتذة موجودون وطلاب الطب في حاجة إليه لدراستهم ، وكل ذلك معطل من أجل توفير مبلغ أقل كثيرا مما أنفق ، واعتماد هذا المبلغ يحقق الفائدة من كل هذه القوى المعطلة . ونصحت الحكومة ألا تبدأ بعدد من من المشروعات للدعاية والنشر ، وأن تكتفي بما تقدر على إتمامه والاستفادة منه ، ثم تقرر البدء في غيره حسب امكاناتها .

٧ — وتقدمت مع مجموعة من النواب بمشروع لتعديل مادة في قانون كلية الشرطة التي تقصر القبول في هذه الكلية على الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة . وكان التعديل يتضمن أن تقبل كلية الشرطة الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة أو الثانوية الأزهرية ، وذلك لأن طلاب الثانوية الأزهرية يدرسون مناهج الثانوية العامة كاملة ويضيفون إليها مناهج الدين واللغة العربية بشكل موسع . وقد نوقش هذا المشروع في لجنة الاقتراحات والشكاوى ووافقت عليه ثم عرض على مجلس الشعب . وقلت في الدفاع عنه : إن هذا هو العدل الذي تأخر كثيرا فإن طلاب الثانوية الأزهرية يدرسون ذات المناهج التي تدرس في الثانوية العامة ويزيدون عليها مناهج الفقه والتفسير والحديث والعقيدة واللغة العربية بجميع موادها ووافق المجلس على ذلك ، واصبح من حق طلاب الثانوية الأزهرية أن يتقدموا للالتحاق بكلية الشرطة .

٨ — وتقدم النائب «على لبن» من المعارضة باستجواب موجه إلى السيد / رئيس الوزراء باعتباره المسئول عن الأزهر ، وهذا الاستجواب يقول صاحبه إنه يكشف الاخطاء الادارية والوظيفية والمنهجية فى الازهر وجامعته ، وحدد لهـذا الاستجواب إحدى جلسات مجلس الشعب ، وعندما وقف النائب أمام المنصة وقال إنه يقدم هذا الاستجواب لكشف الاخطاء التى يراها فى الأزهر ، طلبت الكلمة وقلت : إن شئون الأزهر وعلمائه لا تناقش هكذا على الملأ قبل أن تدرس دراسة وافية فى اللجنة الدينية ولجنة التعليم حتى إذا رأت اللجنتان جدية الموضوعات تقدمان تقريرا بذلك ويعرض الموضوع على مجلس الشعب ، وليس فى هـذا الاجراء مصادرة على حق العضو فى تقديم الاستجواب ولكنه اجراء لمعرفة الحقائق واستبعاد الشبهات التى لا أساس لها من الواقع حتى لا نثير الغبار والدخان حول هذه المؤسسة العالمية التى هى فخر مصر فى العالم كله والتى خدمت الدين الإسلامى وعلومه على مدى ألف عام وعلمت المسلمين فى كل بقاع الأرض .

وتكلم الدكتور عبد المعطى بيومى فى هذا الاتجاه ، وأيد ذلك الوزير كمال الشاذلى ، وانتهى الأمر إلى إحالة الاستجواب إلى لجنة مشتركة من اللجنة الدينية ولجنة التعليم بالمجلس لدراسته .

النشاط العلمى :

١ — ألقيت مئـات الأحاديث الاذاعية والتلفزيونية فى إذاعة السعودية ومصر والكويت وفى القنوات الفضائية لمصر وغيرها من الدول العربية وشاركت فى الفتاوى على الهواء فى قناة « اقرأ » عشرات المرات وهى قناة يشاهدها العالم كله ، واشتركت مع علماء الأزهر فى برامج دينية وعلمية وقضايا معاصرة فى تلفزيون مصر وقناة « دريم » وقناة « ERT » الفضائية .

٢ — كتبت كثيراً من المقالات الدينية والاجتماعية فى صحف الأهرام والجمهورية وكثير من المجلات المصرية والعربية وكتبت كثيراً من المقالات الدينية فى مجلة الأزهر ومجلة منبر الإسلام على مدى سنوات عدة .

٣ — عينت عضواً فى المجلس الأعلى للشئون الإسلامية فى لجنة عـــلوم القرآن عدة سنوات ثم عينت رئيساً لموسوعة الفقه الإسلامى التى يعمل المجلس على إصدارها وقد لاحظت أن إنتاج لجنة الموسوعة قليل وأن السير على هذا المستوى يجعل إنجاز الموسوعة يحتاج إلى مائتى سنة على الأقل ، فادخلت عدة تعديلات فى نظام العمل وطلبت تعيين عـدد من الباحثين الشبان بحيث يـكون لـكل أستاذ تابع يجهز له المراجع ويعد له العناصر حتى يتحرك العمل بسرعة مناسبة ، كما طلبت شراء مجموعة من

الكتب لتدعيم مكتبة الموسوعة التي استهلك أكثر كتبها وفقدت بعض أجزائها . وتقدمت بهذه المطالب للوزارة ، ومعها رأيي بأن العمل لا يستقيم بغير الاستجابة إلى هذه المطالب ، ولما مضى وقت يقرب من ستة أشهر ولم يبد لي أن الوزارة جادة في تحريك العمل بالموسوعة تقدمت بطلب الاعفاء من رئاستي الموسوعة قائلا في طلبي : إن تاريخي لا يسمح لي أن أصبر على عمل لا أملك إصلاحه ولا أقبل أن يحسب على فشله ، وقبلت الوزارة استقالتي المسببة وعهدت إلى شيخ غيري برئاسة الموسوعة .

٤ — عينت عضواً في اللجنة الدينية للإذاعه والتلفزيون تحت رئاسة الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوى قبل أن يصير شيخاً للأزهر ثم رئاسة الأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر .

٥ — عينت عضواً في المجلس الأعلى لجمعية الشبان المسلمين العالمية عدة سنوات .

٦ — عينت عضواً في لجنه الشئون الاقتصادية التابعه لمركز الشيخ صالح بجامعة الأزهر .

٧ — عينت عضوا بمجلس جامعة الأزهر ممثلا لمجمع البحوث الإسلامية في المجلس .

٨ — عينت عضوا في مجلس كلية الدعوة الإسلامية .

٩ — قمت بالاشراف والمناقشة لعدد كبير من رسائل

الماجستير والدكتوراه فى جامعة الأزهر للبنين والبنات وفى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بالسعودية .

١٠ — تم اختيارى عضوا فى لجنة الفتوى الإسلامية لمعاملات بنك قناة السويس الدولى .

١١ — درست الفقه الإسلامى فى المعاهد الثانوية بمصر والسعودية ثم فى كلية الدعوة الإسلامية وكلية البنات الإسلامية بجامعة الأزهر وقد قضيت فى التدريس أكثر من خمسين سنة — من عام ١٩٤٨ م — ٢٠٠٣ م وقت كتابة هذا التاريخ وإلى ماشاء الله ولى أبناء تخرجوا على يدى يعملون فى كل وظائف الدولة وقد وصل بعضهم إلى درجة وكيل وزارة فى الأوقاف والأزهر وغيرهما وسافر عدد كبير منهم إلى البلاد العربية وكنت ألتقى بهم فيها عندما أذهب إلى دولة منها لحضور مؤتمر أو الاشتراك فى الدعوة فى شهر رمضان وقد حدث ذلك فى السعودية وفى الامارات العربية ، وكانوا نعم الأبناء الذين يخدمون دينهم ويرفعون رأس أمتهم ووطنهم عالياً .

١٢ — عينت عضوا فى مجمع البحوث الإسلامية ، هيئة كبار العلماء ، منذ عام ١٩٩٢ ولى فيه نشاط علمى ملحوظ .

المؤلفات :

١ — زاد الخطيب الجزء الأول بالاشتراك طبعته وزارة الأوقاف فى عدة طبعات منذ عام ١٩٦٣ م.

٢ — زاد المستفيد فى تفسير القرآن المجيد (سورة النساء)

٣ — التفسير اليسير لجزء عم ، وقد وزعت منه آلاف النسخ على جنود مصر فى جبهة القتال قبيل معركة ١٩٧٣ م.

٤ — المفيد فى الفقه الإسلامى ٤ أجزاء.

٥ — الوسيط فى الفقه الإسلامى ٥ أجزاء (العبادات والمعاملات وأحكام الأسرة والمواريث).

٦ — ما يشغل فكر المسلم من القضايا — بالاشتراك طبعته مؤسسة الأهرام.

٧ — الشيخ الغزالى : « الدعوة والداعية » لمسة وفاء.

٨ — مواقف إسلامية — الشباب.

٩ — الأسوه الحسنه — للشباب.

١٠ — فقه الكتاب — منهج دراسى لكلية البنات الإسلامية

١١ — رياض المعرفه « دراسات قرآنيه » وفى الحديث الشريف « وقضايا معاصرة واجتماع ».

١٢ — الوصية الواجبة — دراسة نقديه .

١٣ — كتب فى الفتاوى الإسلامية (تحت الطبع) .

١٤ — الفقه الاجتهادى وأئمته الأعلام .

١٥ — بحوث علمية قدمت للمجامع العلميه .

١٦ — بحث علمى « الإسلام شرع الجهاد وحارب الإرهاب» ألقيته فى المؤتمر الثانى عشر لمجمع البحوث الإسلاميه المنعقد فى أبريل ٢٠٠٢م وطبعه المجمع وترجمه إلى الانجليزية والفرنسية .

النشاط الاجتماعى :

أولا : أحد مؤسسى « المركز الإسلامى لدار الأرقم » ورئيس مجلس الادارة ، وقد وضع حجر الأساس لهذا المركز فى عام ١٩٩٢ م ويضم الآن ما يأتى :

١ — المسجد الجامع الذى يتسع لأكثر من ١٥٠٠ ألف وخمسمائة مصل .

٢ — العيادات الخارجية لكل التخصصات للعلاج الخيرى بأجور رمزية .

٣ — مستشفى دار الأرقم « العمليات الكبيرة والصغيرة والإقامة بالمستشفى الذى يعمــل لمدة ٢٤ ساعة ويضم المعمل والأشعة والمناظير وأحدث الأجهزة والآلات .

٤ — دار الحضانة الإسلامية على أرقى مستوى لدور الحضانة .

٥ — قاعة الزواج لعقد القران نظير أجر رمزى .

٦ — لجنة الزكاة وتعول أكثر من ثمانين أسرة للأيتام والأرامل بانتظام وبمرتبات شهرية ثابتة .

٧ — قاعتين للمناسبات والاجتماعيات .

٨ — قاعة المحاضرات الإسلامية .

٩ — فصول التقوية للتلاميذ .

١٠ — فصول محو الأمية .

١١ — مشغل الفتيات (تحت التأسيس) .

١٢ — صالة الكمبيوتر (تحت التأسيس) .

١٣ — قاعة دروس السيدات .

١٤ — صالة تجهيز الموتى وسيارة تكريمهم إلى مقرهم الأخير .

١٥ — مشروع الصدقة الجارية — وديعة ببنك قناة السويس للمعاملات الإسلامية يصرف عائدها على الفقراء والمحتاجين المقيدين فى لجنة الزكاة ، وقد وصلت هذه الوديعة إلى مليون جنيه مصرى . تدر عائداً يكفى مائة أسرة فقيرة .

ثانياً : رئيس لجنة الاصلاح بين الناس ، وتتكون اللجنه من ثلاثة من كبار العلماء والرئيس وتعرض عليها مشاكل الأسر وتعمل على إزالة هذه المشاكل بغير حاجة إلى تصعيدها إلى القضاء .

ثالثاً : الإجابة على الأسئلة الخاصة والتوجيه إلى التصرف الأفضل عن طريق التليفون الذى يتلقى المكالمات والأسئلة يومياً من الساعة العاشرة مساء إلى الساعة الثانية عشرة وتحيل إذاعة القرآن الكريم « برنامج بريد الإسلام » كل ما يأتيها من أسئلة شفوية إلى رقم تليفونى بالمنزل . وأنا أفرغ نفسى من كل الأعباء بدءا من العاشرة مساء للاجابة على هذه التساؤلات مالم أكن خارج المنزل فى هذا الوقت ، واحتسب هذا الوقت والجهد عند الله تعالى .

رابعاً : التوسط لدى الأجهزة المختصة لالحاق بعض الشباب بالعمل الذى يناسبه سواء أكانت حكومية عن طريق تزكية الطالب بصفتى عضوا فى مجلس الشعب أو مؤسسات خاصة يصلى أصحابها فى مسجد دار الأرقم ويواظبون على حضور مجلس القرآن الكريم الذى ينعقد يومياً بعد صلاة الفجر إلى ارتفاع الشمس وصلاة الضحى .

خامساً : عضو المجلس الأعلى لجمعية الشبان المسلمين العالمية بالقاهرة .

إنجازات فوق العمل الرسمى :

آولا : فى فترة التدريس بالمعاهد الدينية قمت بما يأتى :

(أ) فى معهد منوف جعلت الطلاب — عن طريق الإقناع — يقدمون طلبات موقعة بأسمائهم إلى شيخ المعهد ليخاطب أولياء أمورهم بضرورة كسوة أبنائهم بالزى الازهرى . الكاكولة والعمامة ، والتخلص من فوضى الأزياء البلدية .

وقد تم ذلك ولم يبق فى المعهد طالب ولا مدرس للعلوم الدينية والعربية لا يرتدى هذا الزى مما استوجب احترام الجميع لهؤلاء الطلاب فى التعامل معهم .

(ب) تكوين لجنة الثقافة الإسلامية التى تقيم محاضرة عامة كل ١٥ خمسة عشر يوما فى الفناء الفسيح بالمعهد الدينى ، وتخاطب مديرى المدارس للبنين والبنات فيما قد يحدث من تصرفات غير لائقة من تلاميذها للتعاون على تربية النشء تربية فاضلة .

(جـ) لجنة حل المشاكل برئاسة فضيلة شيخ المعهد ويعرض عليها ما قد يحدث من المشكلات بين طلاب المعهد والأهالى مثل تأخير دفع الإيجار ، أو الاجتماع فى المسكن ورفع الصوت بطريقة مزعجة للسكان والجيران ... ونحو ذلك وكانت اللجنة تتخذ من الوسائل ما يحل المشكلة القائمة وما يمنع حدوثها مستقبلا .

(د) تكوين فريق من طلاب المعهد وتدريبهم عسكرياً للانضمام إلى فرق المقـاومة بقناة السويس ، وقد سافر هذا الفريق وودعه علماء المعهد بمنوف وكثير من الأهالى .

(هـ) المشاركة فى القضايا العامة التى تتصل بنظام الأزهر وحقوق أساتذته وطلابه فكنت أحد ثلاثة سافروا إلى القاهرة وأحبطوا مؤامرة المطالبة بإقالة شيخ الأزهر الشيخ عبد المجيد سليم . وكنت ممثلا لمعهد منوف فى مطالبة الأساتذة فى المعاهد بإنصافهم وتسوية أوضاعهم الوظيفية بما يحقق المساواة بينهم وبين مدرسى وزارة المعارف فى المرتبات والدرجات .

(ز) إحياء ليالى شهر رمضان بالقرآن والمواعظ وإحياء المواسم الإسلامية فى المساجد الكبيرة والمعهد الدينى بمنوف وتذكير الناس بأمجاد الإسلام ومكارم الأخلاق :

ثانياً : فى وزارة الأوقاف :

١ — عملت على إصلاح خطبة الجمعة فى المساجد الأهلية — التى لم تضم إلى وزارة الاوقاف — فكونت لجنة من مفتشى المساجد تحت رئاستى وأنجزنا إعداد خمسين خطبة تتناول العبادات والمعاملات والأخلاق وتحسين العادات والقضايا المعاصرة ، وطبعت هذه الخطب فى كتاب اسمه «زاد الخطيب» الجزء الأول ، وقد كان منهج الكتاب مفيداً لمن يستطيع ارتجال الخطبة ولمن لا يستطيع

حيث إن كل خطبة يتقدمها عنوان الموضوع ، وعناصر الموضوع، والآيات والأحاديث الواردة فى الموضوع . ثم النص الكامل للخطبة . وقد طبعت الوزارة هذا الكتاب عدة مرات وأرسلت منه خمسمائة نسخة لإصلاح الخطبة فى مساجد اليمن ، وكان ذلك بطلب من الدولة إبان حرب اليمن فى عام ١٩٦٤ م .

وقد أنجز الشيخ عبد الرحمن النجار مدير المساجد طبع الجزء الثانى لكتاب « زاد الخطيب » وطبعته الوزارة .

٢ — ألزمت الأئمة جميعاً بأداء صلاة الفجر فى المسجد وإمامة الناس فيه بحيث يصلى كل إمام فى المسجد الذى يختاره قريباً من مسكنه ورتبت رقابة مستمرة فى هذا الوقت كنت أشارك فيها — وأنا مدير المساجد — ثلاث مرات فى كل أسبوع .

٣ — لأول مرة أعددت إحصاء عاماً لمساجد الجمهورية ومساحاتها وأوصافها وإحصاء عاماً للأئمة والعاملين فى المساجد ليكون لدى إدارة المساجد قاعدة للمعلومات تبنى قراراتها على أساسها وبذلت فى ذلك مع لجنة من المفتشين الأوائل جهداً مضنياً .

٤ — أدخلت تعديلات جوهرية على دفتر أحوال المسجد

بحيث تكون الرقابة محكمة فى جميع الأوقات ، وتكون الدروس بعد المغرب منتظمة للجمهور .

٥ — نقلت جميع موظفى إدارة المساجد ورئيسهم عندما ظهر عدم قدرتهم على مسايرة الإصلاح وأصدر وزير الأوقاف « الدكتور محمد البهى » قراراً بالتشكيل الجديد والنظام الجديد للادارة الذى يسجل على كل موظف ماتسلمه من مكاتبات وما أنجزه منها وماصدره إلى الجهات الطالبة فى كل أسبوع وما بقى لديه مع بيان أسباب التأخير ، وتتم المراجعة فى نهاية كل أسبوع .

٦ — انتظم العمل وأصبحت الإحالة إلى التحقيق نادرة بين الأئمة والموظفين وعرف كل إنسان واجبه وشعرت بالراحة من العمل الضاغط وأصبحت الحركة عادية وذلك بعد ثمانيه أشهر من تولى إدارة المساجد .

ولما صدر قرار وزير الأوقاف المهندس أحمد عبده الشرباصى بعودة كل المندوبين إلى وظائفهم الأصلية ، حملت السجلات والوثائق والإحصاءات المنظمة للعمل فى إدارة المساجد وسلمت ذلك كله إلى الأستاذ يوسف القرمانى وكيل الوزارة لشئون الدعوة راجياً متابعة التأشير فى السجلات بما يحدث من التغيرات متمنياً لمن يأتى بعدى أن يوفقه الله فى خدمة بيوت الله .

ثالثاً : فى جامعة الأزهر :

وينقسم العمل فى جامعة الأزهر إلى مرحلتين :

المرحلة الأولى : وظائف ماقبل الأمانة العامة .

المرحلة الثانية : وظيفة الأمين العام المساعد ولكل مرحلة إنجازاتها .

المرحلة الأولى : وتشمل وظائف : مراقب عام كليه التجارة مراقب عام شئون الطلاب .

(أ) مراقب عام كلية التجارة :

كان منهج الدراسة فى الكليات الحديثة بجامعة الأزهر يتضمن الدراسات الدينية كالآتى : —

الفرقة الأولى : حفظ ودراسة سورة النساء ، فقه العبادات ، والعقيدة والأخلاق .

الفرقه الثانية : حفظ ودراسة سورة المائدة ، فقه المعاملات ، والسيرة النبوية وتاريخ الخلفاء والراشدين .

الفرقه الثالثة : حفظ ودراسة سورة الأحزاب ، فقه الأسرة ، التفسير .

الفرقة الرابعة : حفظ ودراسة سورة يس والحجرات ه الحديث الشريف .

وقد كانت هذه المقررات بالإضافة إلى المنهج المتخصص فى المحاسبة والاقتصاد وإدارة الأعمال . وذلك لأن جامعة الأزهر كان تقبل فى كلياتها غير الشرعية الطلاب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة بعد نجاحهم فى السنة التأهلية التى أعدتها لهم الجامعة فى الدراسات الإسلامية والعربية . فكان من الضرورى أن يكون المتخرج فى إحــدى كليات الأزهر على قدر كبير من الثقافة الإسلامية ، وهذه هى الميزة التى يتميز بها عن خريجى جامعات الجمهورية كلها .

١ — ورأيت من واجبى — وأنا أحد خريجى الأزهر القدامى — أن أرعى هذه الدراسات الإسلامية فى السنة التأهلية وفى الكليات الحديثة بجامعة الأزهر ، فتقدمت بطلب إلى رئيس الجامعة ليسند إلى الأشراف على الدراسات الإسلامية — دون مقابل — ووافق رئيس الجامعة على ذلك وأخترت معى موظفاً لكتابة المناهج وتنظيم أوقات الأساتذة فى المواد المختلفة ، وكنت أدفع مكافأته من جيبى الخاص إذ لم تلتزم الجامعة بذلك .

وقد نظمت الدراسة فى السنة التــأهيلية وكانت فى قاعة المحاضرات العامة (قاعة الإمام محمد عبده) وكنت أشرف بنفسى

على الدراسة فى الكليات الحديثة وأتولى ندب القائمين بهذه الدراسات وتوافق الجامعة على ماأقدمه لها من نظام .

كل ذلك فوق عملى مراقباً عاماً لكلية المعاملات والإدارة، وبغير مقابل . وبقى هـــذا النشاط إلى أن ألغيت السنة التأهيلية واكتفت الجامعة بطلاب الثانوية الأزهرية .

٢ — ودعوت أساتذة المواد وبخاصة القائمين بتدريس القرآن الكريم حفظا ودراسة وقد اخترتهم من كبار مدرسى معهد القراءات وعلمائه تحت رئاسة الشيخ عبد المحسن شطى شيخ المعهد والشيخ محمد رشاد خليفة رئيس لجنة المصاحف الذى صار فيها بعد حصوله على الدكتوراه أستاذا فى الجامعة — ورئيس قسم الحديث بكلية البنات الاسلامية — دعوتهم إلى إعداد كتب فى منهج القرآن الكريم تشرح مفرداته وتفسير الآيات تفسيراً سهلا يتناسب مع مستوى طلاب الثانوية العامة الذين لم تسبق لهم دراسات إسلامية بالقدر الكافى .

وأعد كل ثلاثة من هؤلاء العلماء كتابا فى المنهج المقرر للفرقة التى يدرسون فيها وصار فى أيدى الطلاب الكتب التى تيسر لهم فهم ما يحفظونه من كتاب الله .

وأعددت ـ وحدى ـ كتاب الفرقة الأولى وأسميته « زاد المستفيد فى تفسير القرآن المجيد — سورة النساء » والحقت به

كتاب « مرشد المريد فى علم التجويد » للشيخ محمد سالم محيسن - لتكتمل الفائدة حفظا وتجويدا وفهما .

٢ — رأيت أن الطلبة الجدد يكثرون من التردد على قسم شئون الطلاب وعلى ادارات الكلية للاستفسار عما يريدون فيما يتعلق بقيدهم فى الكلية وموقفهم من التجنيد والكشف الطبى ولا يعرف أحد منهم شيئا عن أقسام الكلية والمواد التى تدرس فيها وأسماء الأساتذة والمدرسين والمعيدين ، وكيف يتعامل مع أجهزة الكلية (الخزينة والمكتبة وشئون الطلاب ورعاية الشباب . . . الخ) .

ولما كان تردد الطلاب على ادارات الكلية وكثرة استفساراتهم مما يعطل سير العمل وربما يضيق صدر بعض الموظفين فيغلظ القول من شدة ضغط العمل واسئلة الطلاب رأيت أن أعد دليلا للكلية فيه كل مايحتاج الطالب إلى معرفته عن كليته وعن مواد الدراسة فيها والأساتذة والعاملين وأقسام الكلية . . . الخ وسميته « دليل الطالب » وطبعت هذا الدليل فى مطبعة خارج الجامعة وكان الطالب يتسلمه مع بطاقته الجامعية مقابل خمسة قروش هى التكلفة الحقيقية لهذا الدليل المكون من ٣٢ صفحة من القطع المتوسط . ولم يحدث فى كلية أخرى فى الجامعة اعداد مثل هذا الدليل .

٣ — ورأيت فى مخزن كلية المعاملات والادارة ٣

ثلاثين آلة كاتبة مهملة بعد ما ألغيت مادة « الكتابة على الآلة الكاتبة من المنهج الدراسي للكلية ، فأعددت مشروعا للانتفاع بهذه الثروة الراكدة ـ وأخذت صالة كبيرة في الدور الأرضي بالكلية ونقلت الآلات الكاتبة ومكاتبها إليها في تنظيم يسمح بالدراسة والتدريب ، واخترت عاملا لخدمة الدارسين ، وانتدبت مدرسين من مدرسة التجارة الثانوية بالظاهر بمدينة القاهرة وحددت لكل منهما مكافأة بالحصة التي يؤديها .

ثم أعلنت في الجامعة كلها عن مشروع التدريب على الآلة الكاتبة ثلاثة أشهر بجنيه مصري واحد كل شهر . وأقبل على التدريب كثير من العمال الحاصلين على الابتدائية والإعدادية وعدد كبير من طلاب الدراسات العليا والمعيدين ، واشتغلت الصالة أربع دورات في الأسبوع ساعتين في كل دورة عدد طلابها ما بين ٢٥ـ٣٠ طالبا ، وكان الاشتراك كافيا لدفع مكافآت المدرسين والعامل وشراء الأوراق البيضاء وشرائط التدريب ، ولم يتكلف أحد شيئا أكثر من ذلك وكان هذا في عام ١٩٦٦ م وأصبحت هذه الصالة مخرجة من المجيدين للكتابة على الآلة الكاتبة لتلبية حاجات كليات الجامعة دون تكلفة الميزانية أو تعيينات جديدة ، وتحول بعض العمال من مسح البلاط وكنس السلالم إلى موظفين يكتبون على الآلة الكاتبة بذات المرتبات مع حوافز ومكافآت يسيرة .

(ب) مراقب عام شئون الطلاب بالجامعة :

وفى عام ١٩٧٢/١٩٧٣ انتقلت مراقبا عاما لشئون الطلاب فى جامعة الأزهر ، وقد كرمتنى كلية التجارة فى حفل كبير أعدته فى فندق النيل حضره جميع الأساتذة والعاملين فى الكليات وبعض رئاسات الجامعة وألقيت كلمات الثناء والاعتراف بالجهد الكبير الذى بذلته فى هذه الكلية الناشئة ، وكانت هذه أول مرة تحتفل فيها كلية من كليات الأزهر بتوديع أحد العاملين فيها ، ولله الحمد والمنــــة .

ولما توليت عملى فى المراقبة العامة لشئون الطلاب جمعت الموظفين وتعرفت على أعمالهم ومسئولية كل منهم إجمالا ، ثم قلت لهم سيكون لنا مراجعة تفصيلية لكل منكم على حدة .

وكانت المراقبــــة تشتمل على إدارة الامتحانات وإدارة الوافدين وإدارة شئون الدراسة وتشتمل كل إدارة على عدة أقسام :

١ — إدارة الامتحانات :

كان من بين اختصاصها تحرير شهادات التخرج فى جميع كليات الجامعة ، وعندما راجعت أعمالها وجدت أن الشهادات الأصلية للخريجين لم تحرر منذ خمسة أعوام وأن الإدارة تكتفى بإعطاء شهادة مؤقته لمن يطلب إثبات تخرجه ، وهذا وضع معيب ولاشك.

١ — فاعددت كتاباً أرسلته إلى جميع كليات الجامعة طلبت فيــه موافاتى بأسماء الموظفين المكلفين بأعمال الامتحانات فى الكلية .

٢ — شكلت من بين هؤلاء لجنة مكونة من ثلاثة أفراد أسندت إليها استخراج البيانات المتعلقة بالخريجين والخريجات التى يحتاج إليها فى تحرير شهادة التخرج ، بدءاً من العام الذى لم تحرر شهاداته ثم انتقالا إلى ما بعده ، وهكذا حتى نصل إلى أحدث عام للتخرج .

٣ — اعتبرت هذا عملا إضافياً للجنة وقدرت له مكافأة جزية .

٤ — تجمع بيانات الكليات فى الإدارة العامة لشئون الطلاب كل كلية على حدة فى « محفظة خاصة » « كلاسير » وتكون هذه البيانات فى مكتبى .

٥ — اتفقت مع عشرة من الخطاطين للعمل بعد انتهاء موعد العمل الرسمى فى كتابة شهادات الخريجين وحددت أجرا لكتابة كل شهادة ويشرف على المراجعة وصحة البيانات لجنة من ثلاثة أفراد يقسم العمل بينهم بحيث يختص كل فرد بكلية معينة ويوقع المراجع على ظهر الشهادة كما يوقع الخطاط ثم تعرض شهادات كل كلية على المراقب العام للكلية بعد الانتهاء منها للمراجعة النهائية

تحت إشرافى ، لحصر الأخطاء وتصويبها إن وجدت ، وكل هذه أعمال إضافية لها مكافآت .

٦ — كلما انتهينا من شهادات سنة أرسل إلى الكلية المختصة لإعلان أن شهادات التخرج لسنة كذا قد حررت وعلى الخريجين أن يتقدموا للكلية لتسلم شهاداتهم بعد دفع الرسوم المقررة .

٧ — يقوم على تسليم الشهادات عدد من موظفى ادارة الامتحانات ويختص كل واحد بعدد من الكليات ويعد سجلا للتسليم والتأشير فيه بسداد الرسوم ورقم قسيمة السداد . . .

وتحرك الماء الراكد وانسابت عملية تحرير الشهادات ودخلت الرسوم خزينة الدولة وصرفت المكافآت أولا فأولا واستراح الخريجون بالحصول على شهاداتهم الأصلية واكتملت هذه العملية فى ستة أشهر ، وصلنا فى نهايتها إلى آخر امتحان أعلنت نتيجته فى الجامعة .

إدارة الوافدين :

كانت هذه الإدارة تتلقى الطلاب الوافدين وتوزعهم على الكليات حسب المؤهلات التى يحملونها من بلادهم وحسب المعادلات الصادرة من لجان المعادلات التى تتشكل من أساتذة فى كل كلية لمعادلة الشهادات المرسلة إليها من المراقبة العامة لشئون الطلاب « إدارة الوافدين » .

وبناء على هذه المعادلات يتم توجيه الطالب إلى الكلية والفرقة الدراسية التى تؤهله لها شهادته المعادلة بقرار من لجنة المعادلات معتمد من عميد الكلية ورئيس الجامعة .

وبفحص أعمال هذا القطاع وجدت أن قرارات المعادلات الواردة من الكليات موجودة عند مدير هذه الإدارة ولا يعلم أحد عنها شيئاً ، وهو الذى ينفرد بشهادات الوافدين وتحديد معادلة كل شهادة والكتابة إلى الكليات لمعادلة الشهادات التى لم تسبق معادلتها ، أو التى سبقت معادلتها ويريد أن تكون لها معادلة أخرى !! وقد أدى ذلك إلى وجود أكثر من معادلة للشهادة الواحدة ، مما يثير التساؤلات والشبهات ، ووجدت أن لابد لاصلاح هذا القطاع على النحو التالى : —

١ — جمعت كل المعادلات وقسمتها حسب شهادات البلاد الصادرة منها ثم أدرجت مجموعة البلاد فى قارة واحدة ، « أفريقيا آسيا ، أوربا ، الأمريكتين . . . الخ ووضعت جدولا يضم اسم الشهادة جهة صدورها ، معادلتها بشهادات الجامعة . الفرقه التى يلتحق بها الطالب .

ولما كان بعض الشهادات له أكثر من معادلة ، فقد أرسلت هذه المعادلات إلى الكلية المختصة للمراجعة والإفادة بالمعادلة التى يسير العمل على أساسها وإلغاء ماعداها .

٢ — وبعد تصنيف المعادلات على هذا النحو رفعت ذلك كله لرئاسة الجامعة لتشكيل لجنة على المستوى الرئاسى ومراجعة المعادلات مراجعة نهائية واعتماد ذلك تمهيداً لطبعها وتوزيعها .

٣ — بعد الاعتماد أرسلت هذه المعادلات إلى المطبعة لتطبع أول دليل للمعادلات فى جامعة الأزهر تحت اسم : « دليل معادلة شهادات جامعة الأزهر » وكتبت له مقـــدمة ذكرت فيها الخطوات التى تمت لإعداد هذا الدليل .

٤ — أرسلت هذا الدليل المطبوع إلى وزارة الخارجية وطلبت منها باسم الجامعة أن ترسله إلى سفاراتنا بالخارج تيسيراً على الطلاب الذين يرغبون فى الدراسة فى جامعة الأزهر ، ليعرف كل طالب معادلة شهادته والفرقة التى سيلتحق بها للدراسة قبل سفره من بلده ليكون على بينة من أمره ولا تصدمه المفاجآت ، وكل الطلاب الوافدين يأتون عن طريق سفاراتنا فى بلادهم .

وأرسلت هذا الدليل إلى جميع كليات الجامعة وإلى إدارات شئون الطلاب فى جامعات جمهورية مصر العربية ، وإلى دور الصحف ، ليكون معلوما للجميع وللقضاء على انفراد شخص واحد بالمعلومات التى يظهرها أو يخفيها كما يشاء ، وكان لهذا العمل صداه الطيب فى كل الأوساط العلمية ، وهو عمل غير مسبوق فى الجامعات .

إدارة شئون الدراسة :

تختص هذه الإدارة بمناهج الدراسة ومشروعات توزيع الدروس فى كل عام حسب الجداول الدراسية ومراجعة نصاب كل عضو من أعضاء هيئة التدريس ، وضبط الانتدابات من الخارج بحيث لا تكون إلا عند الحاجة إلى المنتدب .

١ — طلبت من كل كلية موافاة الإدارة بعدد أعضاء هيئة التدريس فيها ودرجاتهم وتخصصاتهم والأقسام التى ينتسبون إليها . كما طلبت بياناً بتوزيع الطلاب على الأقسام وعلى أماكن الدراسة « المدرجات أو الفصول » — وعدد المعيدين فى كل كليه .

٢ — قامت الإدارة تحت إشراف بدراسة الوضع فى كل كلية ومعرفة كفايتها أو حاجتها بالنسبة لتدريس المنهج المقرر ، وتحديد الفائض فى قسم معين للإستفادة به فى الكليات الأخرى التى يوجد فيها مواد تندرج تحت هذه الأقسام .

٣ — كان التنظيم الجديد على أساس أن القسم الموجود فى إحدى الكليات يقوم بتدريس مواده فى جميع كليات الجامعة . فمثلا : قسم الفقه فى كلية الشريعة يقوم بتدريس الفقه فى كلية الشريعه وفى كلية أصول الدين وفى كلية الدراسات الإسلامية وهكذا ولا يوجد قسم للفقه فى غير كلية الشريعة هذا بالنسبة

الكليات البنين . أما كليات البنات فلها أقسامها الخاصة بها والتى تسير على ذات النظام فيما بين كلياتهن .

المرحلة الثانية :

ثم رقيت إلى وظيفة الأمين العام المساعد لجامعة الأزهر عام ١٩٧٤ م .

وقد جاءت هذه الترقية متأخرة أربعة عشر شهراً ، فالدرجة خالية وأنا أول المستحقين لها ، ولكن رئيس الجامعة كان مصراً على ألا أكون أميناً مساعداً للجامعة فى عهده لموقف كنت فيه على حق ولم أقبل ما أشار به أو ما طلبه من تجاوز هذا الحق فكان انتقامه بهذا الأسلوب — وقد ذكرت ذلك بشىء من التفصيل فيما سبق .

وعندما صرت أميناً عاماً مساعداً للجامعة كان رئيس الجامعة — إياه — قد انتهت مدة رئاسته ولم يجدد له ، وتولى فضيلة الأستاذ الشيخ محمد حسن فايد رئاسة الجامعة وكان رجلا فاضلا فتوثقت الصلة بينى وبينه ، وكان يعهد إلى بالمسائل ذات الأهمية الخاصة ثقة منه فى قدرتى على القيام بها على خير وجه ومن أمثلة ذلك :

١ — طالب اتحاد الطلبة فى الجامعة أن يكون للطلاب

مراقبة طبية فى مدينة نصر كالمراقبة الطبية التى فى الدراسة ، لأنه يشق على الطالب المريض أن يأتى من مدينة نصر إلى الدراسة ليعرض نفسه على أطباء المراقبة الطبيه ، وهو ولا شك مطلب عادل ، فكتب فضيلة رئيس الجامعة على هذا الطلب : الأستاذ العدوى الأمين المساعد لاتخاذ اللازم لتنفيذ المطلوب ، وكان على أن أدبر مكاناً مناسباً للمراقبة الطبية فى مدينة نصر ثم أعمل على بدء العمل هناك .

وذهبت إلى مدينة نصر واتصلت بعمداء الكليات ولم أجد لديهم مكاناً صالحاً ، وأخيراً وجدت أن رئاسة التربية العسكرية تشغل عدة حجرات فى الدور الأرضى بكلية الطب فتفاهمت معهم على أن ينتقلوا إلى مبنى خارج سور الجامعة ما يزال تحت التشطيب وأن يخلوا هذا المكان لإنشاء مراقبة طبية فيه ، وقد استجابوا واقتنعوا بصلاحية المكان الجديد وبخاصة بعد إكمال تشطيبه وقد وعدتهم بذلك ، واتصلت بالمدير العام للمراقبة الطبية ورتبت معه نقل بعض الأطباء وبعض الأجهزة والأثاث وبدأ العمل فى المراقبه الطبية لخدمة طلاب الجامعة بمدينة نصر .

٢ — نظراً لأن مبانى الكليات لم تكن قد اكتملت فقد كانت كلية الصيدلة تشغل بعض الحجرات فى كلية الطب وعندما صار فى كلية الصيدلة فرقه ثانية ضاقت الأماكن ولم يعد

الطلاب مكاناً للدراسة ، وأحال رئيس الجامعة موضوع تدبير المكان إلى .

وذهبت إلى كلية الطب بمدينة نصر وكلية الهندسة وكانت أول أمرها تشغل جزءاً من مبنى كلية الطب ولكنها بعد أن بنى لها مبنى مستقل لا تزال تضع يدها على أماكنها التى شغلتها قبل وجود مبناها ، واتصلت بالعمداء الثلاثة وتداولنا موضوع إعداد مكان لكلية الصيدلة التى تتوقف الدراسة فيها على وجود هذا المكان ، واطلعت على جداول الدراسة وسعة المدرجات وأماكن الادارة فى كل كلية ، ولم يتنازل أحد العمداء عن مكان تشغله كليته .

وفى اليوم التالى أخذت بعض الموظفين ومررنا على الحجرات والأماكن وعرفنا ما يشغل كل مكان ، وعثرنا على صالة كبيرة تشغلها كلية الهندسة بمشروعات الطلاب الهندسية ، وهى مكدسة فى هذه الصالة ، فأحضرت فريق عمل من العمال وطلبت منهم نقل هذه « الشاسيهات » إلى مكان آخر تحت السلم وإخلاء الصالة تماماً ، ولم أبرح المبنى حتى تم كل شىء وسلمت مفتاح الصالة إلى عميد كلية الصيدلة وطلبت منه أن ينقل فوراً بعض مقاعد الطلاب ليشغل المكان ويجعل الأمر واقعاً ، وفعل العميد ذلك ، ولما علم عميد الهندسة بما حدث جاء بعد مواعيد العمل الرسمية

ووضع على باب الصالة الشمع الأحمر ليمنع فتحها للدراسة فى الصباح .

وبلغنى ذلك فذهبت فى صباح اليوم التالى ومعى بعض الموظفين وحررنا محضراً بالواقعة كما رأيناها ثم نزعت الشمع الأحمر بيدى وأطلقت يد عميد الصيدلة لشغل هذه الصالة ، وكان عميد الهندسة يشغل فى كلية الطب جناحاً لإدارة مكتبه وكان مكتبه لا يزال فى كلية الطب فأرسلت إليه كتاباً رسمياً أطالبه بنقل كل ما يتعلق بهذا المكتب وإدارته إلى المبنى الجديد لكلية الهندسة إذ لا يليق شغل هذا المكان وقد زالت الضرورة إلى ذلك ، ونقل عميد الهندسة مكتبه وإدارته وتسلم عميد الصيدلة هذا المكان ليكون له مكتب وإدارة فيه واستقر الوضع فى كلية الصيدلة بصفة مؤقتة إلى أن يتم مبناها دون أن تتوقف الدراسة فيها .

وكان عميد الهندسة يتحدث عن تصرفى بقوله : إنه يتصرف فى الجامعة كأنه ديكتاتور ، ولم أكن كذلك أبداً ، ولكن الحق له صولة ، وقد سر رئيس الجامعة لحل هذا المشكل .

٣ — اشترت الجامعة مطبعة حديثة بمبلغ ١٠٠ مائة ألف جنية وتعهدت الشركة البائعة بالتركيب والتدريب على التشغيل والضمان لمدة سنة من إبرام العقد ، وبقيت أجزاء المطبعة فى الصناديق لمدة ستة أشهر لأن الجامعة لا تجد مكاناً تضع فيه هذه

الأجهزة حتى تمدها فيه للعمل ، وكتب رئيس الجـــامعة تأشيرته المعهودة : الأمين العام المساعد لإتخاذ اللازم .

ولما كانت مطبعة الجامعة القديمة موجودة فى الدراسة فإن تدبير المكان للمطبعة الجديدة يلزم أن يكون فى الدراسة كذلك لوجود الموظفين فيها وكانت منطقة الدراسة فيها أربع كليات : كلية أصول الدين بمبناها الجديد الفسيح ، وكلية الشريعة بمبناها القديم وكلية اللغة العربية المبنى القديم وكلية الدراسات الإسلامية وتشغل أحد مبانى معهد القاهرة بصفة مؤقتة .

وبحثت فى مبانى الكليات لعلى أجد مكانا يتسع للمطبعة الجديدة وفعلا وجدت بدروم كلية أصول الدين غير مشغول بشىء ووافق عميد الكلية على شغله بالمطبعة واقتربت المشكلة من الحل ، ولكن فضيلة الإمام الأكبر الدكتور عبد الحليم محمود بلغه خبر الاتفاق على وضع المطبعة فى بدروم كلية أصول الدين فأرسل إلىّ . ولما قابلته قال بالحرف الواحد : لا تضع المطبعة فى مبنى أصول الدين ولو فعلت سأحضر بنفسى وآمر بتكسيرها ، وقلت يافضيلة الأمام إن الأمر أهون من ذلك وانت تأمر ونحن نستجيب . واسترح لهذه الكلمات ، وكان علىّ أن أبحث عن مكان آخر للمطبعة التى أوشك أن ينتهى موعد شحنها وتركيبها وهى لاتزال فى صناديقها .

وبحثت فى كلية الشريعة فوجدت فى الدور الارضى ثلاث حجرات مغلقة رسألت عما فيها فلم يعرف أحد فهم يرونها كذلك منذ سنين ، وأخيرا أخبرنى بعض العمال بأن هذه الحجرات فيها أدوات للرياضة وملابس وأحذية رياضية كانت عهدة عند أحد العمال وقد توفى منذ سنوات ولم يفتح الحجرات أحد . فأمرت بكسر الأقفال وفتح الحجرات ووجدتها مليئة بالأدوات والملابس الرياضية التى تنفع طلاب المعاهد ولايحتاج إليها أحد فى الجامعة فاتصلت بالاستاذ فوزى بركات العدل الأمين العام لمجلس الأزهر الأعلى واتفقت معه على أن يرسل فى الصباح سيارة نقل ليأخذ هذه الثروة الراكدة ويوزعها على المعاهد للاستفادة منها ، وتم ذلك .

واستدعيت مهندس الشركة ورأى المكان واقترح أن تفتح الحجرات الثلاث على بعض وأن يوضع فى الأرض شبكة حديد وصبة أسمنت لتركيب المطبعة عليها ، وعملت منا قصة سريعة بين عدد من المقاولين بالمواصفات التى طلبها مهندس الشركة على أن يتم التسليم خلال خمسة عشر يوما ، وأشرف مهندس الشركة على الصبة الخرسانية وعلى الفتحات التى يحتاجها فيها لربط آلات المطبعة وأجهزتها وتم ذلك فعلا . وكنت قد طلبت فى هذه الاثناء عدة شركات لنقل آلات المطبعة ـ وهى ذات أحجام كبيرة ـ من صناديقها إلى أماكن تركيبها وكان أقل سعر للنقل هو ٦٠٠ ستمائة جنيه مصرى . وقد استكثرت ذلك ، فاخترت عشرة من العمال

الأقوياء وطلبت منهم إدخال هذه الاجهزة فى الأماكن التى يحددها المهندس مع العناية التامة والحرص الشديد وسأعطى كل واحد مكافأة تعادل راتب شهر إذا ماتم ذلك بسلام .

ودخلت الأجهزة وبدأ التركيب والتدريب ولم تنته الاشهر الستة الباقية بعد ، وافتتح رئيس الجامعة المطبعة الجديدة فى حفل شاى بسيط وكلمات ثناء وشكر وبهجة وسرور من الجميع .

وطلبت مكافأة شهر للعمال الذين أدخلوا أجهزة المطبعة وكان المبلغ فى جملته لايتجاوز ١٢٠ مائة وعشرين جنيها ، واعترض مدير الحسابات كيف نكافئ العامل بمرتب شهر وهو لم يعمل أكثر من خمسة أيام واخبرنى رئيس الجامعة بهذا الاعتراض . وقلت ألم أوفر لميزانية الجامعة المبلغ الذى طلبته أقل الشركات عطاء ولما رأيته يريد تخفيض المكافأة إلى نصف شهر أقسمت أمامه بالله العظيم بأنه لوفعل ذلك ماتصديت لمشكلة أبدا من مشاكل الجامعة وهى كثيرة ، وسيكون هذا الموقف نهاية التعاون ، فقد وعدت ولابد من البر بوعدى . وابتسم الشيخ الوقور لغضبتى واعتمد المكافأة المطلوبة للعمال .

إنجازات تطوعية :

١ — أثناء وظيفتى فى الأمانة العامة المساعدة للجامعة رأيت أن لابد للجامعة أن تنهض بالجانب الثقافى لطلابها وللجمهور

بتنظيم محاضرات عامة فى قاعة الإمام محمد عبده ، وكان الدكتور محمد البهى أول مدير للجامعة فى عهده قد بدأ هذا النشاط وطبع المحاضرات فى كتيب تحت عنوان « الموسم الثقافى الأول » ، « الموسم الثقافى الثانى » ، ثم توقف هذا النشاط ، فأحببت أن أعيده ، وفعلا اتفقت مع كبار الأساتذه لالقاء محاضرات عامة فى كل يوم أربعاء بدءا من الساعة التاسعة مساء وحددت معهم الموضوعات لمدة ثلاثة أشهر « ١٢ محاضرة » ، وطبعت هذا الجدول ووزعته على نطاق واسع وكتبت لافتة كبيرة فى مدخل الجامعة عن الموسم الثقافى لجامعة الأزهر وتاريخه وموعد محاضراته .... الخ

وكان من بين المحاضرين فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الأستاذ الدكتور عبد الحليم محمود والأستاذ الدكتور عبد الواحد وافى ، والأستاذ الدكتور محمود محفوظ وزير الصحة والأستاذ الدكتور محمد شوقى الفنجرى والأستاذ الدكتور عيسى عبده إبراهيم ، والأستاذ الدكتور محمد البهى ، والأستاذ الشيخ محمد الغزالى والأستاذ الشيخ سيد سابق .... وكنت أقدم المحاضر قبل المحاضرة ثم أعلق على المحاضرة بعد الانتهاء منها ، والمحاضرات كلها مسجلة ولكنها لم تطبع لعدم وجود ميزانية .

لم يكن لهذا النشاط ميزانية ولا معونة فكان المحاضرون متبرعين ويحضرون بسياراتهم أما الذين ليس عندهم سيارة فكنت أستأجر سيارة على حسابى الخاص واذهب إليهم لأحضرهم

ثم أوصلهم بعد المحاضرة مع عبارات الشكر والثناء والتقدير .
وقد انتظمت المحاضرات فى موسمين ثقافيين « ٢٤ محاضرة »
ثروة ثقافية مسجلة لا أدرى أين هى الآن ؟ .

٢ — عرفت معاناة الطلاب المكفوفين فى البحث عن رفيق
يذاكر معهم فأردت أن أخفف عنهم هذه المعاناة ، فوضعت
مشروعا لإهداء كل كفيف جهاز تسجيل وعشرة أشرطة لتسجيل
محاضرات الأساتذة ومراجعتها لعل ذلك يخفف عنهم أعباء
المذاكرة والاعتماد على الغير .

وذهبت بهذا المشروع إلى وزيرة الشئون الاجتماعية الدكتورة
«عائشة راتب» ، فاعتذرت بأن ليس لديها بند خاص بذلك ، وذهبت
به إلى لجنة رعاية الطلاب وكانت برئاسة السيدة جيهان السادات
السيدة الأولى فى مصر فلم يكن رد القائمين على اللجنة بأحسن من
سابقه ، وذهبت إلى وزير الاوقاف فضيلة الأستاذ الشيخ محمد متولى
الشعراوى وعرضت الموضوع عليه فاستحسنه واثنى عليه وكان
لى ود سابق مع فضيلته وقال : انتظر يا عبد الرحمن حتى أحضر من
الحج وإن شاء الله يكون تيسير الله لهذا المشروع ، وانتظرت
وعاد فضيلته من الحج واتصل بى بنفسه قبل أن أهنئه بسلامة
العودة وطلب مقابلتى له وذهبت إليه فأعطانى شيكا بمبلغ ١٦ ستة
عشر ألف دولار من أحد الخيرين فى السعودية وكان الدولار وقتها
يساوى ٨٠ ثمانين قرشاً مصرياً ، فشكلت لجنة المشروع من الأستاذ
الدكتور / موسى شاهين عميد كلية أصول الدين والأستاذ حمدى

الكفراوى مدير رعاية الشباب وأنا معهم وأودعت المبلغ فى حساب مفتوح فى بنك مصر يسمح بتلقى التبرعات وسافرنا إلى بورسعيد لشراء أجهزة التسجيل بعدد الطلاب المكفوفين فى جامعة الأزهر وكان عددهم ٤٠٠ أربعمائة طالب ، فكان المطلوب أجهزة بعددهم وأربعة آلاف شريط تسجيل ، ولم نجد تاجراً ولا مجموعة تجار عندهم هذا العدد فى مدينة السوق الحرة ، واتفق معنا أحد التجار على أن يستورد باسم جامعة الأزهر ومشروع رعاية المكفوفين الأجهزة المطلوبة والشرائط. وكتبنا العقد على أن يورد ذلك بعد ثلاثة أشهر وأن يكون جهاز التسجيل بدون راديو بمبلغ لا يتجاوز ١٥ جنيها (خمسة عشر جنيها) على أن نحضر إعفاء جمركياً لهذه الصفقة باعتبارها من أعمال الخير .

ووفى الرجل بوعده وزاد على ذلك أنه تبرع لكل طالب بخمسة شرائط أخرى ، وتسلمنا من جمرك بورسعيد الأجهزة والشرائط فى صناديق ملأت سيارة نقـــل من سيارات الجامعة وعادت اللجنة بأفرادها الثلاثة واثنين من العاملين فى منتصف الليل تقريباً وأودعنا الأجهزة فى مخازن رعاية الشباب بمدينة نصر تمهيداً لتوزيعها فى حفل بهيج تحضره وسائل الإعلام ليكون قدوة لكل الراغبين فى عمل الخير ، وسافرت إلى السعودية عام ١٩٧٧ م ولم أحضر هذا الحفل وقد ذكر اسمى فيه .

٣ — كانت قاعة المحاضرات تابعة لى بحكم وظيفتى وقد عرفت

أنه يوجد جهازان للسينما في حجرة خاصة بهما يمكن تشغيلهما في أفلام ثقافية — والقاعة مجهزة بشاشة السينما .

وقد توقف عمل الجهازين لطول إهمالهما وعدم صعود أحد إلى غرفتهما أو الالتفات إليهما ، وصعدت إلى هذا المكان المهجور فوجدته مليئاً بالأتربة والعناكب وفي حالة سيئة للغاية ، فشكلت مجموعة عمل من ثلاثة من العمال لتنظيف هذا المكان وإعداده إعداداً يسمح بالنظر في حالة الجهازين وإصلاح الخلل فيهما ووعدت فريق العمل بمكافأة مجزية ، ولما تم تنظيف المكان والجهازين اتصلت برئاسة الإذاعة والتليفزيون لإرسال اثنين من المهندسين المتخصصين في أجهزة الإرسال السينمائي للعمل على تشغيل الجهازين الموجودين في جامعة الأزهر .

وحضر المهندسان وفحصا الجهازين وطلبا بعض الأشياء التي تتكلف مبالغ زهيدة واشترينا هذه الأشياء وفي خلال أسبوع واحد كان الجهازان يرسلان أضواءهما والصورة إلى شاشة السينما في قاعة الإمام محمد عبده للمحاضرات ، واتفقت مع المهندسين على تدريب عدد من العاملين على تشغيل وصيانة الجهازين نظير مكافأة شهرية لكل منهما ، واخترت أربعة من حملة دبلوم التجارة ودبلوم الصنايع للتدريب على تشغيل هذين الجهازين ، وتم ذلك فعلا والحمد لله .

ومن أجل الاستفادة الكاملة اتصلت بعميد كلية الطب وعميد كلية الزراعة للاستفادة بهذين الجهازين في عرض الشرائط

العلمية والشرائح التى تحتاج إلى : « بروجكتر » وتم التنسيق فى الزمن وصار لكل كلية وقت لحضور طلابها فى القاعة وعرض المحاضرة بالصوت والصورة على شاشة سينمائيه .

٣ — وبعد ما انتصرت قوات مصر فى حرب العاشر من رمضان السادس من أكتوبر ١٩٧٣ م عرضت العلاقات العامة بالقوات المسلحة وقائع هذه المعركة على شاشة السينما بقاعة المحاضرات وسعد بهذا العرض طلاب الجامعة الذين شاهدوا بطولة أبناء مصر فى معركة الشرف والكرامة التى رفعت رأس الأمة العربية كلها عاليا .

٤ — ذات يوم قالت لى ابنتى وهى طالبة فى جامعة عين شمس : إنى أريد مبلغ ٧ ج سبعة جنيهات لشراء بالطو من الملابس المدعمة لطلاب الجامعات ، وأعطيتها المبلغ واشترت البالطو ووجدته يساوى فى السوق الخارجيه ٢٥ ج خمسة وعشرين جنيهاً على الأقل ، وقلت : لماذا لا تكون مثل هذه الخدمة لطلاب وطالبات جامعة الأزهر ، فذهبت إلى جامعة عين شمس وقابلت الأمين العام الأستاذ عمار وسألته كيف تمت هذه الخدمة فى جامعة عين شمس وأفضيت إليه برغبتى فى أن يكون مثلها فى جامعة الأزهر وعرفت منه أن ذلك تم بالاتفاق بين رئيس الجامعة ووزير التجارة لفتح فرع لمحلات « داود عدس » فى الجامعة لبيع الملابس للطلاب مدعمة ومعفاة من الجمارك .

وأخبرت رئيس جامعة الأزهر الأستاذ الشيخ محمد فايد حسن

بالموضوع وتفاصيله وقلت : إنه يمكن لوزير الأوقاف الشيخ محمد متولى الشعراوى أن يتحدث مع وزير التجارة فى هذا الشأن لتكون هذه الخدمة فى جامعة الأزهر كغيرها من الجامعات . وتم ذلك فعلا ، وجاء مندوبو شركة « داود عدس » لاختيار المكان ورأيتنى مكلفاً بذلك لإنجاز ما سعيت فيه من خير للجميع وعرضت عليهم القاعة الملحقة بقاعة المحاضرات ووجدوها صغيرة لا تتحمل هذا النشاط ، وذهبت معهم إلى كلية أصول الدين ليشاهدوا البدروم الذى لم يشغل بشىء فقد كان معدّا ليكون مطعما لطلاب الكلية ، ولكن طلاب الكلية يتناولون طعامهم فى مطعم الجامعة كغيرهم من طلاب الكليات الأخرى .

وأعجب المندوبون بالمكان واتساعه ، ووافق عميد كلية أصول الدين على شغله بهذا النشاط وكان للبدروم مدخل خاص بعيد عن مدخل الكلية للطلاب والأساتذة . وتم هذا المشروع واستفاد منه طلاب الجامعة وأساتذتها ، ومع الأيام زاد نشاطه وضاق به المكان فانتقل إلى مدينة نصر فى مبنى فسيح لائق بهذه الجامعة العريقة .

٥ — كانت المواصلات العامة إلى مدينة نصر لم تكتمل بعد ، وكان العاملون فى كليات الجامعة هناك يرون أنفسهم فى المنفى فلا مواصلات منتظمة ، ولا قدرة لهم على المواصلات الخاصة ، وإذا تأخر أحدهم فى العمل بعض الوقت لم يجد مواصلة تنقله إلى داخل القاهرة ، وقد يضطر إلى السير على قدميه إلى ميدان

العباسية — كما تقاسى طالبات الجامعة مثل هذه المعاناة وأشد من أجل الوسام الذى لا تتحمله الفتاة ولا تقبل أن تكون فيه .

وكان لابد من التفكير فى معالجة هذا الوضع الذى يؤثر على الأداء فى الجامعة وانتظام العمل فى كلياتها فى مدينة نصر وحتى رفع المعاناة عن الطالبات والعاملين فيها .

وكان لدى الجامعة ست سيارات أتوبيس تستخدمها الجامعة فى الظروف الطارئة من الذهاب إلى ندوة علمية أو السفر لأداء واجب اجتماعى أو رحلة تقوم بها إحدى الكليات للموظفين أو الطلبة ونحو هذا .

ووجدت أن هذا الأسطول من السيارات معطل ويمكن أن يعمل بطاقته كاملة ويحل أزمة المواصلات فى جامعة الأزهر .

فشكلت لجنة برئاستى أسميتها « لجنة ترشيد الخدمات » ووضعت اللجنة نظاماً لهذه السيارات للخدمة على ستة خطوط فى القاهرة لإحضار الموظفين فى الصباح وعودتهم فى آخر اليوم فكان هناك خط يبدأ من الجيزة وآخر يبدأ من المطرية وثالث يبدأ من عين شمس ، ورابع يبدأ من شبرا الخيمة وخامس من محطة مصر وسادس من ميدان التحرير . . .

ولكل خط محطات محددة ، والاشتراك لموظفى الجامعة جنيه واحـــد فى الشهر ولكل مشترك بطاقة تحدد الخط الذى يستعمله ، وفى كل سيارة مشرف ممن يستفيدون بهذا الخط بدون

الاشتراك وهو مكلف بالتأكد من ركوب المشتركين دون غيرهم وإبلاغ اللجنة بما قد يحدث من مخالفات أثناء الطريق لعلاجها ، وعلى كل سائق أن يصل بسيارته إلى الجامعة فى الدراسة فى الساعة الثامنة والنصف صباحا كحد أقصى ثم يواصل سيره إلى مدينة نصر ليصل إليها فى الساعة التاسعة صباحا ، وفى العودة تقوم السيارة من مدينة نصر فى الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر وتمر على الدراسة لتأخذ ركابها فى الساعة الثانية ظهراً .

وكلفت اللجنه سيارتين بالإضافة إلى ما يقومان به من توصيل الموظفين بالعمل من ميدان العباسية ذهاباً وإياباً إلى كليات جامعة الأزهر للبنات فى مدينة نصر لتوصيل الطالبات دون مقابل ويكون ذلك بالتناوب من الساعة التاسعة والنصف إلى الساعة الواحدة ظهراً ، بحيث يكلف السائق بهذا العمل الإضافى لمدة أسبوع فتقوم السيارتان أ ، ب بذلك فى الأسبوع الأول ثم جـ ، د فى الأسبوع الثانى ثم هـ ، وفى الثالث ثم تعود الدورة وهكذا .

وكان لابد من التفكير فى مكافأة السائقين على هذا العمل الإضافى ، وكان الأمر ميسراً .

فقد كان طلاب الاتحاد فى كل كلية يستأجرون سيارة ورحلات للقيام برحلة لمدة يوم واحد بمبلغ ١٠٠ ج مائة جنيه ، فأعلنت الجامعه أن سياراتها الفاخرة تقوم برحلات اتحاد الطلاب نظير ٥٠ ج خمسين جنيهاً للرحلة فى اليوم الواحد ، وتبدأ من المكان الذى يرغبه الطلاب ، وحجز طلاب الاتحادات

السيارات للرحلات فى يوم الجمعة ، وكان الطلب أكثر من قدرة الخدمة وكانت هناك كشوف انتظار .

وكانت أجرة الرحلة ٥٠ ج توزع كالآتى : ١٠ ج للسائق ، ٥ ج للقائم بنظافة السيارة وصيانتها من موظفى الادارة العامة للخدمات ، ويتم توريد ٣٥ ج عن كل سيارة إلى ميزانية الدولة تحت بند إيرادات لشراء سيارات . فكان يدخل الميزانيه فى كل أسبوع أكثر من ٢٠٠ ج مائتى جنيه .

وانتظم حضور الموظفين فى جامعة الأزهر ، واستراحت الطالبات من المتاعب ، ووجد السائق أجراً إضافياً يقرب من ضعف راتبه ، فترك العمل بعد الظهر على تاكسى لتكميل نفقات معيشته ، وأصبح وجوده فى الجامعة مستمراً طول الوقت لتلبية الاحتياجات الطارئة ، وتزايدت الأموال الموردة للميزانيه مما أتاح للجامعة أن تشترى فى العام التالى سيارتين جديدتين دفعت مقدم ثمنهما ودخلتا فى نظام ترشيد الخدمات .

٦ — وجدت أكواما من الأخشاب والمقاعد المكسرة ففكرت فى طريقة للاستفادة منها ، ثم جمعت النجارين المعينين فى كليات الجامعة وكانوا ثلاثة واتفقت معهم على إصلاح المقاعد والكراسى الخشبية المكسرة وإعادتها سليمة نظير أجر لكل مقعد ، واخترت لهم مكاناً فسيحاً خلف مبنى كلية الشريعة ليكون « ورشة نجارة » يضعون فيه أدوات النجارة وبنوك

العمل ويختص كل منهم بجانب منه يباشر فيه العمل بعد مواقيت العمل الرسمية ، وقلت لهم : إنكم تبحثون عن عمل فى الخارج لتحسين دخلكم ، وأنا أوجدت لكم هذا العمل بصفة دائمة وما عليكم إلا أن تنتجوا وتربحوا ، وجعلت لهذا العمل مشرفة من موظفى إدارة الخدمات لمعاينة الأشياء مكسرة ثم تسلمها بعد إصلاحها لينضبط صرف الأجور ، وبدأ العمل واستمر وأصلحت مقاعد الدراسة فى الجامعة وأرسلت الـكليات ما يحتاج إلى إصلاح وأنقذت بذلك ثروة كانت مهملة وقد تعرض الجامعة فى تكدسها إلى كارثة حريق لا قدر الله .

• • •

ثم تعاقدت مع السعودية للعمـــل مستشاراً فى الجامعة الإسلاميه بالمدينة المنورة ، وذلك فى عام ١٩٧٧ ووافق رئيس الجامعه بعد تردد طويل ، وفى موافقته كتب تأشيرة تعبر عن مدى خسارة الجامعة بسفرى وأنه يقدر ظروفى الخاصة التى تضطرنى للسفر .

وقد فرحت الأسرة بالعمل فى المدينة المنورة والإقامة فيها والقرب من مسجد رسول الله ﷺ ومقامه الشريف الذى تشد إليه الرحال ، وتجهزنا للسفر وأخذت معى زوجتى وولدى عمرو ، وعمره سنة واحدة وقد رزقنا الله به بعد عشر سنوات من

إنجاب آخر مولود لنا فبينه وبين أخته التي سبقته عشر سنين بغير منع حمل ولا تعاطي حبوب ولا استعمال شيء من الموانع . والله غالب على أمره سبحانه إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون . الزوج والزوجة صالحان للإنجاب ومع ذلك يتوقف عشر سنين ثم يريد الله خلق نفس بينهما فيخلقها دون أسباب جديدة ...

وأخذنا معنا كذلك ابنتي هند وكانت في الفرقة الأولى الإعدادية وابنتي « سحر » وكانت في المرحلة الابتدائية ، وقد بقينا في المدينة المنورة ثماني سنوات حصلت في أثنائها ابنتي « هند » على شهادة الثانوية العامة وسافرت إلى القاهرة والتحقت بكلية الآداب بجامعة عين شمس ، وحصلت «سحر» في عام ١٩٨٥ م على الشهادة الثانوية — وكنا قد عزمنا على أن يكون ذلك موعد عودتنا إلى مصر — وعدنا إليها والتحقت « سحر » بقسم الرياضيات بكلية البنات جامعة عين شمس ، وكان هذا هو اختيارها مع أن درجاتها كانت تؤهلها لكليات القمة ولكنها كانت تحب الرياضيات ، وقد صارت بعد تخرجها مدرسة للرياضيات في المدارس الثانوية بمصر .

مرحلة العمل بالجامعة الإسلامية :

في السنه الأولى عام ١٩٧٧ م يسر الله لي إتمام شهادة الدكتوراه في الفقه المقارن في موضوع « علاقة السببية في

المسئولية الجنائية ، وتمت مناقشتها فى صيف هذا العام فى المدرج الكبير بكلية الشريعة بالدراسة ، وحصلت على درجة العالمية « الدكتوراه » مع مرتبة الشرف الأولى .

وفى عام ١٩٧٨ عدت إلى عملى بالجامعة الإسلامية وطلبت من رئيس الجامعة أن أكون أحد أعضاء هيئة التدريس فيها ، ولكنه قال : إننا فى أشد الحاجة إلى عملك مستشاراً للجامعة ولو أننا نريد عضو هيئة تدريس لوجدنا عشرات ، وقلت : هذه مصلحتكم فأين مصلحتى ؟ قال : هكذا تعاقدنا معك وستكون مصلحتك محققة إن شاء الله . واستمر عملى مستشاراً للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

والدراسة فى هذه الجامعه أربع سنين يحصل الطالب بعدها على الشهادة العالية ، وطلاب الجامعة من الوافدين ولا يسمح للسعوديين بالالتحاق فيها إلا بنسبة ١٥٪ ولم تستوف هذه النسبة فى أى عام فأمام السعوديين جامعة الملك عبدالعزيز فى جدة ، وجامعة أم القرى فى مكة وجامعة الإمام محمد بن سعود فى الرياض وفى كل جامعة عـــدد من الكليات التى تزيد على حاجة الدارسين السعوديين . والقبول فى كليات الجامعة الإسلامية للحاصلين على الشهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها .

ويتبع الجامعة المعهد الثانوى فى المدينة المنورة والمعهد

الابتدائي والإعدادي تحت اسم « دار الحديث » بالمدينة المنورة ، والمعهد الإعدادي والثانوي تحت اسم « دار الحديث بمكة » والمعهد الإعدادي والثانوي في « بلجرشي » وكلها روافد لتغذية الجامعة الإسلامية بالطلاب الوافدين الحاصلين على الشهادة الثانوية منها .

ولكن لماذا كان رئيس الجامعة حريصا على بقائي مستشارا للجامعة ؟ وماذا رأى من نشاطي في العام الأول ؟

والجواب على ذلك : أنني في العام الأول لعملي بالجامعة قمت بالاصلاحات الآتية : —

أولا : كانت المعاهد التابعة للجامعة لكل معهد منها منهجه الدراسي الخاص به والكتب التي يدرسها والمواد ، ويجري الإمتحان فيه سواء في النقل أو الشهادات دون إشراف من الجامعة ، ثم تقبل الجامعة الحاصلين على الشهادة الثانوية من أي من هذه المعاهد التي ذكرتها .

ووضعت الجامعة هذه المعاهد تحت إشرافي . فسافرت في الشهر الأول إلى مكة وأديت العمرة وبقيت في مكة أسبوعا كاملا — وأولادي في المدينة المنورة — راجعت فيه المناهج والمقررات وكتب الدراسة وعدد الأساتذة وجداول الدراسة وكل شيء عن المعهد : ثم عدت إلى المدينة وفعلت مثل ذلك

فى « دار الحديث » بالمدينة المنورة ، وفى المعهد الثانوى الملحق بمبانى الجامعة ، وكتبت تقريراً عن هذه المعاهد ومناهجها وامتحاناتها واقترحت ما يلى :

١ — ضرورة توحيد المواد الدراسية والمناهج وساعات الدراسة لكل مادة فى هذه المعاهد .

٢ — توحيد الكتب التى تدرس فى المرحلتين الإعدادية والثانوية .

٣ — تكوين هيئة مفتشين من العلماء لمداومة التفتيش والمتابعة لضمان تدريس المواد وتطبيق التعليمات التى تصدر معتمدة من الجامعة فى شأن النظام الموحد لهذه المعاهد .

٤ — توحيد أسئلة الامتحانات فى الشهادتين الإعدادية والثانوية ، وتقوم هيئة التفتيش بإعداد هذه الأسئلة مركزياً فى الجامعة وترسلها فى صناديق مغلقة إلى المعاهد ومعها مندوب لكل معهد لضبط نظام الامتحان وتوزيع الأسئلة وجمع أوراق الإجابة فى الشهادتين .

٥ — يأتى المندوب بأوراق الإجابة إلى الجامعة ويجرى التصحيح وتشكيل « الكنترول » وإظهار النتيجة وإعلانها مركزياً فى الجامعة .

وبذلك يتم توحيد مستوى الشهادتين الإعدادية والثانوية فى هذه المعاهد التى تغذى الجامعة. وتصدر الشهادة باسم « الجامعة الإسلامية » معهد كذا.

وقبل موعد الامتحان يحرر كل طالب استمارة بيانات تضم كل بياناته ودراساته وتراجع هـــذه الاستمارة على الوثائق الموجودة لدى المعهد ويؤشر عليها بصحتها ثم يسمح للطالب بدخول الامتحان فى وقته، وترسل هذه الاستمارات إلى الجامعة لتحرير الشهادات من واقع بياناتها.

وتم كل ذلك فى العام الأول عام ١٩٧٧ م وتشكلت هيئة التفتيش تحت رئاسة الشيخ عبد الرازق ناصر من علماء الأزهر وكان مفتشاً عاماً بالأزهر قبل مجيئه إلى الجامعة الإسلامية، وكان أفراد الهيئة كلهم من علماء الأزهر الذين لهم خبرة فى أعمال الامتحانات والكنترول ووضع الأسئلة وكانت كل الخطوات تعرض علىّ للموافقة عليها، وسارت الأمور سيراً حسناً وتوحد الامتحان والشهادات والأسئلة ولم تحدث فى هذه التجربة الأولى أية ثغرات والحمد لله.

ثانياً: لما كانت الجامعة تقبل الوافدين من البلاد الإسلامية وتحتاج إلى تحديد مستواهم العلمى لتضع الطالب الوافد فى المستوى المناسب لدراسته فى بلده ومؤهله الذى يحمله، وكان من الضرورى أن يوضع نظام يحدد المستويات العلمية ويضع قواعد القبول مبنية

على عدد سنوات الدراسة التى اجتازها الطالب والمناهج التى درسها ونظام القبول فى المعهد الذى درس فيه فى بلده، وكم سنة قضاها فى الحصول على المؤهل الذى معه، وهو ما يسمى بـ « الوعاء الزمنى » للمؤهل، وغير ذلك من البيانات. كما يحتاج تقدير مستوى الطالب المتقدم — أحياناً — إلى مقابلة شخصية وإجراء اختبار شفوى ومناقشة تكشف مستواه التعليمى.

والجامعة ليس فيها هذا الجهاز العلمى والإدارى الذى يقوم بكل هذه المهام.

وقد قمت بإعداد هذا الجهاز ووضعت نظام القبول فى الجامعة ومعاهدها واقترحت تشكيل لجنة القبول والتسجيل ومعادلة الشهادات تحت رئاستى بالنظام الذى وضعته للجامعة، ووافق رئيس الجامعة على ذلك، وشكلت اللجنة تحت رئاستى من ستة من السعوديين الحاصلين على درجة « الدكتوراه » والشيخ محمد المجذوب وهو شيخ كبير السن يعمل مدرساً فى كلية الشريعة بالجامعة وهو لبنانى الأصل وله مدة طويلة فى الجامعة وسار العمل فى اللجنة حسب النظام الموضوع ودرست اللجنة قواعد القبول والتسجيل ومعادلة الشهادات استعداداً للتطبيق فى أول العام الدراسى القادم ١٩٧٨ م وقد أدت الدراسة والمعادلات على القواعد الجديدة إلى تغيير كثير من التقديرات التى كانت تسير عليها الجامعة فى قبول الطلاب.

فى عام واحد يتم توحيد نظام الدراسة والمناهج والكتب والامتحانات فى المعاهد التى تغذى الجامعة وتتكون هيئة التفتيش وتكون الأسئلة فى الشهادات مركزية والتصحيح مركزياً وإظهار النتائج وإصدار الشهادات من شأن الجامعة وليس من شأن كل معهد على حدة .

وفى ذات العام : يوضع نظام القبول والتسجيل ومعادلات الشهادات وتتكون اللجنة وتدرس هذا النظام وتقره الجامعة للعمل على أساسه فى بدء الدراسة فى العام التالى .

من أجل ذلك لم يقبل رئيس الجامعة أن أترك عملى مستشاراً للجامعة لأكون عضواً فى هيئة التدريس .

• • •

وفى العام التالى عام ١٩٧٨ م وقد استقر نظام توحيد الامتحان فى الشهادات — بدأ تطبيق نظام القبول والتسجيل ومعادلة الشهادات الواردة مع طلابها من البلاد الإسلامية بأسماء لا عهد المنطقة العربية بها وخصوصاً الشهادات الآتية من باكستان والهند مثل شهادة « مولوى » و « أفضل المحدثين » ونحو ذلك ، وقد أدى تطبيق النظام الجديد إلى ظهور تقديرات جديدة لهذه الشهادات وكان فى ذلك بعض المفاجأة للطلاب الوافدين الجدد .

١ — وأضرب مثلا لذلك بشهادة الثانوية الخاصة ، التي تمنحها المملكة المغربية وقد دخل عدد من الحاصلين على هذه الشهادة كليات الجامعة الإسلامية منذ سنوات ، ولما عرضت هذه الشهادة على اللجنة استرعى نظرى كلمة « الخاصة » فأرسلت كتاباً رسمياً إلى وزارة التعليم بالمغرب أستفسر فيه عن مستوى هذه الشهادة وعدد سنوات الدراسة للحصول عليها ... الخ وجاء الرد يفيد أن هذه الشهادة يحصل عليها الطالب بعد دراسة ٩ سنوات منها ست سنوات ابتدائى ، ٣ سنوات إعدادى ، أى أنها شهادة تعادل « الشهادة الإعدادية » وقررت اللجنة — لأول مرة إلحاق الطلاب الحاصلين عليها بالسنة الأولى الثانوية بالمعهد الثانوى التابع للجامعة .

ورغبة فى إقامة العدل كاملا طلبت من الكليات أن توافى لجنة المعادلات بالملفات الخاصة بطلاب المغرب والفرق الدراسية التى هم فيها الآن ، وبعد الاطلاع على الملفات أعددت مذكرة لرئيس الجامعة بينت فيها أن اعتماد الشهادة الإعدادية المغربية فى دخول كليات الجامعة يجعل المؤهل الجامعى فى مستوى الشهادة الثانوية ، إذ أن التعليم الجامعى لا يقبل أن يلتحق به الحاصلون على الشهادة الإعدادية أو على أى شهاده أقل من الثانوية العامة ، وبناء على هذا لابد من تصحيح الخطأ الذى وقعت فيه الجامعة وذلك باعتبار السنة التى قضاها الطالب المغربى الحاصل على هذه الشهادة —

فى المكاية سنة دراسية فى القسم الثانوى وبذلك يتم تصحيح أوضاعهم على النحو التالى :

الطالب الذى فى السنة الأولى فى المكاية يقيد فى السنة الأولى الثانوية .

والذى فى السنة الثانية فى المكاية يقيد فى السنة الثانية الثانوية .

والذى فى السنة الثالثة فى المكاية يقيد فى السنة الثالثة الثانوية .

والذى فى السنة الرابعة فى المكاية ينزل إلى السنة الأولى ويعتبر نجاحه فى السنوات الثلاث نجاحا فى الثانوى ووافقت الجامعة على ذلك وتم تصحيح الأوضاع وضاع على طلاب المغرب ما أخذوه بغير حق ، وكان الغضب شديداً لدى هؤلاء الطلاب ضد مستشار الجامعة الذى ألحق بهم هذه الأضرار فى تصورهم وقد تعرضت بسبب ذلك إلى عدة مضايقات . . . ولكنها تهون فى سبيل إقرار الحق والعدل .

٢ — واكتشفت أنه توجد مراكز فى جدة لتزوير الشهادات وأختامها للوافدين الراغبين فى الالتحاق بالجامعات والمعاهد السعودية . وقصة ذلك .

أن وافداً تقدم إلى الجامعة للالتحاق بها وقدم الأوراق

المطلوبة ومن بينها الشهادة الثانوية الصادرة من الصومال ، وكشف الدرجات فى المواد التى درسها فى القسم الثانوى وكانها درجات عالية فى جميع المواد وكان من هذه الدرجات أنه حاصل على ١٠٠٪ فى اللغة ، الإنجليزية فقررت اللجنة استدعاءه للاستيثاق من حقيقة أمره ، وفى المقابلة تبين أنه ضعيف فى اللغة الانجليزية عن المستوى المناسب للشهادة الثانوية . فصرفته اللجنة على أن يعود بعد يومين ولم تخبره بشيء ولكن وقع فى نفوسنا أن الشهادة ليست له وأن مستواه لا يتناسب مع الشهادة المقدمة منه ، وأنه ربما تكون هذه الشهادة لغيره ونحو ذلك من الشك ، وأرسلت إلى كلية الشريعة الإسلامية بالجامعة لموافاة اللجنة بملف أحد الطلاب الصوماليين الذين التحقوا بها ، ولما أرسلت الكلية الملف المطلوب وفيه الشهادة الثانوية من الصومال أجرينا مطابقة بين هذه الشهادة والشهادة التى تقدم بها الطالب فوجدنا نظام الشهادة وشكلها العام متطابقاً كل المطابقة ، ولكن لفت نظرى أن الخاتم المستدير الذى ختمت به الشهادة أكبر قليلا من الخاتم الموجود فى شهادة الطالب ، وأن الكلمات بداخله وإن كانت متحدة إلا أن الخط يختلف بعض الشيء ، مما يدل على أنه خاتم مزيف .

وحضر الطالب فى الموعد وفاجأته بأن الجامعة اكتشفت أن شهادته مزيفة وأنها ستدخله السجن بسبب ذلك ، إلا أن يصدقنا القول ويخبرنا عن الجهة التى تقوم بهذا التزييف . وانهار الطالب

وقال : توجد مراكز لتزييف الشهادات في جدة وعندهم نماذج الشهادات من البلاد المختلفة وتبيع الشهادة الثانوية بستمائة ريال وقد اشتريت منها هذه الشهادة وملأوا لي البيانات وكل شيء .

وتم إبلاغ الجهات المسئولة لاتخاذ الاجراءات نحو هـــذه المراكز . أما الطالب فقد أجرينا له اختبارا وقررت اللجنة أن مستواه يسمح بالحاقه بالسنة الأولى الثانوية ، ورضى الطالب بذلك .

٣ — ومن صور تزوير الشهادات التي كشفناها شهادة صادرة من دار العلوم « ديوبند » بالهند وهي مكتوبة كلها بالخط الفارسي وليس بها أدنى عيب وهي شهادة تؤهل حاملها للقبول باحدى كليات الجامعة حسب المعادلة ، وهي صادرة في عام ١٣٩٨ هـ وبمقارنة هذا التاريخ بشهادة ميلاد الطالب تبين أنه يلزم أن يكون الطالب قد دخل السنة الأولى الابتدائية وعمره فقط ٣ ثلاث سنوات ، وذلك لأن مدة الدراسة ١٢ اثنتا عشرة سنة للحصول على مؤهل يعادل الثانوية العامة بينما عمر الطالب في تاريخ الحصول على الشهادة يبلغ ١٥ خمسة عشر عاما . ولكن أين التزوير والكتابة كلها سليمة ؟!!

تبين أن اسم الطالب كاسم والده « محمد » وأن هذه الشهادة حصل عليها الوالد في عام ١٣٩٨ هـ وكان ابنه قد بلغ الخامسة عشرة من عمره فأعطاه الوالد هذه الشهادة « النسخة الأصلية » ليلتحق بها في الجامعة الإسلامية . واكتفت اللجنة برد الأوراق وعليها عبارة

« لعدم صلاحية المؤهل » وبعد شهر تقريبا جاء الأب وابنه يعارضان قرار اللجنة التي كأنها لاتعرف أن هذا المؤهل معادل للثانوية العامة في معادلات الجامعة وأن عددا من الطلاب الحاصلين على مثله قد دخلوا الجامعة . وطلبني مدير الجامعة باعتباري رئيس اللجنة الذي يعتمد قراراتها . وعرفت الموضوع بمجرد أن رأيت الشهادة ، وتركت الأب المتحمس يعرض اعتراضه ، ثم طلبت منه شهادة ميلاد الطالب وقارنت بين التواريخ ، واسقط في يد الأب ، وقلت له أمام مدير الجامعة لقد رفضت اللجنة المؤهل رفضا مهذبا ولم ترض أن تقول إنك مزور استعملت قد المؤهل الخاص بك لمصلحة ابنك ونسبته إليه زورا ، وظهر الخزى عليه . وعجب مدير الجامعة من الدقة المتناهية لأعمال اللجنة التي اكتشفت من قبل حقيقة الثانوية الخاصة الصادرة من المغرب والتي اكتشفت مراكز تزوير الشهادات في جدة والتي اكتشفت مثل هذا التزوير وما ذلك إلا لأنها الآن تحت رئاسة مستشار الجامعة الذي كان يشغل وظيفة الأمين العام المساعد في جامعة الأزهر .

وقد ظهر أثر هذا التقدير عندما تقدمت باستقالتي في آخر هذا العام ، وأصر مدير الجامعة على عدم قبولها ، وقال : والله إنا نحبك . ثم قدم ترضية مناسبة سأذكرها في موضعها من هذا العام ١٩٧٨ م .

وقويت ثقة الجامعة في كل مايتولاه « سماحة الأستاذ الدكتور

مستشار الجامعة ، حسب التعبير الذى يخاطبنى به رئيس الجامعة عند إحالة أى موضوع إلىّ .

• • •

وفى هذا العام طلبت الجامعة منى أن أتولى إعداد « دليل الجامعة » وكان المعتاد أن تشكل له الجامعة لجنة تقوم على تحريره وطبعه ، ولكن مدير الجامعة طلب منى ذلك شفويا واتخذت الخطوات لجمع معلومات الدليل واستكملته فى هدوء تام دون أن أخبر مدير الجامعة بالخطوات والمراحل كما يفعل البعض ممن يحبون إظهار مجهوداتهم فى كل مايقومون به .

وبعد شهرين تقريبا قال لى مدير الجامعة — وأنا فى مكتبه — كنت طلبت منك أن تعد « دليل الجامعة » فهل فعلت فيه شيئا . قلت : « إن الدليل قد اكتمل وهو على مكتبى الآن ، قال : أرجو أن أرى ماتم ، وأحضرت الدليل وأعطيت أوراقه المجموعة إلى مدير الجامعة واستمهلنى لمدة أسبوع لمراجعة الاوراق والبيانات — وهى بيانات موثقة من الجهات الصادرة منها — وبعد أسبوع استدعانى وطلب فى عبارة رقيقة إن كنت استطيع ، أن أسافر إلى مكة وأشرف على طبع هذا الدليل فى مطبعة مكة ، وفى ذات الوقت أشرف على طبع كتيب عن مناسك الحج للشيخ عبد العزيز بن باز الرئيس العام لدار الافتاء والبحوث والدعوة — وسافرت إلى مكة محرما بالعمرة وتاركا زوجتى وأولادى بالمدينة المنورة ،

ونزلت فى مكة عند أخى وصديقى الشيخ عبد المتعال العقباوى وكان مسكنه فى عمارة المفتى قريبا من الحرم وقد أتيح لى مدة أسبوع أن املأ النفس متعة وعبادة وصلاة فى الحرم الشريف ، كما أتيح لى أن أزور إخوانى العلماء فى جامعة أم القرى بمكة ، وقد توالت دعواتهم لى وللشيخ العقباوى لدرجة أننا لم نوقد نارا على طعام فى مسكننا فى هذا الأسبوع . وقد قال الشيخ العقباوى فى اجتماع أخوى على الغذاء : أخبركم يالإخوانى أننا قد انشأنا الطريقة العدوية ، وأنى مريد الشيخ هنا فى مكة وأنتظر أن يستمر إكرامكم لى . وقال أحد الجالسين : وما مبادئ هذه الطريقة . وقلت على الفور مبادئنا أننا لا نطلب ولا نرد ولا نعطى ، وثار الضحك على مبدأ ، « ولا نعطى » .

وقضيت الأسبوع فى هذا الجو الأخوى الحبيب وعدت إلى المدينة المنورة بعدما أنجزت المهام التى كلفت بها ، وكان مدير المطبعة يتعجب من استعجالى لإنجاز العمل حتى قال: إن لجنة كانت تشرف على طبـــع الدليل وتمكث خمسة عشر يوماً . تسعد بالصلاة فى البيت الحرام وتحصل على بدل السفر وتستريح من أعباء وظيفية أخرى . وقلت : إن مكاسب المادة ليست فى حسابى ، وأنا أريد إنجاز العمل فى أقل وقت ممكن .

وفى هذا العام ١٩٧٨م قدمنى أخى وصديقى الأستاذ الدكتور/ محمد شعبان إسماعيل إلى الإذاعة السعودية وعرفهم بى ، وتعاقدت

معهم على تقديم حديث الصباح في يوم الأحد من كل أسبوع ، وكان النظام في التعاقد أن يتم ذلك كل أربعة شهور ، يأتي للمتعاقد خطاب من هيئة الإذاعة السعودية يشكره على تعاونه ويبلغه برغبة الإذاعة في استمرار التعاون لمدة أربعة شهور أخرى بدءاً من شهر كـذا إلى شهر كذا — وبموافقة الطرف الآخر يكون التعاقد تاماً .

وبعد فـترة من الوقت أسندت إلى الإذاعة الاشتراك في الندوات التي تجريها وتذيعها تحت عنوان «حديث المدينة» و«ندوة العلماء» و«روضة المعرفة» وهي ندوات مذاعة لمدة نصف ساعة كل ١٥ خمسة عشر يوماً يشترك في الندوة اثنان من العلماء مع المذيع الذي يتولى الأسئلة التي تعد له سلفاً ، وما عليه إلا أن يلقيها .

وقـد اشتركت في هـذه الندوات مع الأستاذ الدكتور / محمد سيد طنطاوي أستاذ التفسير بالدراسات العليا في الجامعة الإسلامية قبل أن يسند إليه منصب الإفتاء في جمهورية مصر العربية والأستاذ الدكتور عز الدين على السيد أستاذ ورئيس قسم البلاغة والأدب بكلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية ، وقد كتب الله له الشهادة بسبب صدم سيارة له في الطريق العام ودفن في البقيع ، عليه رحمة الله ، والأستاذ الدكتور على عبد اللطيف ، والأستاذ الدكتور محمد شعبان اسماعيل وغيرهم .

واستمر التعاون مع الإذاعة في أحاديث الصباح والندوات

قرابة ست سنين اجتمع فيها لدى الإذاعة من أحاديثى وندواتى الشيء الكثير والذى من حقها أن تعيد إذاعته فى أى وقت — دون مقابل — حسب شروط الاتفاق ، وقد استمرت الإذاعة على إذاعة هذه الأحاديث — فى فترات متقطعة — على مدى سنوات بعد سفرى إلى مصر ، ويخبرنى إخوانى بما يسمعونه منها ، والعلماء يسعدهم ذلك فهو من باب العلم الذى ينتفع به والذى يتكرر ثوابه كلما تكرر نفعه للناس .

ومما يحمد لهيئة الإذاعة والتليفزيون فى المملكة العربية السعودية أنها تصرف مكافأة الأحاديث عقب تسجيلها مباشرة فى نظام سهل ويسير ، فكنت أسجل الأحاديث الأربعة فى اليوم الأول من كل شهر . أصل إلى الاستوديو فى المدينة المنورة فى الساعة العاشرة صباحا وأبدأ التسجيل فوراً وانتهى منه قبل الحادية عشرة وآخذ استمارة الصرف التى يكون الموظف قد أعدها خلال التسجيل وأذهب بها إلى الخزانة وأصرف المكافأة وأخرج من الاستوديو فى الساعة الحادية عشرة وقد انجزت كل شيء . ساعة واحدة تسجيل وتحرير استمارة وصرف المكافأة .

ومثل هذا العمل يستغرق أياماً ومتاعب ومشاوير وسؤالاً عن الاستمارة واعتمادها وعن الميزانية وإعدادها ، مع ما فى ذلك من الضيق النفسى والاحساس بالمطل الذى هو من الظلم « فمطل الغنى ظلم » فى تليفزيون وإذاعة جمهورية مصر العربية التى سبق انشاؤها

كل الإذاعات العربية ولكن النظام فيها متخلف عن الجميع ، والوزير القائم على أمرها مشغول بما يتصور أنه الأهم فيبذل غاية ما عنده من الجهد فى إعداد القنوات الفضائية والأقمار الصناعية ومهرجانات السينما والأغانى واحتفالات الإذاعة والتليفزيون ولا يلتفت إلى حقوق الناس وتأخرها بل وضياعها عندما ييأس أصحابها من كثرة المطالبة ، ليس عيبا أن نتعلم من غيرنا حتى ولو كنا نحن المعلمين له قبل ذلك .

وقد حدث فى تعاونى مع الاذاعة أننى ذات مرة عند كتابتى لنصوص الأحاديث التى سأسجلها لم أجد ورقا يكفى كتابة كل حديث على صفحتين ، فكتبت الحديث من ورقة واحدة على وجهها وظهرها ، وسجلت الأحاديث الأربعة وسلمت الورقات الأربع التى ترسلها إذاعة المدينة — عادة — إلى هيئة الاذاعة فى جدة ، وبعد ما وصل المكتوب على هذا النحو إلى الهيئة فى جدة ، اعتبرت الهيئة ذلك من الإهانة لها وعدم الاكتراث بها ، وقررت الهيئه إيقاف التعاون معى وعدم تسجيل الشهر الباقى فى العقد ، ولم يخبرنى مدير إذاعة المدينة المنورة بما حدث ، وذهبت يوم التسجيل — كالمعتاد — لتسجيل أحاديث الشهر ، وإذا به يخبرنى فى خجل شديد قرار الهيئه فى جدة ، ويخفف الأمر بأن الإيقاف لهذا الشهر فقط وغضبت غضباً شديداً لتفاهة هذا المنطق ، وغباء هذا التصرف وقلت : أولا ليست الكتابة على صفحتين فى ورقة واحدة دليلا على الاستهانة كما تصور هؤلاء ، فإن المصحف الشريف كتبت آياته

على صفحتين « وجه وظهر » ولم ير أحد من عباد الله أن هذا فيه شيء من الإهانة ، ولو كانت الكتابة على صفحة واحدة تدل على العناية والتكريم لكان واجبا أن ينعقد إجماع المسلمين على ذلك في كتابة المصحف الشريف !!

وثانياً : أنا لست عاملا عند هذه الهيئة توقف عملى متى تشاء وتبدؤه متى تشاء ، ولو أن خادماً فى أسرة أخطأ — على فرض حدوث الخطأ — مايكون جزاؤه أن تقول له الأسرة : خذ ملابسك وانصرف فقد أوقفناك عن العمل . وهذا يصور بشاعة مافعلته الهيئة الموقرة !!

ثالثاً : يجب أن تبلغ الهيئة — والخطاب موجه إلى مدير الاستديو بالمدينة — أن مايأخذه العلماء من الريالات ليس أفضل عما يقدمونه من العلم ، وأنهم بذلك هم المتفضلون وليسوا فى المكانة الأدنى التى تقبل الأمر والنهى من الغير !! .

وانتهى الشهر وجاء الخطاب من الهيئة يطلب استمرار التعاون معى ، ولما عرض الخطاب على كتبت عليه أعتذر عن عدم استطاعتى التعاون معكم بعد الإهانة التى لقيتها منكم . وقطعت مابينى وبين الإذاعة السعودية طوال عام كامل قبل طلبى إنهاء ندبى إلى السعودية .

وقد حاول مدير الاستديو جاهداً أن أقبل الاشتراك

فى الندوات بحجة أن الاعتذار كان عن حديث الصباح ، ولكنى لم أقبل لأن نصوص الندوات تذهب إلى الهيئة فى جدة ، وأكون متناقضاً مع نفسى إن قبلت .

ووسط مدير الاستديو إخوانى من العلماء لاقناعى بالعدول عن موقفى ولكنى أصررت قائلا إن هذا الموقف فى مصلحة العلماء الذين يتعاملون مع الاذاعة ، فدعونى أؤكد هذه المصلحة التى هى عندى أغلى من الماديات ، حتى لايتكرر هذا الموقف مع أحد غيرى .

وقطعت مابينى وبين الاذاعه السعودية بعد تعاون استمر ست سنين .

وقبل نهاية عام ١٩٧٨ م بشهرين تقريباً تقدمت للجامعة بمشروع لإصلاح بعض الأوضاع فى الكليات وتحديد الأقسام العلمية فيها ورئاسة هذه الأقسام وعضويتها واختصاصاتها ، وأعطيت هذا المشروع لمدير الجامعة الذى طلب منى أن أمهله لمدة أسبوع حتى يطلع على المشروع ويدرسه .

وبعد الأسبوع ذهبت إليه وسألته عن رأيه ، فقال : لاحاجة لهذا المشروع ونحن كده زين . قلت له : إن الأمر يحتاج إلى مناقشة فقال : أنا مدير الجامعة وأقول إنه لاداعى إليه . وأعتبرت هذه العبارة إهانة لى . فقلت : أنا لم أحضر إليكم لتقول لى إنك مدير

الجامعة ولكن مهمتى أن أصحح ماأراه من أخطاء، وحيث إنه لاتفاهم فسترى ماذا أفعل . ودخلت إلى مدير المكتب وطلبت ورقة بيضاء كتبت فيها رجاء عدم تجديد عقدى بعد هذا العام، ودفعت بها إلى مدير الجامعة الذى قال — بعد قراءتها — لا : يا دكتور عبد الرحمن . . أنت غاضب . أنت غاضب . قلت نعم. أنا غاضب ولكن أعرف ماذا أفعل . قال المدير : والله إنا نحبك . قلت : حب إيه ده، وتقول لى أنامدير الجامعة !!

وكان فى المكتب الدكتور أكرم العمرى رئيس قسم الدراسات العليا وهو عراقى — وقد نغرفاه وظهرت على وجهه كل علامات الاستغراب لهذا الذى « يطيح » فى مدير الجامعة الذى بيده إنهاء عقد أى فرد متى شاء .

ورد المدير ورقة الاستقالة إلى فأخذتها ، ولما كنت جاداً فيما أفعل وليس فى هذا العمل مناورة فقد ذهبت بهذه الورقة إلى الأمين العام للجامعة الشيخ «عمر فلاته» ، وهو أفريقى طيب ولد فى السعودية — وقلت له : ياشيخ عمر حـــدث بينى وبين الشيخ عبد المحسن العبادى كذا وكذا وهذه الورقة قدمتها إليه وقد ردها وأنا أعطيها لك لتقبلوها متى تشاءون .

قال الشيخ عمر : يادكتور عبد الرحمن . المدينة خير لهم لو كانوا يعلمون . قلت : نعم والله إنها خير ، ولكنكم بمعاملتكم

هذه تصدون الناس عن الخير : قال : لاحول ولا قوة إلا بالله ، وانتهى الموقف .

وكان وضعى الوظيفى فى مصر حين قدمت طلب عدم التجديد كالآتى : —

شغلت وظيفة الأمين العام لجامعة الأزهر — بعد اعتذارى — بمن هو أحدث منى فى النظام الوظيفى والأقدمية . وهى وظيفة واحدة بدرجة وكيل وزارة ولا يوجد غيرها . وإذا عدت إلى مصر فليس أمامى إلا أن أكون مرؤوساً لمن كنت متقدماً عليه وأنا لاأقبل ، فماذا تخبىء الأيام لى من قدر الله ؟ لم أفكر فى شىء من هذا ولكنى رأيت موقفاً اعتبرته إهانة لشخصى فتصرفت بما يرد هذه الإهانة بغير تفكير فيما بعد ذلك مما أترك أمره لله .

ثمرة المؤمن أغلى من كل مناصب الدنيا ومكاسبها وقد اخترت الأغلى .

ومضى شهران على هذا الموقف ، وجاء موعد سفرى إلى القاهرة للإجازة الصيفية ، وقبل السفر بأيام أرسل إلى مدير الجامعة وسألنى : متى السفر ؟ قلت بعد ثلاثة أيام ، قال : أرجو أن توصل هذه الخطابات إلى لجنة التعاقد فى القاهرة . قلت : نعم . قال : ولك موضوع عند شئون العاملين اذهب لتعرفه قبل السفر . قلت ماهو ؟ قال : تعرف هناك — وهذه طبيعة القوم

« لايرجعونك » وسرت فى الطريق إلى شئون العاملين وعندى « هاجس » أن يكون قد أنهى إعارتى، وانتظر إلى هذا الوقت الضيق حتى يؤذينى بعدم إمكان التصرف فى أثاث المنزل وأجهزته التى أعددتها على نحو جيد . وبذلك يكون قد تعمد إيذائى ورتب له .

ثم قررت وأنا سائر إلى شئون العاملين : لو كان الأمر كذلك فسأعود إليه وآخذ حقى منه بإسماعه مالم يسمعه من أحد من قبل فإنه يكون ظالماً ، ولا حرمة لظالم .

ولما وصلت إلى إدارة شئون العاملين قال « حامد » مدير الإدارة . من مثلك ياعم ؟ إيه الحب ده كله ؟ قلت : أفصح ياحامد فأنا ضيق الصدر . قال : إن المدير قرر لك خمس علاوات استثنائية فى العقد الجديد ، والله مافعلها قبل ذلك لأحد . قلت ياحامد : إن الريالات لاتغنى عن حسن العلاقة بين الناس ومحبتهم وانصرفت ولم أعد إلى المدير ولم أره إلى أن سافرت . ووجدت أنها ترضية منه خشية ألا أعود .

وبعد انتهاء الاجازة الصيفية عدت إلى عملى فى السعودية مستشاراً للجامعة الاسلامية ، وفى نهاية هذا العام ١٩٧٩ م ، انتهت مدة الشيخ عبد المحسن العبادى فى إدارة الجامعة وعين الشيخ عبد الله زايد مديرا للجامعة ، وقد عرف المدير الجديد فى وقت مبكر نشاطى وتجديدى وامكاناتى العلمية والادارية حتى إنه كان يعهد إلى بكتابة بعض المقالات التى يريد نشرها وبعض

الموضوعات التي تطلب منه لالقائها في ندوات خارج السعودية :
وتوثقت الصلة بيني وبينه مما شجعني على أن أطلب منه أن يغير وضعي الوظيفي وأن أكون عضواً في هيئة التدريس في إحدى كليات الجامعة ، وقد وعد بذلك .

وفي هذا العام أعددت دليل الجامعة للمرة الثانية ، وهذا الدليل تصدره الجامعة كل عام وتضم إليه البيانات والتغييرات الجديدة التي تحدث في الجامعة خلال العام الماضي .

وأشرفت على طبع مجلة الجامعة وكان لي مقال فيها عن الشيخ عبد الرحمن السعدي كواحد من أعلام العلماء في المملكة العربية السعودية والذي عاصرته — في عنـــيزة — في بعثتي الأولى إلى السعودية من عام ١٩٥٣ — ١٩٥٨م والذي توفاه الله وحملت نعش جنازته حبا له وتقديراً لعلمه .

ولقد رأيت من الوفاء لهذا العالم الفاضل الواهد أن أكتب عن علمه ونشاطه ومؤلفاته وتلاميذه وحبه لمصر الذي تجلى في خطبه المنبرية في حرب أكتوبر ١٩٥٦ م على عكس ماحدث من الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ في خطبته بالمسجد الكبير بالرياض الذي أظهر فيها شماتته بما أصاب المصريين القبوريين !! حتى قال وهكذا يهلك الله الظالمين بالظالمين .

لقد كان في أعماق هذا الرجل حقد قديم بسبب الحرب الوهابية

التي كانت بين المصريين بقيادة طوسون بن محمد على باشا ثم بقيادة إبراهيم بن محمد على باشا ضد الحركة الوهابية التي يقودها الشيخ محمد بن عبد الوهاب الذي ينتسب إليه الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ المفتى الأكبر والشيخ عبد اللطيف آل الشيخ مدير المعاهد والكليات العلمية السعودية في ذلك الوقت ، ومازال آل الشيخ هم القائمين على التعليم الديني والوعظ والافتاء والبحوث العلمية في المملكة العربية السعودية ويتبعهم عدد من المعـــاهد العلمية المنتشرة في بلاد السعودية وبخاصة منطقة نجد التي فيها بلدة الدرعية ، مولد زعيم الحركة الوهابية الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

وهي حركة متشددة يسهل على المنتسبين إليها أن يرموا الناس بالكفر لاتفه الأسباب ، وهو تسرع مقيت . وقد تعرضت له وأنا في بعثتي الأولى في عنيزة ، فقد كنت اكتب خطابا لوالدتي واخوتي في القاهرة وأريد أن يدرك الطائرة التي تأخذ المسافرين والخطابات في كل أسبوع ، وفي أثناء انهماكي في الكتابة جاء الشيخ حمد بن سليمان — أحد المدرسين في معهد عنيزة — يقول : ياأستاذ عبد الرحمن ما رأيك في عبارة هذا الكتاب ومن غير أن أنظر إليه أشرت بيدي قائلا : انتظر والنبي ياحمد شوية . وفورا قال حمد : ياأستاذ . . كفرت وأنزعجت من كلمة الكفر ، وقلت لماذا ؟ قال : لأنك قلت والنبي ومن حلف بغير الله فقـــد أشرك ، وأغلقت الورقة التي كنت اكتب فيها وقلت ياحمد هل هذا يمين ؟

وهل أنا حلفت على شيء أفعله أولا أفعله ؟ وهى اليمين المنعقدة ثم شرحت له الفرق بين اليمين المنعقدة واليمين الغموس واليمين اللغو التى قال الله فيها « لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان ... الآية » وقلت له :

ومع هذا فإنى لم أحلف فى كلامى لك وإنما رجوت بمحبتك للنبى أن تمهلنى بعض الوقت ، فأين الخطأ فى هذا ؟ ثم إن رسول الله ﷺ قال : « من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما ، إن كان كما قال وإلا ردت إلى صاحبها » فأنت الآن وضعتنى ووضعت نفسك فى مأزق ، فأحدنا يصيبه وصف الكفر بسبب ماقلت ، فلماذا تتسرعون بكلمة الكفر ؟ قل لى أخطأت . أذنبت . أثمت . عصيت . . . . ولا تقل كفرت .

قال : والله يا أستاذ هكذا تعلمنا !! ، ولكن كثرة سفر علماء الأزهر وعملهم فى التدريس بالسعودية واحتكاكهم العلمى مع علماء نجد وغيرهم خفف من هـــذا التطرف واقترب بهم إلى الوسطية التى هى سمة الإسلام الظاهرة .

لم يكن الشيخ عبد الرحمن السعدى شيخ عنيزة من هذا النوع المتشدد فقد درس فى الأزهر ثلاث سنين كما أخبرنى بذلك شخصيا ، ولم يكن من آل الشيخ رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته .

وفى نهاية العام الرابع لعملى فى السعودية كتبت إلى مدير الجامعة الشيخ عبد الله زايد أقول له : أترضى أن أكون الوحيد فى الجامعة الإسلامية الذى يحمل درجة الدكتوراه ولا يعامل على أساسها ؟ وبعدها أصدر مدير الجامعة قرارا يقضى بتعيينى عضوا فى هيئة التدريس « أستاذ امساعدا » فى كلية الدعوة الإسلامية ، واتفق معى شفويا أن آخذ نصف جدول وأستمر فى مكتبى وعملى مستشارا للجامعة فإنه لايمكن الاستغناء عنى فى هذا الموقع .

وذهبت إلى كلية الدعوة فلم أجد نصف جدول وإنما وجدت الفرقة مقسمة إلى فصلين ومن يقوم بتدريس مادة معينة عليه أن يدرسها فى الفصلين كليهما ولا يمكن عمليا وتربويا أن يفصل بينهما ورضيت أن آخذ جدولا كاملا فقد كان المقرر لكل فصل ٤ ساعات لمادة الفقه فى الأسبوع . وصار هذا العبء إضافة إلى عملى الأول وأنا سعيد بذلك فإن حبى للتدريس وتعليم ابناء المسلمين لايقاوم .

وبقيت أدرس مادة الفقه فى كلية الدعوة سنة كاملة . وفى السنة التالية جاء رئيس الدراسات العليا يستشيرنى فى استصدار قرار بنقلى إلى قسم الدراسات العليا ، ووافقته على ذلك .

وفى العام الخامس فى السعودية عام ١٩٨٢ كنت أعمل أستاذا بالدراسات العليا بالاضافة إلى عملى مستشارا للجامعة ، وقد نظمت وقتى للقيام بهذين العملين فجعلت يومى الثلاثاء والاربعاء للعمل المكتبى وباقى أيام العمل الأسبوعية لمقابلة طلابى الذين اشرف

على رسائلهم للماجستير والدكتوراه ، واستمر عملي على هذا النحو إلى نهاية البعثة فى عام ١٩٨٥ م .

وكنت فى عام ١٩٨٣ م قد قدمت استقالتى من جامعة الأزهر للإسباب التى ذكرتها تفصيلا فيما سبق (١) .

وسافرت إلى السعودية للعام السابع من غير حاجة إلى موافقة جامعة الأزهر فقد أصبحت حرا من قيد وظائفها .

وبقيت أستاذا فى الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية إلى أن طلبت عدم تجديد عقدى بعد نهاية العام الثامن ، وقبل سفرى بشهر واحد أحالت الجامعة على رسالتين ، ماجستير ودكتوراه ، لمناقشتها قبل السفر ، وبالرغم من أن المكافأة مغرية وأنا على سفر نهائى فقد كتبت على خطاب الإحالة : أعتذر لضيق الوقت وكثرة الواجبات ولم أرض أن أختم حياتى العملية فى الجامعة الاسلامية بالتفريط فى الأمانة الذى قد يرضاه بعض الناس ولكن الله لا يرضاه .

العودة إلى القاهرة :

وعدت إلى القاهرة فى صيف عام ١٩٨٥ م وقد بلغت من العمر اثنين وستين عاماً ولم أبلغ سن المعاش بعد ، وكان عودتى حسب رغبتى مع أنه لم يكن لى عمل ينتظرنى أو انتظره ، ولكن

(١) انظر ٥٧ وما بعدها .

المقادير تجرى بإرادة الله وحده ، فبعد أسبوع من وصولى حضر إلى منزلى فضيلة الأستاذ الدكتور رءوف شلبى عميد كلية الدعوة الاسلامية وقال : إن جدول تدريس الفقه لجميع فرق الكلية ينتظرك ، وفرق الكلية أربع وكل فرقة لها محاضرتان فى الأسبوع فيكون مجموع المحاضرات فى مادة الفقه ثمانى محاضرات فى كل أسبوع وهو نصاب كامل لجدول التدريس لدرجة أستاذ .

وكتب عميد الكلية — بعد موافقتى — إلى جامعة الأزهر لتعيينى أستاذاً غير متفرغ لتدريس مادة الفقه فى كلية الدعوة الاسلامية وصدر القرار بذلك فى بداية العام الجامعى ١٩٨٥ — ١٩٨٦ من مجلس الجامعة وكان رئيس الجامعة فى ذلك الوقت هو الأستاذ الدكتور محمد السعدى فرهود وهو صديق قديم وقد هنأنى بالعودة قائلا : إن الجامعة سعيدة بعودة نشاطك إليها — وكان على أن أبدأ أثناء الصيف فى تحضير دروس المنهج المقرر على الطلاب فى الفرق الأربع ، فمقرر السنة الأولى (كتاب الطهارة والصلاة) ومقرر السنة الثانية (الزكاة والصوم والحج) ومقرر السنة الثالثة (فقه المعاملات) ومقرر السنة الرابعة (أحوال الأسرة والمواريث) وقد اقتضى إعداد هذه المناهج أن أعمل بنشاط ليلا ونهارا فى البحث والتدوين والدفع إلى المطبعة لإعداد كتاب لكل فرقة ، وقبل نهاية السنة الدراسية كانت فى أيدى الطلاب الكتب التى تغطى المنهج المقرر عليهم . وقد أسميت الكتاب « المفيد فى الفقه الاسلامى » كعنوان عام لكل الأجزاء ،

وبين قوسين تحت العنوان تحديد منهج هــذا الجزء (الطهارة والصلاة) (الزكاة والصوم والحج) وهكذا .

وفى الامتحان كنت رئيس لجنة الكنترول للشهادة العالية ومعى مجموعة من المدرسين المساعدين ، وقد أدوا العمل معى خير الأداء وكانوا مثال الطاعة والرغبة فى تعلم نظام التصحيح والمراجعة والتدوين والسرية وإعداد النتيجة فى هدوء تام بغير صخب ولا ضجيج .

وفى العام الثانى راجعت الكتب وزدت عليها كثيراً من أبواب الفقه التى ليست مقررة فى المنهج ولكن من باب استكمال الكتابة فى جميع أبواب الفقه الاسلامى وأسميت الكتاب بأجزائه الخمسة «الوسيط فى الفقه الاسلامى» وجعلته مرجعاً يرجع إليه الطالب بعد تخرجه ومباشرته وظيفة الدعوة فى المساجد ، وعنيت عناية خاصة بكتاب المواريث وبسطت قواعده ووضعت فيه مسائل فى الميراث محلولة عقب كل باب من أبواب الميراث ، وجعلت فيه دراسة خاصة للوصية الواجبة التى صدر بها القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦م والذى لم يأخذ به أى بلد إسلامى غير جمهورية مصر العربية ، وانتهيت فى هذه الدراسة إلى أن الأخذ بهذا النظام يتصادم مع كثير من قواعد الميراث ويعطى الأبعد قرابة نصيباً فى الميراث أكثر من نصيب الأقرب ، كما يعطى بالوصية الواجبة ابنة الابن المحجوبة بابنتين فأكثر نصيبا يعادل نصيب والدها المتوفى فى حدود الثلث

وهو يزيد عن نصيبها لو كانت وارثة مع بنت واحدة ، ويزيد عن نصيب البنت الصلبية لو كانوا أربع بنات فتأخذ بنت الابن الثلث نصيب والدها المتوفى وتأخذ كل بنت السدس لأن نصيب البنات الأربع لايزيد على الثلثين ، وهكذا قدمت فى الدراسة عشر مسائل كلها مخالفات شرعية بسبب قانون الوصية الواجبة .

ولما كانت هذه الدراسة غير مسبوقة رغم مرور قرابة أربعين سنة على صدور القانون فقد رأيت من واجبى أن أنشرها على نطاق واسع فنشرتها فى ثلاثة أعداد فى مجلة الأزهر تحت عنوان « موضوع للمناقشة » لعل من العلماء من يناقشنى فيما كتبت ومضى الزمن سنين عدداً ولم يحدث أى مناقشة ، وأرسلت الدراسة بعد أن طبعتها فى كتيب عنوانه « الوصية الواجبة » إلى مجمع البحوث الإسلامية بعدد أعضائه وإلى أعضاء لجنة الفتوى بالأزهر وإلى دار الإفتاء وإلى وزارة الأوقاف وإلى إدارة الفتوى والبحوث والدعوة بالمملكة العربية السعودية ورئيسها الشيخ عبد العزيز ابن باز فى ذلك الوقت .

وصدر قرار فى عام ١٩٨٧ م باختيارى عضواً فى لجنة علوم القرآن بالمجلس الأعلى للشئون الاسلامية التابع لوزارة الأوقاف المصرية .

وفى عام ١٩٩٢م تم انتخابى عضوا فى مجمع البحوث الاسلامية

بالأزهر الشريف — وهو أكبر مجمع علمى إسلامى يفصل فى المشكلات التى تعرض عليه ويبدى رأيه فى المستجدات التى تحتاج إلى اجتهاد فقهى خاص ، وهو بديل عن « هيئة كبار العلماء » التى كانت بالأزهر الشريف وألغاها قانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وأنشأ هذا المجمع بديلا عنها.

ونظام العضوية فى المجمع يقتضى أن يقدم العالم طلب ترشيحه للعضوية ويزكيه اثنان من أعضاء المجمع ثم تجمع الطلبات المزكاة وتعرض الأسماء فى جلسة سرية لمجلس المجمع ويتم الانتخاب كتابة فى ورق مطوى ويتم فرز الأصوات وتعلن اللجنة فى ذات الجلسة أسماء الذين فازوا بعضوية المجمع وعدد الأصوات التى حصل عليها كل واحد منهم ويشترط أن تكون أكثر من نصف عدد الحاضرين ، وتملأ الأماكن الخالية بالحاصلين على أعلى الأصوات ، وقد فاز فى هذا الانتخاب لملء ثلاثة أماكن كل من :

١ — الأستاذ الدكتور عبد الرحمن العدوى . أستاذ الفقه بالأزهر

٢ — الأستاذ الدكتور عبد العزيز بدران . وزير الصحة الأسبق

٣ — الأستاذ الدكتور محمد شوقى الفنجرى . أستاذ الاقتصاد الاسلامى

واتصل بى الأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر مهنئاً بفوزى فى الانتخابات واختيارى عضوا فى مجمع

البحوث الإسلامية وشكرته على هذا الاتصال فقد كان أول المهنئين .

وصدر القرار الجمهورى بتعييننا نحن الثلاثة وهنأنا فضيلة الإمام الأكبر جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر فى أول جلسة حضرناها كما هنأنا أعضاء المجمع الكرام .

وصرت عضوا فى مجمع البحوث الإسلامية منذ عام ١٩٩٢ م واخترت عضوية ثلاث لجان لمباشرة النشاط العلمى فى نطاقها وهى « لجنة البحوث الفقهية » « لجنة علوم القرآن » « لجنة السنة والسيرة » .

وكان تعيينى فى المجمع فى المكان الذى خلا بوفاة الأستاذ الدكتور محمد الطيب النجار رئيس الجامعة الأسبق ، ومن التقاليد فى المجمع أن يلقى العضو الجديد كلمة عن سلفه الذى عين هو فى مكانه ، فجمعت المعلومات من أسرته وأضفت إليها ما كان بيننا من علاقة طيبة ، وكنت قد عاتبته على ما فعله معى مما أدى إلى استقالتى من الجامعة فقال لى : عتابك على العين والرأس ، وقد كتب الله لك أكثر مما تحب ، وكان قوله هذا ترضية كافية ، وقد ذكرت ذلك فى كلمتى عنه تعبيرا عن حسن الخلق والرجوع إلى الحق والاعتراف به ، رحمه الله رحمة واسعة وغفر لنا وله آمين .

وفى عام ١٩٨٨ م انتهت مدة الأستاذ الدكتور محمد السعدى فرهود فى رئاسة الجامعة وتولى رئاستها الأستاذ الدكتور

عبد الفتاح الشيخ ، وكان عميد كلية الدعوة الأستاذ الدكتور رؤوف شلبي قد عين وكيلا للأزهر ، وتولى عمادة الكلية الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم الجيوشي ، وكتب فضيلته لرئيس الجامعة يطلب تجديد تعييني أستاذاً غير متفرغ لعامين آخرين حيث إن قرار التعيين يصدر لمدة عامين ، ولكن رئيس الجامعة أثار إشكالا مؤداه أنه لا يوجد قسم للفقه في كلية الدعوة وأن الأمر يقتضي عند طلب تعيين أستاذ غير متفرغ — لتدريس مادة ما — أن يحصل على موافقة القسم المختص بهذه المادة ثم مجلس الكلية ثم يرفع إلى مجلس الجامعة ، وعلى هذا فإن هذا الطلب يجب أن يأتي من كلية الشريعة التي فيها قسم الفقه وليس من كلية الدعوة . مع أن المطلوب هو تجديد التعيين الذي استمر عامين ووافق عليه مجلس الجامعة ومع أن اللائحة التنفيذية ليس فيها شرط وجود قسم في الكلية التي ترغب في تعيين أستاذ غير متفرغ لتدريس المواد التي سيقوم بتدريسها ، وقد قابلت رئيس الجامعة وأخبرته بهذا وقلت له : إنني مشارك في إعداد لائحة الأزهر وجامعته وأعرف كل ما فيها ، ولكنه أصر على موقفه ، وتعثر التجديد ، ولكني قبلت أن أستمر في تدريس مادة الفقه لجميع طلاب كلية الدعوة حسبة لوجه الله تعالى ، وأتحمل نفقات مواصلاتي من مسكني في مدينة نصر إلى الكلية في الدراسة ثلاث مرات في الأسبوع بما يكلفني في الذهـــاب والإياب في كل شهر قرابة ١٢٠ ج مائة وعشرين جنيهاً مصرياً .

وفعلا قمت بالتدريس سنة كاملة بغير أجر ولم أتخلف خلال هذه السنة عن محاضرة واحدة والحمد لله .

وفى بداية العام التالى طلبنى الإمام الأكبر شيخ الأزهر الشيخ جاد الحق على جاد الحق فذهبت إلى مكتبه وقال لى : عرفت موضوعك من عميد الكلية ، ولماذا لم تبلغنى به فى حينه ؟ فقلت أحببت أن أعمل شيئاً يبقى لى عند الله ، وتعليم العلم من الصالحات الباقيات ، ولو أن تعليم طلاب الكلية لم يتيسر لى فإنى أستطيع أن أتخذ مجلس علم فى مسجد كبير أعلم فيه الفقه للراغبين من المسلمين . قال الشيخ : ولماذا مسجد كبير وعندك الجامع الأزهر تتخذ فيه مجلس العلم كما تشاء . ثم أردف : إنى اتفقت مع عميد كلية البنات للدراسات الإسلامية على أن يكون تقديم الطلب عن طريق قسم الفقه فيها ومجلس الكلية ، وما عليك إلا أن تقابله لإتمام ذلك ، وفعلا تقدمت بالطلب .

وكان عميد الكلية الأستاذ الدكتور محمد رشدى إسماعيل وهو أخ كريم وعالم فاضل فأتم كل الإجراءات فى الكلية وأرسل الطلب إلى الجامعة ، وأعاده رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الشيخ مع اعتراض على صيغة قرار مجلس الكلية لأن فيه « تمهيداً لندبه لكلية الدعوة » ، وأعيد العرض وحذفت العبارة المعترض عليها وأرسل القرار إلى الجامعة وأعاده

رئيس الجامعة — مرة ثانية — يسأل : هل سبق صدور قرار بتعيين الدكتور عبد الرحمن العدوى قبل ذلك فى كلية أخرى — مع أنه يعرف ذلك يقينا — وأجابت الكلية بالمعلومات ، وكان القصد واضحاً وهو تعطيل القرار أكبر مدة ممكنة فقد بلغ التعطيل المتعمد سبعة أشهر لم أنقطع فيها عن التدريس فى كلية الدعوة احتسابا لوجه الله تعالى وأخيراً صدر قرار مجلس الجامعة بتعيينى أستاذاً غير متفرغ لتدريس الفقه فى كلية البنات للدراسات الإسلامية ، ووافقت الكلية على ندبى لتدريس فى كلية الدعوة الإسلامية .

ولم أعرف سبباً لموقف رئيس الجامعة منى على هذا النحو المتعمد ، فقد كنت الأمين العام المساعد لجامعة الأزهر وكان هو لا يزال طالبا فى الدراسات العليا ، وقد حضرت مناقشة رسالته لنيل درجة الدكتوراه وهنأته ، وعين مدرساً فى كلية الشريعة الإسلامية وعند ترقيته إلى أستاذ مساعد جاء والده الأستاذ بالكلية كذلك يرجو رئيس الجامعة أن يؤخر انعقاد مجلس الجامعة أسبوعا حتى يتم ابنه المدة فى وظيفة المدرس وتكون ترقيته فى هذه الجلسة المؤجلة ، ولم يترك الوالد وابنه الأمور تسير سيراً طبيعيا وتكون ترقيته بعد استكمال المدة اللازمة للترقية . ولله فى خلقه شئون ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

واستمر عملي في تدريس الفقه في كلية الدعوة الإسلامية وكتبي توزع على طلابها من عام ١٩٨٥ م إلى يومنا هـذا إلى ما شاء الله تعالى — وكان من أعظم الكسب أن يكون لي أبناء في كل وظائف الدولة وفي البلاد العربية ، وقد شاهدت ذلك حين زيارتي في شهر رمضان لدولة الامارات العربية عام ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م حيث استقبلني والتف حولي أبنائي الذين يعملون في الدعوة بدولة الامارات العربية وقد أصروا على زياراتهم في بيوتهم والإفطار عند أحدهم مع سهرة أبوية بعد صلاة التراويح .

ولأن تجد لك أبناء في كل دولة خير لك من حمر النعم .

لقد تخرج على يدي إلى الآن سبعة عشر فوجا من الخريجين ونسأل الله العون فيما بقي من العمر إنه المنعم المتفضل على عباده وحده لا شريك له .

وفي عام ١٩٩٩ م عرضت وزارة العدل المصرية مشروع قانون بتعديل إجراءات التقاضي على مجمع البحوث الإسلامية ليراجعه المجمع من الناحية الشرعية وإعداد تقرير عنه تمهيداً لعرضه على مجلس الشعب ، وعهدت الوزارة إلى السيد المستشار محمد نجيب والسيد المستشار محمود مراد أن يحضرا جلسات المجمع ليشتركا في المناقشة

والاستفسارات التى تثور أثناء الجلسات ، وكان لهذا العرض فائدته الكبيرة فقد تم تعديل بعض مواد المشروع بما يتفق مع الشريعة الإسلامية وبخاصة المواد التى تتصل بتقرير حق مخالعة المرأة من زوجها وافتداء نفسها منه تطبيقاً لقوله الله تعالى : « فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به » . البقرة . ٢٢٩ وما قضى به رسول الله ﷺ فى قضية امرأة ثابت بن قيس التى قالت للرسول : إن ثابت بن قيس لا أعتب عليه فى خلق ولا دين ولكنى أكره الكفر فى الإسلام ، وفى رواية ولكنى لا أطيق العيش معه . فقال لها رسول الله ﷺ : أتردين عليه حديقته – وكان قد دفعها صداقا لها – قالت : نعم . فقال لثابت : خذ الحديقة وطلقها تطليقه .

وبعد موافقة مجمع البحوث الاسلامية على مواد المشروع عرض على لجنة استماع حضرها المستشارون من أعضاء مجلس الشعب الذين تجمعهم لجنة الشئون التشريعية والدستورية بالمجلس ، وحضرها غيرهم ممن لهم رغبة فى معرفة هذا المشروع وما يشتمل عليه من موضوع جديد ليس فى قوانين الأحوال الشخصية . وهو موضوع « الخلع » .

وكان الحاضرون على المنصة للمناقشة هم الإمام الأكبر فضيلة الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر ومعالى المستشار

فاروق سيف النصر وزير العدل ، والسيد الوزير كمال الشاذلى وزير شئون مجلس الشعب والشورى والسيد المستشار محمد موسى رئيس لجنة الشئون التشريعية والدستورية بمجلس الشعب ، وبعد افتتاح الجلسة بدأ فضيلة الإمام الأكبر الحديث عن الخطوات التى اتخذها مجمع البحوث الإسلامية وجلسات المناقشة والتعديلات التى أدخلها المجمع على المشروع وهى مكتوبة ومطبوعة فى أيدى الجالسين ، ثم قال فضيلته : وأنا أدعو الأستاذ الدكتور عبد الرحمن العدوى للمنصة ليشرح موضوع « الخلع » الذى أقره المجمع من الناحية الشرعية بأدلته وأسانيده وليجيب على الاستفسارات التى يتقدم بها السادة المستشارون الجالسون للاستماع ، وقال إن الدكتور العدوى يتحدث باسم المجمع الذى ارتضاه لتمثيله فى هذا اللقاء .

وصعدت إلى المنصة وبدأت حديثى بالتسمية وحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله ثم قلت : نحن الآن فى مجلس علم يحتاج إلى الهدوء التام ولا تصلح فيه المقاطعة ولا المداخلات المفاجئة ومن لديه سؤال أو استفسار فليكتبه ويرسله إلى المنصة وأنا مستعد للإجابة على كل الأسئلة إن شاء الله بعد شرح الموضوع وبسط أدلته وأسانيده الشرعية .

ثم بدأت الحديث وقد ساد الصمت كل أرجاء القاعة مما مكننى

من شرح الموضوع شرحاً وافياً وعرض الاعتراضات التى ثارت حوله من قلة من أعضاء المجمع ومن غيرهم ، والرد على هذه الاعتراضات ، وكيف أن وجود حق « الخلع » فى القانون يعتبر كسباً كبيراً فى الأخذ بما شرعه الله وطبقه رسوله حين يدخل فى مواد قانون الأحوال الشخصية ويكمل النقص فى هذا الجانب .

وقد أرسل إلىّ أحد المستشارين الجالسين إلىّ ورقة كتب فيها : « إنك تقول كلمات من نور وأخشى ألا يفهمها بعض الجالسين » ولما قرأت الورقة نظرت إلى مرسلها وابتسمت ، وبعد الانتهاء من العرض والشرح جاءت استفسارات يسيرة تم الرد عليها فى هدوء وانتهت الجلسة مع الاقتناع التام بأن مجمع البحوث الإسلامية حين أقر مبدأ « الخلع » كان وفيا لرسالته الإسلامية .

وكتبت مقالا ضافيا فى موضوع « الخلع » ونشرته مجلة منبر الإسلام وكان عنوانه : هذا شرع الله « الطلاق حق الرجل والخلع حق المرأة » .

وجاء من بين عباراته : لولا أن الله شرع الخلع وجعل للمرأة حق افتداء نفسها لكان عقد الزواج سجنا للمرأة لافكاك منه ورقا لاحرية معه ، وهذا ظلم لايريده الله للعباد . وقد اقتبس وزير العدل الأستاذ المستشار فاروق سيف النصر هذه العبارة مفسوبة إلى فى دفاعه عن القانون فى مجلس الشعب .

وكتبت الصحافة فى الموضوع ونشرت كلماتى ولقاءاتى فى الندوات التى دعيت إليها والمحاضرات التى ألقيتها فى جمعية هدى شعراوى ، وصالون إحسان عبد القدوس والمركز الإسلامى لدار الأرقم بمدينة نصر ، واتصلت بى الصحافة على اختلاف مشاربها تسأل وتتلقى الإجابة ، ولم يخل الأمر من معارضة كان الرد عليها ميسوراً حتى كتبت صحيفة « الراية » فى الامارات العربية تحقيقاً كاملا لكل ما أثير حول هذا الموضوع ونشرت صورتى ظلالا فوق أسطر التحقيق الذى شغل صفحة كاملة تحت عنوان « فارس الخلع الأستاذ الدكتور عبد الرحمن العدوى » .

وانتقل مشروع القانون إلى مجلس الشورى ورشحنى المجمع لحضور جلساته ومناقشاته والرد على ما قد يقدمه بعض الأعضاء من استفسارات ، وحضرت عدة جلسات فى مجلس الشورى واشتركت فى المناقشات وانتهى الأمر باقرار المشروع وموافقة المجلس عليه ، وأرسل إلى مجلس الشعب ، وحضرت جلسات هذا المجلس كذلك وقد كانت المناقشات فى هذا المجلس لها من الحرارة والجد ما يستحقه هذا الموضوع ، وكان أكثرها تخوفات من أن تستغله بعض النساء للتخلص من زوج لتنتقل إلى آخر تتفق معه وتميل إليه ، وهكذا ... وكان الرد سهلا ، فإن تشريع الله ينظر إلى المصلحة العامة فى ذاتها ولا يعيبه انحراف بعض الأفراد فى التطبيق

وقد نهاهم الله عن ذلك بقوله « ولا تتخذوا آيات الله هزوا » على أن هذا الانحراف موجود فى الرجال كذلك حين يطلق الرجل المرأة جريا وراء امرأة أخرى أوقعته فى حبالها ، ومع وجود هذه القلة المنحرفة التى تسىء استعمال الحق ، شرع الله الطلاق وجعله بيد الرجل ، ولم يجعل الزواج مؤبدا لما يؤدى إليه هذا التأبيد من المآسى والكوارث الإنسانية والاجتماعية قال الله تعالى : « وإن يتفرقا يغن الله كلا من سعته وكان الله واسعاً عليما » .

واتجهت المناقشات فى مجلس الشعب فى جلسات عدة إلى الرغبة فى التريث عند الحكم بالخلع وألا يكون فى الجلسة الأولى بغير معارضة ولا مناقشة للزوجة ، وأن تتجه المحكمة إلى الاصلاح بينهما - خاصة عند وجود أولاد - فتبعث حكما من أهله وحكما من أهلها ويكون الحكم النهائى بعد خطوات الإصلاح والتحكيم وفى ذلك تحقيق للمصلحة ودرء للمفسدة ، وطلبت المحكمة وعقبت على هذا الاتجاه . بأن شرع الله يدعو إلى الصلح ولا أحد يعترض على السعى إليه ، والتحكيم بين الزوجين مشروع كذلك ، وماحدث من قضاء رسول الله ﷺ من غير تأجيل إنما كان للصدق التام الذى كان يتميز به عصر النبوة فكانت المرأة صادقة فى كل كلمة تقولها . أما الآن فإن الناس غير الناس والزمان غير الزمان — ولا مانع من اتخاذ خطوات قبل الحكم تؤكد المصلحة فى القضاء بالخلع حين يقضى به القاضى ، وأدخل هذا التعديل الذى يؤجل

الحكم للصلح أو التحكيم ثم يكون الحكم بناء على ما ينتهى الأمر إليه، وعدلت المادة على هذا الأساس ، ولا شك أنه تعديل حكيم ، وأن تبادل الآراء فى صدق ورغبة فى الحق لا ينتج إلا خيراً .

وأقر مجلس الشعب المشروع وأسدل الستار على جدال أثارته بعض صحف المعارضة بغير دراسة ولا تحقيق ، ولكنها الرغبة فى الإثارة التى قد تعمد إليها هذه الصحف أحياناً .

وفى نوفمبر عام ٢٠٠٠م صدر قرار السيد رئيس الجمهورية بتعيينى عضواً فى مجلس الشعب واحداً من العشرة المعينين بالقرار الجمهورى، وكان ذلك تشريفاً كبيراً من السيد رئيس الجمهورية وقد نال هذا التشريف كذلك الأخ العزيز فضيلة الأستاذ الدكتور عبد المعطى بيومى عميد كلية أصول الدين ، وبذلك صار — لأول مرة — بين المعينين فى مجلس الشعب المصرى اثنان من علماء الأزهر ومن أعضاء مجمع البحوث الإسلامية فيه ، وقد انتخبت وكيلا للجنة الشئون الدينية والاجتماعية بالمجلس ، ورئيسها الدكتور محمد على محجوب وزير الأوقاف السابق .

مجلس الشعب المصرى :

عدد أعضاء المجلس فى هذه الدورة التى تبدأ من نوفمبر ٢٠٠٠م وتستمر خمس سنين إن شاء الله — ٤٤٥ عضواً من المنتخبين يضم إليهم عشرة أعضاء من المعينين فيكون مجموع الأعضاء فى المجلس ٤٥٥ أربعمائة وخمسة وخمسين عضواً ، من أعضاء الحزب الوطنى وهم أغلبية ساحقة ومن المعارضين والمستقلين .

ومن بين أعضاء المعارضة ١٧ سبعة عشر عضوا من الإخوان المسلمين وقد نشرت بعض الصحف أن تعيين اثنين من علماء الأزهر فى المجلس لمواجهة ماقد يثيره أعضاء هذه الجماعة من مشكلات . وهو ظن لا يعتمد على شىء يقويه .

فعلماء الأزهر — وبخاصة كبارهم — لا يتخذون لخدمة وضع معين ، وهم الذين أمضوا حياتهم فى الدعوة إلى الحق والخير والرشد وصدق القول والعمل .

ولم يقل أحد لواحد منهم أنتم مطلوب منكم مواجهة كذا وكذا ، وما كان لأحد أن يقول ذلك فإنه ليس من الحكمة فى شىء .

ومواجهة جماعة معينة — هى أقلية ضئيلة — واجب هزيل لا يستحق أن يشغل عضو مجلس الشعب — أى عضو — فإن واجبه

الذى أقسم بالله على الالتزام به أن يرعى مصالح الجماهير وأن يكون نصيراً للحق والعدل وحماية الوطن . . . وهو واجب لايتخلى عنه مواطن شريف حتى ولو كان فى المعارضة . فإن المعارضة لاتعنى الوقوف فى وجه كل مايأتى من حزب الأغلبية ، وإنما تعنى معارضة ماقد يغلب على الظن أنه ليس فى تيار النفع العام للوطن ، أما مايظهر نفعه للأمة وأفرادها وما يحقق العدل والخير للناس فليس لأحد أن يعارضه وإلا كان آثماً حانثاً فى يمينه وتسقط عدالته وأحقيته فى هذا الموقع المتقدم فى خدمة الأمة . ومن هنا ليس غريباً أن تؤيد المعارضة مشروعاً تقدمه حكومة الأغلبية ، وليس غريباً أن يعارض عضو من الحزب الوطنى مشروعا لحكومته التى ينتمى إلى حزبها ، فإن الحق فى ذاته هو الهدف الذى يجب أن يسعى الجميع إلى إقراره ، والحكمة ضالة المؤمن ينشدها أنى وجدها .

وشهادة أشهدها لوجه الله تعالى : أن رئيس المجلس الأستاذ الدكتور أحمد فتحى سرور يدير الجلسات بحكمة بالغة واقتدار عظيم ، ولا يمنع أحداً من إبداء رأيه ، ويجتهد فى إقامة العدل فى الإذن بالكلام ، بل إن بعض أعضاء المجلس يرى أنه يعطى الأقلية أكثر من حقها فى مساحة إبداء الرأى ، وهذا رأى شخصى لايعيب من يتولى قيادة وتوجيه وتنظيم عمل عظيم كرئاسة مجلس الشعب والرجل محبوب من الجميع لحسن خلقه وسعة صدره واحتماله لما قد يحدث من بعض الأعضاء حين الغضب والانفعال ، فهو هادئ

الطبع ، عالم فاضل فى القانون وله كلمات مضيئة وتوجيهات سديدة سجلتها له — بكل أمانة — مضابط الجلسات .

نشاطى فى المجلس :

لم يكن المجلس غريبا على فقد حضرت عدداً من جلساته وناقشت أعضاءه قبل تعيينى فيه ، وذلك عند النظر فى مشروع قانون الأحوال الشخصية ومايتضمنه من مواد « الخلع » ، ولم أكن غريباً على أعضاء المجلس فقد عرفونى حينئذاك وظهرت مودتهم فى استقبالى وتهنئتى بعضوية المجلس ، وقد أسعدنى هذا الاستقبال الكريم من إخوة قامت علاقتى معهم ومع غيرهم خلال العمل على الاحترام المتبادل وتقدير الرأى وتطبيق قاعدة : الاختلاف فى الرأى لايفسد للود قضية ، وهو جو عام تنمو فيه المودة والمحبة وتتحقق فيه المصالح بعد المناقشات وابداء الآراء وشرح كل الأبعاد وكثيراً ماأدى ذلك إلى تغيير مواد فى مشروعات القوانين رأى المجلس أن الخير فى تعديلها ، والأمل فى الله كبير أن يظل هذا الارتباط الصائب الساعى للخير هو السمة الغالبة فى مناقشات وعلاقات أعضاء المجلس .

فى خلال عامين فى المجلس كان لى مواقف أعتز بها وأذكر منها :

١ — قدمت الحكومة للمجلس مشروع قانون التمويل

العقارى لاصداره — بعد أن استوفيت دراسته فى لجان وزارة العدل — وقد شاركت فيها — وفى مجمع البحوث الاسلامية — وأنا أحد أعضائه — ثم جاء المشروع إلى المجلس، وجاء فى كلمات تأييده والحث على إصداره قول الوزير المختص: إنه مشروع لخدمة محدودى الدخل من أفراد الشعب، وقال السيد رئيس الوزراء مثل ذلك.

أما أنا فلا أرى فيه خدمة لمحدودى الدخل بحساب الأرقام والقسط الشهرى الذى يجب سداده عن يتعامل على أساس هذا المشروع. وقد قلت ذلك فى المجلس، وكان مما قلته: أنه يجب ألا نقول غير الحق، فإن هذا المشروع يمكن أن يقال فى فائدته إنه تحريك لسوق العقارات الراكدة، وإنه لتمكين المقاولين من تسديد مديونياتهم، وإنه لتنشيط حركة العمل التى توقفت وأضرت كثيراً من عمال البناء، وكل هذه أغراض مشروعة ومقبولة ويستحق مشروع القانون التأييد لتحقيق هذه الأغراض أما أن يقال: إنه لمصلحة محدودى الدخل فإن ذلك غير صحيح! والله تعالى يقول: « يأيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين ».

وبالحساب نجد أن القسط الشهرى لأقل شقة يصل إلى ٣٠٠ ثلاثمائة جنيه مصرى فى الشهر فهل هذا القسط فى مقدور أحد من

محدودي الدخل : إلا أن يكون المقصود بهم من لا يقل دخلهم الشهري عن ألف جنيه .

٢ — وفي مناقشة قانون الارهاب للموافقة على مواده ، طلبت الكلمة وقلت : إن هذا القانون بجميع مواده يعالج ظواهر الارهاب التي تحدث من الأفراد ضد غيرهم أو من الأفراد ضد النظام القائم ، وليس فيه مادة تعالج إرهاب الدولة لافرادها عندما تخيفهم من أن يبدوا رأياً مخالفاً لما تريده الدولة وعندما تعتقلهم بغير ذنب ثم تفرج عنهم لمجرد أنها تريد منهم أن يعلموا أن حياتهم في قبضة الدولة وأنه لابد وأن يسيروا دائماً في الظل .

هذا إرهاب يضعف صلة الشعب بالنظام الذي يهدد حرية الفرد متى شاء وكيف شاء دون تهمة أو محاكمة أو دفاع ، وشعب على هذا النحو لا يستجيب لحاية وطن لا يجد فيه حريته ولا تحفظ فيه كرامته ، لقد قال الأعرابي لعمر بن الخطاب رضى الله عنه : اتق الله ياعمر . فقال : لاخير فيكم إذا لم تقولوها ولا خير فينا إذا لم نسمعها .

ولم يكن عمر والياً على مصر بل كان خليفة المسلمين وكانت مصر إحدى ولاياته ومع ذلك لم يغضب من أعرابي يقول له : أتق الله ياعمر .

٣ — فى مناقشة بيان الحكومة تحدثت عن ظاهرة البطالة فى مصر وقلت : إن البعض يصفها بأنها قنبلة موقوتة ، ولكنى أقول إنها قنبلة متفجرة ، ولا يكفى أن يتحدث النائب عن وجود المشكلة وخطرها فالجميع يعرف ذلك ، وسوف أتجاوز المشكلة إلى تقديم اقتراحين لحلها .

الاقتراح الأول : الحكومة تقول إن إنشاء وظيفة يكلف الدولة ٥٠ خمسين ألف جنيه وأنا أقترح عليهم أن يعطوا الشاب الذى تخرج فى الجامعة وعنده مشروع يرغب أن يعمل فيه — تعطيه الدولة ٢٥ خمسة وعشرين ألف جنيه منحة لاترد وتمنحه إعفاء من الضرائب لمدة خمس سنوات ويتعهد كتابة بألا يطالب الدولة بوظيفة مدى الحياة .

وهذا الاقتراح يخلق رجال أعمال صغارا يكبرون مع الزمن ويسهمون فى تشغيل غيرهم ويوفر على الدولة تكاليف إيجاد وظائف وهمية ، ويعطى فرصة كافية لنجاح مشروعات الشباب ، ويكون بديلا لنظام الصندوق الاجتماعى الذى يرهقهم بأقساط الديون وفوائدها ويفتح الطريق أمامهم إلى السجون .

الاقتراح الثانى : أن تعلن الدولة فى كل وسائل الاعلان المقروءة والمسموعة والمرئية أن السيدة الموظفة التى ترغب فى رعاية الأسرة وترك الوظيفة تمنحها الدولة نصف راتبها الحالى

وهى فى بيتها . ثم توظف الدولة شاباً أو اثنين بنصف الراتب الآخر .

وهذا الاقتراح لا يكلف الدولة شيئاً ويصلح حال كثير من الأسر ، ويلبى رغبة كل سيدة ترى أن رعاية أسرتها أنفع لها من الخروج كل يوم ، ويخفف الضغط على المواصلات ويقلل استهلاك العاملة للملابس والاحذية وكل المظاهر التى تتطلبها وجاهة الوظيفة ويوفر لها نفقات ذلك كله ونفقات المكتب مما يجعل نصف الراتب أكثر بركة وفائدة من مرتب كامل يستهلكه الإنفاق .

ومن الناحية العملية وفائدة الدولة ، فإن المجهود الذى يبذله شاب أو اثنين فى العمل والانتاج أنفع بكثير مما تنتجه سيدة قاربت سن الاحالة على المعاش ، وهذه الطريقة تشارك فى حل مشكلة البطالة بغير تكلفة جديدة ، أو بتكلفة محتملة .

وقالت لى حضرة فاضلة : أنت تدعو إلى عودة المرأة إلى البيت . قلت : ليس ذلك جبرا ولكنه حسب اختيارها وفى ذلك احترام لرغبتها وتحقيق لما تراه أنفع لها .

ونشرت الصحف هذين الاقتراحين تحت عنوان : الدكتور العدوى يقترح حلا لمشكلة البطالة ، ونشرت جريدة البرلمان صورتى وتحتها عنوان « نائب فى دائرة الضوء » ، وذكرت

الاقتراحين وغيرهما مما قالته فى المجلس . ولم يأخذ أحد باقتراح منهما ولم تعرض المسألة للمناقشة وقد فى خلفه شئون .

٤ — تقدم الدكتور حمدى السيد نقيب الأطباء فى مصر ورئيس اللجنة الصحية بالمجلس بمشروع قانون من مادتين يدعو إلى أن تأخذ المستشفيات الحكومية قرنية من يموت فيها من غير حاجة إلى اذن من أحد ، إلا أن يكون المترفى قد أوصى بعدم المساس بقرنيته ويقدم أهله ما يثبت ذلك .

وتكلم الدكتور حمدى السيد مروجا المشروع ومبينا الحاجة الشديدة إليه وذكر أعداد الذين فى حاجة لعودة أبصارهم ولاخراجهم من الظلمات إلى النور ، وتكلم بعده الدكتور إسماعيل سلام وزير الصحة وأخذ يستثير العواطف ويذكر طوابير الراغبين فى أن يروا الحياة كيف نقف عاجزين عن إنقاذهم ، وتحدث عن الشابة التى تريد أن تتزوج ويتوقف زواجها على أن تبصر ولو بعين واحدة ، وتكلم الأستاذ كمال الشاذلى وزير مجلسى الشعب والشورى مؤيداً وداعياً الموافقة على المشروع ، وقال رئيس المجلس : إن الإنسان بعد موته يصير ذكرى ولا مانع من أن تكون له ذكرى طيبة باستخدام قرنيته التى انتهت الحاجة إليها ليبصر بها غيره من الأحياء ، وكان تأييد هؤلاء الكبار للمشروع وتتابعهم على هذا النحو يعطى شيئاً من التردد لمن يرى مخالفتهم ، ولكن لصاحب الحق مقال .

فقد طلبت الكلمة بعدهم وبدأت قائلا : لا تظنوا أن قلبى قد من حجر ، إن علماء الإسلام أرق الناس قلوبا وأحرصهم على نفع عباد الله ، ولكن لا يكون ذلك بأسلوب يهدد كرامة الإنسان ويجعل أعضاءه بعد موته مباحة بغير إذن ولا وصية ، والله كرم الإنسان حياً وميتاً ، قال رئيس المجلس : قد صار ذكرى قلت ذكرى مصونة ومحترمة ، وهل يقبل أهله أن تؤخذ قرنية أبيهم أو أخيهم أو قريبهم دون موافقة منهم ، فإذا جاءوا وتسلموا الجثة لدفنها وجدوها منزوعة الحدقات ؟ ! ولماذا الذين يموتون فى المستشفيات الحكومية ، ألأنهم الفقراء الذين لا يستطيعون إلا الذهاب لمستشفيات الدولة ، فعند وفاتهم تؤخذ قرنياتهم لصالح غيرهم من غير إذن ولا وصية ، أما الذين يدخلون المستشفيات الخاصة وهم الأغنياء فلا يقترب من قرنياتهم أحد ، وبذلك تعكسون نظام الإسلام الذى يقول فيه رسول الله ﷺ : « يؤخذ من أغنيائهم ويرد على فقرائهم » ، وأنتم بهذا المشروع تقولون : « يؤخذ من فقرائهم قرنيات عيونهم لصالح أغنيائهم ! ؟

وإذا كان المال الذى يذهب ويجىء وهو عرض زائل لا يحل أخذ مال امرىء مسلم إلا بطيب نفس منه ، فكيف بأعضائه التى هى أغلى من المال .

أنا لا أقفل باب المنافع وعلاج حالات عدم الإبصار ، ولكني أغير الأسلوب . فيكون مشروع القانون بإباحة أخذ قرنية المتوفى — مطلقا فى المستشفيات الحكومية وغيرها — إذا أوصى بذلك أو أذن ورثته بذلك ، ومن يوصى بأخذ قرنيته بعد موته يكون معه بطاقة خضراء تسمح له بعلاج عيونه عـلى أرقى المستويات فى حياته فهل جزاء الإحسان إلا الإحسان ، وأنتم تريدون القرنية سليمة فحافظوا عليها ، ويعلن ذلك فى كل وسائل الاعلان وذلك يشجع الناس على الوصية بقرنياتهم بعد الموت ، فإن الإنسان يهمه أن يعيش مبصراً سليم العينين ثم يكون له ثواب إنقاذ بعض الناس من العمى بالتبرع بقرنيته التى صار غير محتاج إليها .

وكان لهذا الكلام أثره فى تتابع المناقشات فى هذا المشروع المقدم ، وقال الدكتور عبد المعطى بيومى : إن حرمة الميت وأعضائه قد كفلها الإسلام فتكريمه حياً وميتاً وفى الحديث الشريف : كسر عظامه ميتاً ككسر عظامه حياً . فلا يكون ذلك إلا بإذن أو وصية ، ولما رأى رئيس المجلس الاتجاه نحو معارضة المشروع بوضعه القائم . قال : نستشير شيخ الأزهر فى جواز ذلك فلعله ينير لنا طريق الصواب

وفى الصباح الباكر كان الدكتور حمدى السيد صاحب

المشروع والدكتور إسماعيل سلام وزير الصحة فى مكتب شيخ الأزهر قبل أن يسبق إليه أحد، وعرضا الموضوع من الجانب العاطفى وأن ذلك من قبيل الصدقة الجارية التى يبقى ثوابها للميت مستمراً وأن الجثة التى أبيح تشريحها للمنفعة العامة لا مانع من أخذ قرنية منها لا تشويه فى أخذها فهى عبارة عن ملليمتر مربع وليس قلع العين كما يظن البعض، واقتنع شيخ الأزهر وكتب لهما أنه موافق على المشروع لهذه الاعتبارات، وقبل موعد الجلسة الثانية لمجلس الشعب كان اجتماع مجمع البحوث الإسلامية، وقد ذكر فضيلة الإمام الأكبر فى الاجتماع ما دار بينـــه وبين الدكتور حمدى السيد والدكتور إسماعيل سلام فى شأن نقل القرنية وأنه وافق على المشروع، وقلت لفضيلته إن أعضاء مجلس الشعب من العلماء عارضوا هذا الأسلوب الوارد فى المشروع ومعهم كثير من الأعضاء، وكان على فضيلتك أن تستمهلهم حتى تعرض الأمر على المجمع. فقال هذا ما حدث، ولك أن تعارضنى فى المجلس فإنه لا حجر على رأى أحد، وقلت فوراً : لا والله لن تحدث منى معارضة لشيخ الأزهر وهو رمز الإسلام والمسلمين. فقال : بارك الله فيك، وإنك تستحق أن أقبل رأسك لهذا الموقف النبيل.

وصرت فى حرج بالغ: كيف أوفق بين ماقلته تفصيلا فى الجلسة

السابقة للمجلس وما قاله الامام الأكبر من الموافقة على المشروع .
وجاءت جلسة المجلس وحضرتها وأنا فى هم كبير ، وبدأ رئيس المجلس قائلا : بعد عرض موضوع القرنية على فضيلة الامام الأكبر حسب قرار المجلس جاءنا من السيد رئيس الجمهورية أن هذا الموضوع يجب عرضه على مجلس الشورى أولا ، وقد أحلناه إلى مجلس الشورى ، وتنفست الصعداء وحمدت الله الذى تداركنى برحمته فى هذا الموقف المعقد .

وعرض المشروع على مجلس الشورى ودارت فيه مناقشات وقام الدكتور مفيد شهاب وزير البحث العلمى وقال : إن أصحاب هذا المشروع يريدون أن تكون التجارة فى القرنيات علنية مشروعة بعد أن كانت سرية مجرمة فأنا أعرف أن حقيبة فى كل أسبوع فيها عدد من القرنيات تسافر بالطائرة إلى بلد عربى مقابل مبالغ كبيرة ، وكانت كلمته قاصمة ظهر البعير فوقف المشروع ولم يعد إلى مجلس الشعب وكفى الله المؤمنين القتال .

وقد نشرت الصحف كلمة الأستاذ الدكتور مفيد شهاب فى مجلس الشورى كاملة .

٥ — أعدت اللجنة الدينية بالمجلس جلسات استماع لمناقشة تطوير الخطاب الدينى ، ودعت لهذه الجلسات عدداً من الوزراء والعلماء ورجال التعليم والصحافة والقساوسة وامتلأت القاعة

الكبرى بالحاضرين ، وجلس على المنصة لإدارة الحوار كل من الأستاذ الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب وفضيلة الامام الأكبر شيخ الأزهر والبابا شنودة والدكتور محمد على محجوب رئيس اللجنة الدينية بالمجلس ، وبدأت الجلسة وتكلم رئيس المجلس وفضيلة الامام الأكبر والبابا شنوده ورئيس اللجنة الدينية ، ثم جاءت كلمات الحاضرين ، وكانت لى كلمة قلت فيها : إن تطوير الخطاب الدينى ضرورة لمواكبة الأحداث التى نعيشها الآن ولن يتم هـــذا التطوير إلا إذا أعطينا الخطيب أو الداعية حريته فى معالجة الموضوع الذى يتحدث فيه ونترك الحكم للسامعين الذين لهم عقول وثقافات تسمح لهم بالمناقشة والاعتراض إذا لزم الأمر . أما أن يقف الخطيب على المنبر وهو يعلم أن بين الجالسين من يسجل عليه عباراته ليكون موضع المساءلة عن الكلمات التى ينطق بها فإن ذلك يفسد الخطاب الدينى .

ويحجر على المتحدث ويمنعه من اقتحام المشاكل ويجعل اختياره لموضوع الحديث هامشياً بعيداً عن الأحداث واهتمامات النـــاس — ولست أقول ذلك من فراغ ، ولكن عن تجربة ومعايشة ، فقد كنت مديراً للمساجد فى عام ١٩٦٣ م وكان الخطباء فى المساجد يأتى إلى بعضهم شاكيا من ملاحقة الرقابة وأمن الدولة وأجهزة كثيرة لدرجة أنهم يتمنون أن يتركوا هذه الوظيفة المؤرقة ويلتحقوا بأى عمل إدارى أو كتابى لا يلقى مثل هذا العنت !! أقول : إن الخطاب الدينى لا يرقى إلى مستوى الأحداث

إلا إذا كان المتحدث حراً فى إبداء رأيه وكان المستمعون هم المرجع فى الحكم عليه دون غيرهم .

ثم جلست فى مكانى بالصف الأول وبعد قليل استأذن فضيلة الإمام الأكبر لأمر عاجل وطلب منى أن أجلس فى مكانه للرد على ما قد يوجد من استفسارات ، وصعدت إلى المنصة وجلست مكان فضيلة الإمام الأكبر بعد انصرافه .

وأنا جالس كتبت ورقة أعقب فيها على ما قاله البابا شنودة من أن الخطاب الدينى المسيحى يدعو إلى المحبة وأن تعاليم المسيحية فيها « أحبوا أعداءكم » ... الخ .

وكان التعقيب بالعبارة الآتية : كلنا يعرف دعوة المسيحية إلى المحبة والرحمة والتعايش السلمى وقد أفضتم سماحتكم فى ذلك ، فهل ما يفعله الرئيس « بوش » من قتل الأبرياء وترويع الآمنين فى أفغانستان وقتل النساء والأطفال والشيوخ فى وحشية غادرة — يتفق مع تعاليم السيد المسيح أم أنه خارج على هذه التعاليم ؟ وأعطيت الورقة للدكتور فتحى سرور وهو بجوارى ليعطيها البابا شنودة ، ونظر إلى الدكتور فتحى وقال : أعطيها له ؟ قلت : نعم . وأعطاه الورقة فقرأها وطواها ولم يعلق عليها ، وكنت أود أن أسمع من رئيس الكنيسة رأيه فى الحرب الظالمة التى يشنها « بوش » رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بقوتها وجبروتها على

الشعب المسلم الأعزل فى أفغانستان لتهمة مفتراه تكذبها كل الشواهد والملابسات وهى : قيام نظام القاعدة فى أفغانستان بأحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ م من هدم برجى التجارة الأمريكية وضرب وزارة الدفاع الأمريكية « البنتاجون » وتدبير ضربه مقر الرئاسة بالبيت الأبيض ولم يتم .

وكل عقلاء الدنيا يرون أن هذه الأحداث بتنظيمها وتوقيتها ودقة إصاباتها وكتمان أسرارها واستخدام الطائرات الأمريكية فيها — فوق قدرة أية دولة اسلامية مهما بلغت قوتها فضلا عن أفغانستان الضعيفة ونظام القاعدة فيها الذى لا يملك شيئا من وسائل التخطيط والإعداد لمثل ذلك ، ولكن الأغراض الخفية لدى رئيس الولايات المتحدة دفعته لاستغلال ماحدث لتحقيق أغراضه فى السيطرة على بحر قزوين وما فيه من ثروات .

كنت أحب أن أسمع تعليق البابا شنودة ولكنه كغيره يؤثر الصمت والسلامة ، وجاء موعد الجلسة الثانية للاستماع بعد أيام وحضر عدد كبير ممن كانوا فى الجلسة الأولى وغيرهم ، وكان على المنصة رئيس مجلس الشعب ورئيس اللجنة الدينية بالمجلس ونائب البابا شنودة ووزير التربية والتعليم .

وطلبت الكلمة وقلت فيها : إن الخطاب الدينى يجب أن

تغرس فضائله فى نفوس أبنائنا منذ الصغر وذلك بالعناية الكاملة بتدريس مواد التربية الدينية فى مدارس الدولة وهى مسئولية وزير التعليم الدكتور حسين كامل بهاء الدين ، أما الوضع الحالى الذى لا يلق فيه تدريس الدين العناية المناسبة فنتائجه سيئة للغاية ، ولست أتهم بغير دليل ، فإن حفيدتى فى السنة الخامسة الابتدائية كان عندها امتحان فى الدين لجلست معها فى ليلة الامتحان أصحح لها الآيات وأشرح المعانى والمفردات وأذاكر معها المنهج وسهرنا إلى الساعة الثانية عشرة مساء وقلت لها : إنى مطمئن عليك الآن ، وبعد ما ذهبت إلى المدرسة وعادت إلى البيت قالت : يا جدى . . أنت تعبتنى وتعبت نفسك وسهرنا على قلة فايدة ! ! قلت : لماذا قالت بعد توزيع أسئلة الدين بدقائق وقبل أن نكتب شيئاً جمعوا منا الأوراق ، وقالوا لنا : ألعبوا فى « حوش » المدرسة وكلكم ناجحين ! !

وما كانت تستطيع المدرسة أن تفعل ما فعلت إلا وعندها الضوء الأخضر الذى يسمح لها بهذا العمل ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نجد أن كتاب المطالعة الجديد رفع منه موضوع « مكة المكرمة » ، وحل محله « مترو الانفاق بالقاهرة » أى قيمة لمترو الأنفاق الذى يستطيع الإنسان معرفة كل شيء عنه بثمن تذكرة يركب بها هذا المترو ، وأين هو من « مكة المكرمة » فى تربية وجدان المسلم وحسه الدينى ووحدة الاتجاه لكل المسلمين .

ولم يعلق الوزير على ما فعلته المدرسة من جمع أوراق امتحان مادة الدين ، وقال عن كتاب المطالعة إن استبعاد موضوع « مكة المكرمة » ليس مقصوداً ولكن الكتاب الذي وقع عليه الاختيار لم يكن فيه هذا الموضوع .

وفي كلمتي في هذه الجلسة وعلى مسمع من نائب البابا شنودة قلت إنني في الجلسة السابقة سألت البابا عما إذا كانت أعمال الرئيس « بوش » في أفغانستان تتفق مع تعاليم السيد المسيح أم أنه خارج على هذه التعاليم ؟ وقال النائب : « رجب حميده » وهو جالس في الصف الأول ، وبماذا أجاب سيادة البابا ؟ قلت : إنه طوى الورقة ولم يجب بشيء .

٦ — في الجلسات الأخيرة من الدورة البرلمانية الثانية نظر المجلس موضوعا تقدمت به أنا وبعض النواب باقتراح قبول الطلاب الحاصلين على الثانوية الأزهرية في كلية الشرطة كنظرائهم الحاصلين على الثانوية العامة ، وأحيل الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات والشكاوى لدراسته وذهبت إلى الإمام الأكبر وأحضرت مناهج الدراسة الثانوية في الأزهر التي تبين أن طلاب الأزهر يدرسون المواد العلمية التي يدرسها طلاب المدارس الثانوية وأنهم يزيدون عليهم دراسة العلوم الشرعية والعربية دراسة وافية ، وقدمت هذه المعلومات إلى لجنة الاقتراحات والشكاوى التي درست الموضوع

ووافقت على الاقتراح الذى يقضى بتعديل المادة التى تنظم القبول فى كلية الشرطة بحيث يضاف إليها ، والحاصلين على الثانوية الأزهرية ، وعرض الموضوع على المجلس فى جلسته قبل الأخيرة من هذه الدورة ، ودافعت عن الاقتراح قائلا : إن هذا هو العدل الذى تأخر كثيراً ، والذى يجب أن يسارع المجلس إلى إقراره ، فطلاب الثانوية الأزهرية يدرسون ذات المناهج العلمية التى يدرسها طلاب الثانوية العامة ويزيدون على ذلك دراسة العلوم الشرعية والعربية — ثم إنهم يقبلون فى الكليات الحربية والفنية العسكرية والحاصلون على الشهادة العالية من إحدى كليات الأزهر يقبلون فى أكاديمية الشرطة بالدراسات العليا ، فاحقاقا للحق وإقامة للعدل أطلب موافقه المجلس على قبول الحاصلين على الثانوية الأزهرية فى كلية الشرطة وتعديل القانون بما يفيد ذلك ، وبعد مناقشات فى الصياغة وافق المجلس على ذلك .

وكان ذلك كسبا جديداً مفيداً للأزهر وللدولة فى تطعيم ضباط الشرطة فيها بدارسى الشريعة الإسلامية .

٧ — وفى الجلسة الاخيرة من هذه الدورة : نظر الاستجواب المقدم من الأستاذ « على لبن » من المعارضة ضد رئيس الوزراء باعتباره المسئول عن قرارات الأزهر ونظامه ، وكان الاستجواب تحت عنوان « استجواب الأزهر » ويقع الاستجواب فى حوالى مائة صفحة .

ووقف السيد النائب ليشرح استجوابه ، وقبل أن يدخل في الموضوع طلبت الكلمة وقلت : إنني لا أشك في النوايا الحسنة لدى السيد النائب مقدم الاستجواب وفي حرصه على أن يكون النظام في الأزهر وإداراته على الوجه الأكمل الذي يرجوه كل غيور على دينه ، ولكني أرى أن مناقشة الاستجواب على هذا النحو العلني يسيء إلى الأزهر الذي بقي حارساً للدين الإسلامي ولغته أكثر من ألف عام ويعرض سمعة هذه المؤسسة العلمية التي هي فخر مصر والعالم الإسلامي كله للقيل والقال ، والنصيحة في العلن فضيحة ، وهو ما لا يرضاه صاحب الاستجواب وبخاصة أنه كان مفتشاً في المعاهد الأزهرية ، ولذلك أقترح أن يحال هـــذا الاستجواب إلى لجنة مشتركة من الشئون الدينية والتربية والتعليم لدراسته وكتابة تقرير عنه ثم يأتي إلى المجلس في دورته القادمة وقد استكمل الدراسة وحفظنا هيبة الأزهر وشيخه وعلمائه من أي إساءة محتملة وهذا ما نحبه جميعاً .

وقام السيد / كمال الشاذلي وزير مجلسي الشعب والشورى وأيد مقالته وأضاف عبارات جميلة في تكريم الأزهر وعلمائه . وتكلم الدكتور عبد المعطي بيومي النائب المعين من علماء الأزهر مؤيداً هذا الاتجاه ، وانتهى الأمر إلى إحالة الاستجواب إلى لجنة مشتركة من اللجنة الدينية ولجنة التربية والتعليم لدراسته وكتابة تقرير عنه يعرض على المجلس في دورته القادمة .

واجتمعت اللجنة المشتركة اجتماعها الأول فى إجازة المجلس وحضر الاجتماع كل من رئيس اللجنة الدينية ووكيلها (عبد الرحمن العدوى) ورئيس لجنة التربية والتعليم والسيد / وزير الأوقاف وبعد استعراض الاستجواب كرحلة أولى اتفقت اللجنة على نظام دراسة هذا الاستجواب بتقسيمه إلى أبواب أو فصول ودراسة كل باب أو فصل على حدة ، فهذا فى المناهج ، وهذا فى النظام الإدارى ، وهذا فى التعيينات ، وهذا فى نظام القبول وهكذا ولا يزال الباب مفتوحا للدراسة وإعداد التقرير عن هذا الاستجواب .

• • •

إلى هنا نكون قد استكملنا الحديث عن مراحل هذا التاريخ الذى لا يعتبر تاريخا لحياة شخص بعينه ولكنه تاريخ لأكثر من نصف قرن من حياة الأمة المصرية يظهر فى ثناياه كثير من المعلومات والظواهر والعادات وعلاقات الأفراد والتعريف بكثير من القيادات فى مواقعهم فى جمهورية مصر العربية وما مرت به البلاد خلال هذه الفترة من حروب التحرير والسيادة وما أصابها من شد وجذب فى أسلوب سهل لا يقصد إلى الوقائع المجردة ولكنه يقدمها ضمن منظومة الحديث عن جهود وكفاح صاحب السيرة الذاتية . عسى أن يجد القارىء ما ينفعه فى تخطيط حياته واستمساكه بالحق الذى لابد وأن ينتصر مهما صادفه من عقبات .

ولايزال الباب مفتوحا للعمل الجاد والكفاح فى سبيل نصرة الحق وحماية هذا الوطن المفدى والله المستعان :

ذو القعدة ١٤٢٣ هـ

يناير ٢٠٠٢م

أ د / عبد الرحمن عبد النبى على العدوى
عضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف
وعضو مجلس الشعب

ثمانون عاما من حياة مصر

شخصيات وتراجم

الأستاذ الدكتور عبد الرحمن عبد النبي على العدوى
الأستاذ بجامعة الأزهر وعضو مجمع البحوث الإسلامية
وعضو مجلس الشعب

أولاده بالترتيب :

١ — رقية عبد الرحمن العدوى ، دكتوراه فى طب القلب والأمراض المتوطنة .

٢ — إكرام عبد الرحمن العدوى ، ماجستير فى الطفولة .

٣ — محمد عبد الرحمن العدوى ، بكالوريوس علوم

٤ — سمية عبد الرحمن العدوى ، ليسانس آداب .

٥ — أحمد عبد الرحمن العدوى ، دبلوم صناعة .

٦ — هند عبد الرحمن العدوى ، ليسانس آداب .

٧ — سحر عبد الرحمن العدوى ، ليسانس علوم رياضية .

٨ — عمرو عبد الرحمن العدوى ، بكالوريوس هندسة .

وكلهم إخوة أشقاء من زوجة واحدة هى الحاجة زينب محمد خلف الله من مدينه تلا بمحافظة المنوفية وهى ابنة الخالة .

أصدقاؤه :

١ — الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوى ، الإمام الأكبر شيخ الأزهر .

٢ — الأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم ، رئيس جامعة الأزهر الحالى .

٣ — الأستاذ الدكتور محمد حسن فايد ، رئيس جامعة الأزهر الأسبق .

٤ — الأستاذ الدكتور عوض الله حجازى ، رئيس جامعة الأزهر الأسبق .

٥ — الأستاذ الدكتور موسى شاهين لاشين ، وكيل جامعة الأزهر الأسبق .

٦ — الأستاذ الدكتور عبد المعطى بيومى ، عميد كلية أصول الدين وعضو مجلس الشعب .

٧ — الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم الجيوشى ، عميد كلية الدعوة الإسلامية الأسبق .

٨ — الأستاذ الدكتور . رءوف شلبى ، وكيل الأزهر الأسبق .

٩ — الأستاذ الدكتور سعد ظلام ، الشاعر وعميد كلية اللغة العربية الأسبق .

١٠ — الأستاذ الدكتور عبد الغفار هلال ، عميد كلية اللغة العربية الأسبق .

١١ — فضيلة الشيخ محمود عاشور ، وكيل الأزهر الحالى .

١٢ — « الشيخ فوزى الزفزاف ، وكيل الأزهر السابق.

١٣ — الأستاذ الدكتور محمود حمدى زقزوق ، وزير الأوقاف الحالى .

١٤ — الشيخ محمد عبد الرحمن الراوى ، رئيس قسم التفسير بجامعة الإمام محمد بن سعود .

١٥ — الشيخ عمر فلاته ، أمين عام الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

١٦ — الأستاذ الدكتور محمد السعدى فرهود ، رئيس جامعة الأزهر الأسبق .

١٧ — الأستاذ الدكتور محمد الطيب النجار ، رئيس جامعة الأزهر الأسبق .

١٨ — فضيلة الشيخ إبراهيم الدسوقى ، وزير الأوقاف الأسبق .

١٩ — فضيلة الشيخ عبد العزيز عيسى ، وزير الأوقاف وشئون الأزهر الأسبق .

٢٠ — فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى ، وزير الأوقاف الأسبق والداعية الإسلامى الكبير وإمام الدعاة .

٢١ — فضيلة الشيخ سامى محمد متولى الشعراوى ، الأمين العام لمجمع البحوث الاسلامية الأسبق .

٢٢ — الأستاذ الدكتور عبد الرحيم سراج ، الأستاذ بالأزهر والسعودية .

٢٣ — فضيلة الشيخ عبد المتعال العقبارى ، الأستاذ بالأزهر والسعودية .

٢٤ — الأستاذ الدكتور عبد المنعم النمر ، وزير الأوقاف الأسبق .

٢٥ — فضيلة الشيخ عبد الرحمن الغايش ، شيخ معهد منوف الأسبق .

٢٦ — فضيلة الشيخ عبد ربه مسعود ، مدرس التفسير بمعهد منوف .

٢٧ — فضيلة الشيخ محمود أبو هاشم ، الشاعر ومدرس اللغة العربية بمعهد منوف .

٢٨ — الأستاذ الدكتور عز الدين علي السيد ، الشاعر ورئيس قسم الأدب العربي بجامعة الأزهر .

٢٩ — الأستاذ الدكتور محمد السيد ، رئيس قسم التفسير بكلية أصول الدين .

٣٠ — فضيلة الشيخ نور الدين الأشهب ، المدرس بمعهد منوف .

٣١ — فضيلة الشيخ أحمد أبو ظلام ، المدرس بمعهد منوف .

٣٢ — فضيله الشيخ محمد نور الدين ، المدرس بمعهد منوف

٣٣ — الأستاذ عبدالعزيز قريش ، الأمين العام لجامعة الأزهر الأسبق .

٣٤ — الأستاذ يوسف إبراهيم ، الأمين العام لجامعة الأزهر الأسبق .

٣٥ — فضيلة الأستاذ محمد السيد صادق ، مدير مكتب وزير الأوقاف وشئون الأزهر الأسبق .

٣٦ — فضيله الأستاذ عامر السيد سعيد ، الأستاذ بالكويت ثم نائب رئيس جمعية دار الأرقم .

٣٧ — الأستاذ الدكتور السيد موسى ، رئيس قسم المسالك البولية بطب الأزهر .

٣٨ — الأستاذ الدكتور عبد الله أبو ريه ، وكيل وزارة الصحة الأسبق .

٣٩ — الأستاذ عبد الوهاب المنسى ، وكيل وزارة الزراعة الأسبق .

٤٠ — الأستاذ محمد رياض ، المحاسب وأمـــين صندوق دار الأرقم .

٤١ — المهندس سمير جاب الله ، المهندس والمقاول وعضو مجلس دار الأرقم .

٤٢ — الأستاذ الدكتور حسن عابدين ، أستاذ الاقتصاد الإسلامى بالسعودية .

٤٣ — الأستاذ محمد عزت بدوى ، وكيل وزارة النقـل وعضو مجلس الشعب .

٤٤ — الأستاذ الدكتور زكريا البرى ، وزير الأوقاف الأسبق .

٤٥ — فضيلة الشيخ عبد الرحمن السعدى ، كبير علماء نجد « عنيزة » .

٤٦ — فضيلة الشيخ عبد الله البريكان ، من علماء نجد « عنيزة » .

٤٧ — فضيلة الشيخ محمد الجبة ، مفتش العلوم العربية بالأزهر وزميلى فى عنيزة .

٤٨ — الأستاذ الدكتور سعد الدين محمد خلف الله ، رئيس قسم الألبان بكلية زراعة جامعة عين شمس سابقا .

٤٩ — الأستاذ محمد محمد عمر ، أستاذ اللغة العربية بوزارة المعارف .

٥٠ — الأستاذ الدكتور محمود أبو الفتوح ، الأستاذ بكلية الدعوة الإسلامية .

٥١ — الأستاذ الدكتور حسن جبر ، عميد كلية الدعوة الاسلامية الأسبق .

٥٢ — الأستاذ الدكتور طلعت عفيفى ، عميد كلية الدعوة الاسلامية .

٥٣ — الأستاذ الدكتور حسن عبيدو ، الأستاذ بكلية الدعوة الاسلامية .

٥٤ — الأستاذ الدكتور مصطفى الشكعة ، عميد كلية الآداب جامعة عين شمس وعضو مجمع البحوث الاسلامية .

٥٥ — الأستاذ الدكتور محمد جمال الفندى، عالم الفلك وعضو مجمع البحوث الاسلامية سابقا .

٥٦ — الأستاذ الدكتور نصر فريد واصل، مفتى الجمهورية السابق .

٥٧ — الأستاذ الدكتور محمد رأفت عثمان ، عميد كلية الشريعة السابق .

٥٨ — الأستاذ الدكتور محمد نور الدين ، عميد كلية طب الأزهر الأسبق .

٥٩ — فضيله الشيخ محمود فايد ، الأستاذ بالأزهر ورئيس الجمعية الشرعيه .

٦٠ — فضيله الشيخ محمد الغزالى ، الداعية الإسلامى وعضو مجمع البحوث الإسلامية .

٦١ — فضيله الشيخ سيد سابق ، رئيس قسم الفقه بجامعة أم القرى بمكة .

٦٢ — الأستاذ الدكتور أحمد الطيب ، مفتى الجمهورية .

٦٣ — فضيله الشيخ محمد خاطر، مفتى الجمهورية الأسبق .

٦٤ — فضيلة الشيخ عطيه صقر ، رئيس لجنة الفتوى وعضو مجمع البحوث الإسلامية الأسبق .

٦٥ — المستشار محمد نجيب ، رئيس المحكمة الدستورية .

٦٦ — الأستاذ إبراهيم الطوخي ، وكيل وزارة الشئون الاجتماعية :

٦٧ — الدكتور محمد على محجوب ، وزير الأوقاف الأسبق ورئيس اللجنة الدينية بمجلس الشعب .

٦٨ — الشيخ على فتح الله ، مدير عام المعاهد المركزية السابق .

٦٩ — الشيخ سيد وفا محجوب ، الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية .

٧٠ — الأستاذ مصطفى وهدان : المدير العام لشئون لجان المجمع .

٧١ — الأستاذ الدكتور أحمد غلوش ، عميد كلية الدعوة الإسلامية الأسبق .

٧٢ — الأستاذ محسن عبد السميع ، مدير بنك قناة السويس فرع الدقى .

٧٣ — الأستاذ محمد الصياد ، مدير حسابات بنك قناة السويس

٧٤ — المستشار عبد العاطى الشافعى ، مستشار بمجلس الشعب .

٧٥ — السيدة الدكتورة هاجر سعد الدين ، مدير عام إذاعة القرآن الكريم بمصر .

٧٦ — السيدة الدكتورة زينب رضوان، عميدة كلية دار العلوم بالفيوم وعضو مجلس الشعب .

٧٧ — الشيخ محمد عبده عبد الصبور ، شيخ معهد إسنا .

٧٨ — الشيخ هرون عبد المجيد نصر ، شيخ معهد جرجا .

٧٩ — الشيخ محمد مناع ، شيخ معهد قوص .

<u>المعــــاصرون :</u>

أولا : رؤساء الدولة :

١ — الملك فؤاد الأول ، ملك مصر والسودان .

٢ — الملك فاروق الأول « ملك مصر والسودان » .

٣ — الملك فؤاد الثانى ، الطفل الذى تنازل له والده فاروق ، ولم يطل عهده .

٤ — الرئيس محمد نجيب ، أول رئيس لجمهورية مصر العربية .

٥ — الرئيس جمال عبد الناصر ، رئيس جمهورية مصر العربية .

٦ — الرئيس محمد أنور السادات ، رئيس جمهورية مصر العربية وبطل الحرب والسلام .

٧ — الرئيس محمد حسنى مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية ، ورمز الحرية وداعية السلام .

ثانياً : رؤساء الوزراء :

١ — الرئيس محمد مصطفى النحاس باشا .

٢ — « محمد صدقى باشا .

٣ — « محمود فهمى النقراشى باشا :

٤ — « أحمد ماهر باشا

٥ — « إبراهيم عبد الهادى باشا

٦ — « على ماهر باشا

٧ — « نجيب الهلالى باشا

٨ — « عبد العزيز حجازى

٩ — « على صبرى

١٠ — « فؤاد محي الدين

١١ — « عاطف صدقى

١٢ — « كمال الجنزورى

١٣ — « عاطف عبيد

ثالثاً : شيوخ الأزهر :

١ — فضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغى (١٩٢٨ — ١٩٣٠)
٢ — « « محمد الظواهرى (١٩٣٠ — ١٩٣٥)
٣ — « « محمد مصطفى المراغى (للمرة الثانية ، ١٩٣٥ — ١٩٤٥)
٤ — « « مصطفى عبد الرازق (١٩٤٥ — ١٩٤٧)
٥ — « « مأمون الشناوى (١٩٤٨ — ١٩٥٠)
٦ — « « عبد المجيد سليم (١٩٥٠ — ١٩٥١)
٧ — « « إبراهيم حمروش (١٩٥١ — ١٩٥٢)
٨ — « « محمد الخضر حسين (١٩٥٢ — ١٩٥٤)
٩ — « « عبد الرحمن تاج (١٩٥٤ — ١٩٥٨)
١٠ — « الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت (١٩٥٨ — ١٩٦٣)
١١ — فضيلة الإمام الأكبر الشيخ حسن مأمون (١٩٦٤ — ١٩٦٩) .
١٢ — فضيلة الإمام الأكبر الشيخ محمد الفحام (١٩٦٩ — ١٩٧٣) .

١٣ — فضيلة الإمام الأكبر الشيخ عبد الحليم محمود (١٩٧٣ — ١٩٧٨) .

١٤ — فضيلة الإمام الأكبر الشيخ محمد عبد الرحمن بيصار (١٩٧٩ — ١٩٨٢) .

١٥ — فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق (١٩٨٢ — ١٩٩٥) .

١٦ — فضيلة الإمام الأكبر الشيخ محمد سيد طنطاوى (١٩٩٦ — إلى الآن) .

رابعاً : من رجال الدولة :

١ — الأستاذ الدكتور على الجارم الشاعر الكبير .

٢ — الأستاذ أحمد حسن الزيات صاحب مجلتى الرسالة والثقافة .

٣ — الأستاذ الدكتور عيسى عبده إبراهيم أستاذ الاقتصاد الإسلامى .

٤ — الأستاذ الدكتور محمد نجيب الهلالى وزير المعارف .

٥ — الأستاذ سيد يوسف وزير المعارف .

٦ — الوزير أحمد طعيمة من رجال الثورة المصرية .

٧ — الوزير عبد اللطيف البغدادى من رجال الثورة المصرية .

٨ — السيد / محمد رشاد مهنا من رجال الثورة المصرية .

٩ — فضيلة الشيخ عبد العزيز عيسى وزير الأوقاف وشئون الأزهر .

١٠ — الأستاذ على عبد الرازق وزير المعارف .

١١ — الشيخ حسن البنا رئيس جماعة الإخوان المسلمين .

١٢ — الأستاذ صالح عشماوى وكيل جماعة الإخوان المسلمين .

١٣ — الدكتور جلال بكير رئيس المجلس الشعبي للقاهرة .

١٤ — الأستاذ أحمد حسين رئيس جمعية مصر الفتاة .

١٥ — الأستاذ مكرم عبيد رئيس الكتلة المنشقة من حزب الوفد .

١٦ — الأستاذ فؤاد سراج الدين وكيل حزب الوفد .

١٧ — الأستاذ سيد مرعى سكرتير اللجنة العليا للاتحاد الاشتراكي .

١٨ — الأستاذ خالد محى الدين من رجال الثورة ورئيس تحرير جريدة المساء وحزب التجمع وعضو مجلس الشعب .

١٩ — الأستاذ الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب

٢٠ — الأستاذ الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب

٢١ — الأستاذ الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب .

٢٢ — الأستاذ كمال الشاذلى وزير شئون مجلسى الشعب والشورى .

٢٣ — الأستاذ الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى .

٢٤ — المهندس سليمان متولى مهندس السد العالى ووزير الكهرباء .

٢٥ — فضيلة الشيخ محمد فرج السنهورى وزير الأوقاف .

٢٦ — فضيلة الشيخ محمد الشعراوى وزير الأوقاف والداعية الإسلامى الكبير .

٢٧ — الأستاذ الدكتور محمد عبد الله ماضى وكيل الأزهر الأسبق .

٢٨ — فضيلة الشيخ عبد الحكيم نعناع وكيـــل الأزهر الأسبق .

٢٩ — فضيلة الشيخ محمد نور الحسن وكيل الأزهر الأسبق

٣٠ — فضيلة الشيخ محمد عبد اللطيف دراز وكيل الأزهر الأسبق .

٣١ — فضيلة الشيخ محمد شوكت العدوى عميد كلية الشريعة الأسبق .

٣٢ — فضيلة الشيخ محمد حسنين مخلوف مفتى الديار المصرية الأسبق .

٣٣ — فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الكردى وكيل جامعة الأزهر الأسبق .

٣٤ — فضيلة الأستاذ الشيخ محمود أبو العيون وكيل الأزهر الأسبق .

٣٥ — فضيلة الأستاذ الشيخ محمد خاطر مفتى الديار المصرية الأسبق .

٣٦ — فضيلة الأستاذ الدكتور سليمان حزين رئيس جامعة أسيوط وعضو مجمع البحوث الاسلامية .

٣٧ — فضيلة الشيخ سيد سعودى وكيل الأزهر الأسبق .

٣٨ — فضيلة الشيخ محمد محمد المدنى عميد كلية الشريعة بجامعة الأزهر سابقا .

٣٩ — فضيلة الشيخ عيسى منون عميد كلية الشريعة بجامعة الأزهر سابقا .

٤٠ — فضيلة الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد عميد كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر سابقا .

٤١ — فضيلة الأستاذ الدكتور بدوى عبد اللطيف رئيس جامعة الأزهر الأسبق .

٤٢ — فضيلة الأستاذ الشيخ أحمد حسن الباقورى رئيس جامعة الأزهر الأسبق .

٤٣ — فضيلة الشيخ محمد الغزالى الداعية الإسلامى الكبير وعضو مجمع البحوث الإسلامية .

٤٤ — الأستاذ الدكتور محمد محجوب ثابت الأستاذ بجامعة القاهرة .

٤٥ — الأستاذ الدكتور طه حسين وزير المعارف .

٤٦ — فضيلة الأستاذ الدكتور محمد عبد الله دراز العالم الإسلامى الكبير .

٤٧ — الأستاذ الدكتور عبد الصبور شاهين أستاذ ورئيس قسم الشريعة بجامعة القاهرة .

٤٨ — الأستاذ الدكتور عبد الصبور مرزوق ، نائب رئيس المجلس الإسلامى الأعلى .

٤٩ — الأستاذ محمد حسنين هيكل ، رئيس الأهرام السابق .

٥٠ — « إبراهيم نافع ، رئيس تحرير الأهرام .

٥١ — « محمد عبد اللطيف فايد ، رئيس الجمهورية .

٥٢ — السيد عمر عبد الآخر محافظ القاهرة السابق ورئيس الجمعيات الخيرية .

٥٣ — فضيلة الشيخ محمد العروسي ، شيخ معهد قنا .

٥٤ — « « ثابت أبو المعالي ، المدير العام للمعاهد الدينية بالأزهر .

٥٥ — فضيلة الشيخ محمد الغرباوي ، شيخ معهد سوهاج .

٥٦ — « « عبد الآخر أبو زيد ، شيخ معهد شبين الكوم .

٥٧ — « « عبد الرحمن الغايش ، شيخ معهد منوف .

٥٨ — « « محمود أبو هاشم ، شيخ معهد الزقازيق .

٥٩ — « « سليمان نوار ، عميد كلية اللغة العربية الأسبق .

٦٠ — فضيلة الشيخ محمود الدينارى ، شيخ معهد طنطا الأسبق .

٦١ — فضيلة الشيخ محمد المنياوي ، شيخ معهد طنطا الأسبق .

٦٢ — « « محمد حامد الهرقي ، شيخ معهد طنطا الأسبق .

ومئات المعارف والأبناء الذين تخرجوا على يديه وعاصروه في الوظائف المتعددة التي تولاها في التدريس والإدارة في مصر وخارجها .

الحروب التى عاصرها :

١ — الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩—١٩٤٣) .

٢ — حرب الدول العربية مع اسرائيل عام ١٩٤٨م :

٣ — حرب التحرير فى قناة السويس عند قيـــام الثورة عام ١٩٥٢ م .

٤ — حرب العدوان الثلاثى (فرنسا ـ بريطانيا ـ اسرائيل) عام ١٩٥٦ م .

٥ — حرب مصر واسرائيل عام ١٩٦٧ م .

٥ — حرب الاستنزاف ضد اسرائيل من ١٩٦٧ —١٩٧٢م

٦ — حرب استرداد الكرامة والأرض أكتوبر عام١٩٧٣م وهى الحرب التى نصر الله فيها المصريين واستردوا بها كرامة الأمة العربية التى أهـــدرت بنكسة ١٩٦٧ م وحرروا أرضهم من يد الأعداء الألداء .

٧ — الانتفاضة الفلسطينية الكبرى عام ٢٠٠٠م لتحرير أرض فلسطين من اليهود الغاصبين والتى تجلى فيها عزم الشعب الفلسطينى وإصراره على التحرر رغم أسلحة الحرب والدمار التى يستخدمها ضده الاسرائيليون الجبناء الذين لا يستطيعون المواجهة ، ويقاتلون شعبا أعزل — يقذفهم بالحجارة — من داخل دباباتهم وسياراتهم المصفحة وطائراتهم المروحية التى تقذف بصواريخها

المدنيين وتدمر بيوتهم وتجرف مزارعهم وتحطم أشجار الزيتون وتفسد في الأرض . والله لا يحب الفساد وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه وسار على سنته ونهجه إلى يوم الدين . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

تحريراً في ذي القعدة ١٤٢٣ هـ
يناير ٢٠٠٣ م

الأستاذ الدكتور عبد الرحمن العدوى
عضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف
وعضو مجلس الشعب ووكيل اللجنة الدينية بالمجلس

حياة الأستاذ الدكتور عبد الرحمن العدوى

فى سطور :

— ولد فى أول مايو ١٩٢٣ م فى مدينة طنطا من أسرة متوسطة .

— حفظ القرآن الكريم فى سن العاشرة والتحق بالمعهد الأحمدى فى هذه السن استثناء .

— درس المرحلة الابتدائية فى مسجد سيدى أحمد البدوى وهو مقر الدراسة لهذه المرحلة .

— درس المرحلة الثانوية بمبنى المعهد الأحمدى بطنطا :

— حصل على الشهادة الثانوية عام ١٩٤٢ م بعد دراسة تسع سنين (٤ إبتدائى ، ٥ ثانوى) ولم يكن فى المعاهد مرحلة إعدادية لأن الطالب يلتحق بالسنة الأولى الابتدائية بعد امتحان ونجاح فى حفظ القرآن الكريم كله وفى الاملاء والحساب والخط ومبادىء العلوم .

— التحق بكلية الشريعة الاسلامية بالأزهر الشريف فى عام ١٩٤٢ وكان مقرها بشارع البراموني فى حى عابدين بالقاهرة فى بناء أثرى قديم .

— تخرج فى كلية الشريعة عام ١٩٤٦ م وكان من الخمسة

الأوائل الذين استضافهم الملك فاروق الأول أسبوعا فى قصر رأس التين بالاسكندرية — فى عيد العلم الذى يكرم فيه أوائل الخريجين فى الجامعات المصرية .

— التحق بتخصص التدريس فى عام ١٩٤٦م ودرس فيه لمدة سنتين وتخرج فيه عام ١٩٤٨ .

— دخل مسابقة اختيار العلماء للتدريس فى المعاهد الدينية ونجح فيها وكان ترتيبه الأول فى شعبة الفقه والأصول . وعين مدرساً فى معهد فاروق الأول الثانوى بقنا فى أكتوبر ١٩٤٨ .

— قام بتدريس الفقه على المذهب الحنفى لطلاب الثانوية الأزهرية (سنه خامسه ثانوى) بالمعهد فى أول تعيينه .

— انتقل فى عام ١٩٥٠ م إلى معهد منوف الدينى . وتزوج وسكن مدينة منوف .

— فى عام ١٩٥٣ م سافر موفداً من الأزهر للتدريس فى المملكة العربية السعودية وبقى فيها مدرساً بمعهد عنـــيزة العلمى بالقصيم فى نجد لمدة خمس سنين .

— فى عام ١٩٥٨ م عاد من السعودية وعمل رئيساً لقسم بحوث العلماء فى الأزهر الشريف ثم مديراً لمكتب الأستاذ الدكتور محمد البهى المدير العام للثقافة الاسلامية - فى هذا التاريخ .

— فى عام ١٩٦١ صدر القانون ١٠٣ فى شأن تنظيم الأزهر

والهيئات التي يشملها وشكلت اللجنة العليا لتنفيذ القانون وإعداد لائحته التنفيذية، وكانت سكرتيرية هذه اللجنة الأستاذ عبد الرحمن العدوى والأستاذ فتحى عثمان الموظف بالادارة العامة للثقافة .

— فى عام ١٩٦٢ م عين الدكتور محمد البهى مديراً لجامعة الأزهر وعين عبد الرحمن العدوى مديراً لمكتبه فى الجامعة .

— فى نوفمبر ١٩٦٢ م عين الدكتور محمد البهى وزيراً للأوقاف وندبنى مفتشاً عاما للمساجد ثم وكيلا ثم مديراً لادارة المساجد فى عام ١٩٦٣ م .

— فى عام ١٩٦٤ م انتهت وزارة الأستاذ الدكتور محمد البهى وألغى ندبى إلى وزارة الأوقاف وعدت إلى جامعة الأزهر فى أبريل عام ١٩٦٤ م.

— فى عام ١٩٦٤ عين الأستاذ الدكتور محمد البهى مديراً لجامعة الأزهر ولم يتسلم عمله واستقال ثم عين الشيخ أحمد حسن الباقورى وعملت فى عهده مراقباً عاماً لكلية المعاملات والادارة (كلية التجارة) (١٩٦٤ — ١٩٦٩).

— فى عام ١٩٦٩ رقيت إلى وظيفة المراقب العام لشئون الطلاب فى الجامعة (١٩٦٩ — ١٩٧٤).

— فى عام ١٩٧٤ عينت أميناً عاما مساعداً لجامعة الأزهر إلى ١٩٨٣.

— في عام ١٩٧٧ م سافرت إلى السعودية للعمل مستشاراً علميا للجامعة الإسلامية في المدينه المنورة .

— في عام ١٩٧٨ م حصلت على درجة الدكتوراه في الفقه المقارن مع مرتبة الشرف الأولى .

— استمر عملى مستشاراً في الجامعة الإسلامية من ١٩٧٧ — ١٩٨١ م ثم نقلت أستاذاً مساعداً في الدراسات العليا من عام ١٩٨١ م حتى نهاية عملى في السعودية عام ١٩٨٥ م .

— خلال عملى بالسعودية سجلت وألقيت في الاذاعة مئات الأحاديث وعشرات الندوات العلمية والدينية .

— في عام ١٩٨٣ م قدمت استقالتى من جامعة الأزهر عندما امتنع مدير الجامعة من الموافقة على تجديد عقدى بالسعودية وكان قد شغل منصب الأمين العام للجامعة بمن هو أقل منى كثيراً في المؤهل والتخرج وأقدمية الوظيفة والسن فاضطررت للاستقالة آسفا .

— في عام ١٩٨٥م بعد عودتى من السعودية عملت أستاذاً غير متفرغ لتدريس مادة الفقه لجميع طلاب كلية الدعـــوة الاسلامية بجامعة الأزهر ، ولا أزال قائماً بهذا العمل إلى كتابة هذه السطور في عام ٢٠٠٣م وإلى ماشاء الله .

— في عام ١٩٨٨ م صدر القرار الوزارى بتعيينى عضواً

في لجنة القرآن الكريم وعلومه بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

— في عام ١٩٩٢ م صدر القرار الجمهوري بتعييني عضوا في مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف بعد أن نجحت في الانتخاب لهذه العضوية .

— في عام ١٩٩٧ صدر قرار رئيس الوزراء بتعييني عضوا في مجلس كلية الدعوة الإسلامية من الخارج .

— في عام ١٩٩٧ م عينت رئيسا للموسوعة الفقهية في جمهورية مصر العربية ، وقد استقلت من رئاسة هذه الموسوعة بعد عام ونصف لعدم استجابة وزارة الأوقاف للاصلاحات التي تقدمت بها .

— في عام ١٩٩٩ م اختارني المجمع لعضوية مجلس جامعة الأزهر ممثلا للمجمع في هذا المجلس أنا وفضيلة الشيخ عوض الله حجازي والأستاذ الدكتور مصطفى الشكعة ، ولا زلت أشغل هذا المنصب .

— في نهاية ١٩٩٩ رشحني مجمع البحوث الاسلامية لنيل جائزة الدولة التقديرية للعلوم الاجتماعية .

— في عام ٢٠٠٠ م عينت بالقرار الجمهوري عضوا في مجلس الشعب المصري وعين معي الأستاذ الدكتور عبد المعطي بيومي عميد كلية أصول الدين ، ولا زلنا عضوين في المجلس .

— فى عام ٢٠٠٠ م انتخبت وكيلا للجنة الدينية بمجلس الشعب المصرى .

النشاط العلمى :

(أ) التدريس فى المعاهد والكليات ثم التدريس لوفود القضاة والمفتشين من ماليزيا سنة ١٩٩٧ م .

(ب) أحاديث إذاعية وتلفزيونية فى إذاعة جمهورية مصر العربية والسعودية وتلفزيون مصر والقنوات الفضائية العربية والمصرية ومئات الفتاوى فى الاذاعة والتلفزيون والفضائيات .

(جـ) عشرات المقالات فى الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية والشهرية وبخاصة مجلة الأزهر ومجلة منبر الإسلام واللواء الإسلامى وصحيفة الأهرام وصحيفة الجمهورية وصحف الكويت وقطر .

(د) المؤلفات الثقافية والدينية وتشمل :

١ — زاد المستفيد فى تفسير القرآن المجيد (سورة النساء)

٢ — التفسير اليسير (جزء عم) .

٣ — المفيد فى الفقه الإسلامى (أربعة أجزاء) .

٤ — الوسيط فى الفقه الإسلامى (خمسة أجزاء) .

٥ — فقه الكتاب والسنة — منهج دراسى .

٦ - ما يشغل فكر المسلم المعاصر - بالاشتراك إصدار مؤسسة الأهرام .

٧ - الفقه الاجتهادى وأئمته الاعلام .

٨ - الوصية الواجبة - دراسة فقهية .

٩ - الأسوة الحسنة - للشباب .

١٠ - مواقف إسلامية - للشباب .

١١ - رياض المعرفة (دراسات في الفقه والتفسير والحديث وعلوم الاجتماع) .

١٢ - الشيخ الغزالى (الدعوة والداعية) لمسة وفاء .

١٣ - حياة عالم وتاريخ أمة .

١٤ - مجموعة الفتاوى الإسلامية -- مبوبة تحت الطبع .

(ه) مجموعة من البحوث العلمية التى قدمت لمجمع البحوث الإسلامية وعشرات التقريرات عن الكتب والأشرطة والروايات التى تتعرض للجانب الدينى .

النشاط الاجتماعى :

١ - عضو المجلس الأعلى لجمعية الشبان المسلمين العالمية بالقاهرة .

٢ - عضو اللجنة الاستشارية لبنك قناة السويس .

٣٣ — مؤسس ورئيس جمعية دار الأرقم التي من مؤسساتها .

المركز الإسلامي لدار الأرقم ويضم المسجد الجامع والمستشفى الكامل والعيادات الخارجية ودار الحضانة وقاعة الزواج ولجنة الزكاة ومشروع الصدقة الجارية ، وقاعة دروس السيدات ، وصالة تجهيز الموتى وسيارة توصيل المتوفى إلى مقره الأخير ، ومشغل الفتيات ، وصالة الكمبيوتر والصالة الكبرى للمحاضرات ، والفصول التقوية ، ومعهد إعداد الدعاة ، دار المناسبات الكبرى ، دار المناسبات الوسطى ، فصول محو الأميه ، ولجنة المصالحات ، والمكتبة العامة .

وأنا رئيس مجلس الادارة منذ إنشاء الجمعية وتسجيلها في عام ١٩٩٢م إلى اليوم ويتجدد انتخابي كل ثلاث سنين ، ويضم المجلس خمسة عشر عضواً من كبار العلماء والأطباء والمهندسين والاقتصاديين .

النشاط السياسي :

١ — المشرف على كتيبة الجهاد بمعهد منوف للتدريب على الجهاد ضد الإنجليز في القناة عام ١٩٥٢

٢ — الأمين العام للاتحاد الاشتراكي في جامعة الأزهر عام ١٩٧٠ م .

٣ — المشرف على غرف العمليات في جامعة الأزهر في حرب التحرير عام ١٩٧٣م .

٤ — عضو لجنة العشرين بمحافظة القاهرة للإتحاد الاشتراكى عام ١٩٧١ م .

٥ — عضو أول مجلس شعبى لمحافظة القاهرة عام ١٩٧٢

٦ — عضو مجلس محافظة القاهرة عام ١٩٧٢

٧ — رئيس اللجنه الدينيه على مستوى محافظة القاهرة عام ١٩٧٢

٨ — عضو الحزب الوطنى المصرى عام ١٩٩٢

٩ — عضو مجلس الشعب المصرى بالتعيين ٢٠٠٠ م

١٠ — وكيل اللجنه الدينيه لمجلس الشعب بالانتخاب عام ٢٠٠٠ إلى اليوم .

الوظائف التى تولاها :

١ — مدرس بالمعاهد الدينيه الأزهرية ١٩٤٨ م

٢ — مدرس بالمعهد العلمى بمدينة عنيزة فى منطقة القصيم بنجد فى السعودية عام ١٩٥٣ إلى عام ١٩٥٨م

٣ — رئيس قسم بعوث علماء الأزهر إلى إفريقيا ١٩٥٨

٤ — مدير مكتب المدير العام للثقافه ١٩٥٩

٥ — مدير مكتب رئيس جامعة الأزهر ١٩٦٢

٦ — مدير عام المساجد بوزارة الأوقاف ندبا ١٩٦٣

٧ — المراقب العام لكلية المعاملات والادارة (كلية التجارة) جامعة الأزهر ٩١٦٤

٨ — المراقب العام لشئون الطلاب بالجامعة ١٩٦٩

٩ — الأمين العام المساعد لجامعة الأزهر ١٩٧٤

١٠ — المستشار العلمي للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٩٧٧

١١ — الأستاذ بالدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٩٨١

١٢ — أستاذ الفقه بكلية الدعوة الإسلامية بجامعة الأزهر ١٩٨٥

١٣ — عضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف عام ١٩٩٢

١٤ — عضو مجلس جامعة الأزهر — فبراير ١٩٩٩ — إلى الآن .

١٥ — رئيس الموسوعة الفقهية لفترة محدودة ثم استقالت عام ١٩٩٨

١٦ — عضو مجلس الشعب المصري ووكيل اللجنة الدينية بالمجلس عام ٢٠٠٠ إلى الآن .

بعض شيوخه الذين درس عليهم :

١ — الشيخ محمود الدفتار مدرس الفقه بمعهد طنطا

٢ — « محمد حسن الغلبان مدرس النحو بمعهد طنطا

٣ — الشيخ إبراهيم بديوى الشاعر ومدرس الأدب العربى بالمعهد .

٤ — « عبد الإله خضير مدرس النحو والصرف بالمعهد

٥ — الشيخ فوزى خشبه ، مدرس الأدب العربى بالمعهد .

٦ — « محمد حسن شبانه ، مدرس الفقه فى الثانوى .

٧ — الدكتور أحمد فهمى أبو سته ، أستاذ أصول الفقه بكلية الشريعة .

٨ — الشيخ محمد السعدى ، أستاذ الفقه بالكلية .

٩ — « عبد الحفيظ الدفتار ، أستاذ التفسير والحديث

١٠ — « أمين الدفتار ، أستاذ الحديث .

١١ — الأستاذ الدكتور محمد البهى ، أستاذ الفلسفة الإسلامية .

١٢ — « الشيخ محمود شلتوت ، أستاذ الفقه المقارن .

١٣ — « مهدى علام ، أستاذ التربية وطرق التدريس

١٤ — الأستاذ الدكتور إبراهيم أبو الخشب ، الشاعر وأستاذ الأدب العربى .

١٥ — الشيخ أحمد نور الدين ، أستاذ الحديث الشريف .

الندوات والمؤتمرات التى شارك فيها :

١ — ندوة الدراسات الجامعية فى الرياض .

٢ — مؤتمر التضامن الإسلامى بالمدينة المنورة وله فيه كلمة عام ١٩٨٣ م

٣ — مؤتمر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر .

٤ — مؤتمر السلام فى الإسلام بالعراق ديسمبر ١٩٨٨

٥ — رحلة الهند وباكستان فى صحبة الإمام الأكبر عام ١٩٩٦

٦ — ندوة التعريف بالدكتور محمد البهى ولى فيها محاضرة عام ١٩٩٥ بوزارة الأوقاف المصرية

٧ — المؤتمر الثانى عشر لمجمع البحوث الإسلامية ولى فيه بحث ومحاضرة عام ٢٠٠٢

٨ — ندوة الإعجاز العلمى فى القرآن الكريم ولى فيها محاضرة عام ٢٠٠١

٩ — محاضرات قاعة الإمام محمد عبده بالأزهر ولى فيها محاضرة وتعقيبات .

١٠ — عضو الجمعية العمومية للاعجاز العلمى بمكة المكرمة رمضان ١٤٢٣ هـ — نوفمبر ٢٠٠٢ م

أ د / عبد الرحمن العدوى

الدليـــل

رقم الإيداع بدار الكتب
٢٠٠٣/٧٢٤٩ م